



٦١

ترجمات عبرية

- مستقبل العلاقة بين إسرائيل والدولة الفلسطينية
- المفاوضات السورية - الإسرائيلية : الدائرة لم تغلق
- روح جديدة من القاهرة

كتابات عربية

- أزمة أسس الدولة العبرية



JAN. 2000
السنة السادسة - يناير ٢٠٠٠



مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
السنة السادسة العدد ٦١ ـ يناير ٢٠٠٠



مختارات اسرائيلية

Israeli Digest

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠/٥٧٨٦١٠٠/٥٧٨٦٢٠٠
فاكس: ـ ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مقدمة

المفاوضات السورية الإسرائيلية: الفرص والمخاطر

كان مصطلح "وديعة رابين "كلمة السر التي أمسكت بتلابيب المفاوضات السورية الإسرائيلية وجمدتها على مدار الفترة الماضية التي قاربت السنوات الأربع، فلأن بيريز كان أضعف من أن يقر بما أقر به سلفه رابين الذي اغتيل في الخامس من نوفمبر ١٩٩٥، ولأن خلفه نتانياهو لم يكن يريد مواصلة عملية التسوية وتنفيذ ما تم توقيعه من اتفاقات على المسار الفلسطيني واستئناف المفاوضات على المسار السوري من النقطة التي توقفت عندها، إي استكمال التفاوض من منطلق التسليم بمحتوى ومضمون وديعة رابين، فقد كانت السنوات الثلاث التي قضاها نتانياهو في السلطة -مايو ١٩٩٦/مايو ١٩٩٩- سنوات جمود تام في المفاوضات على المسار السوري ، وذلك على الرغم من الجهود المترددة التي بذلتها بعض الأطراف للوساطة واستكشاف المواقف.

ولأن ايهود باراك الذي خلف نتانياهو أقر بشكل عام بمعظم محتوى وديعة رابين، فقد أسفرت الجهود الأمريكية الحثيثة عن اتفاق على استئناف المفاوضات على أعلى مستوى على الأراضي الأمريكية، وهي المفاوضات التي بدأت جولتها الأولى في الخامس عشر من ديسمبر الماضي، والثانية في الثالث من يناير الجاري.

وتتواصل هذه المفاوضات في ظل اهتمام أمريكي كبير، كما تستمر في ظل رسائل إعلامية سورية توحي بالتفاؤل، على النحو الذي يشير إلى أن هذه المفاوضات تمثل فرصة نموذجية لإبرام تسوية شاملة على المسار السوري -وبقدر ما تمثل هذه المفاوضات فرصة لمصالحة تاريخية بين سوريا وإسرائيل، بقدر ما تمثل في الوقت نفسه مصدرا للخطر على عملية التسوية برمتها ومن ثم الاستقرار الإقليمي .فالواقع أن طرفي التفاوض يدركان بوضوح الثمن المطلوب من كل منهما لإبرام مصالحة تاريخية، فإسرائيل تدرك أن ثمن التسوية مع سوريا يتمثل في الانسحاب الشامل من الجولان وحتى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، هذا في حين أن سوريا تدرك في المقابل أن استعادة الجولان كاملة تقتضي تطبيعا للعلاقات وترتيبات أمنية وأشياء أخرى .أما التوصل إلى اتفاق من عدمه فسوف يتوقف على مدى صدق الرغبة الإسرائيلية في التوصل إلى هذا الاتفاق والتوقف عن المراوغة عبر التستر وراء إجراءات من قبيل طرح الاتفاق على الاستفتاء العام.

والواقع أن نجاح سوريا وإسرائيل في التوصل إلى اتفاق شامل ينهي حالة الحرب القائمة من الناحية الرسمية ويفتح المجال أمام علاقات طبيعية بين البلدين سيكون له أثره المباشر وربما بشكل متلازم على المسار اللبناني، كما أنه سيمهد الطريق أمام بذل جهود مخلصة لإتمام التسوية على المسار الفلسطيني .أما الفشل في التوصل إلى الاتفاق المتوقع وعودة الجمود على المسارين السوري واللبناني فسوف تكون له تداعياته السلبية السريعة والتي ربما تجعل هناك صعوبة شديدة في استعادة أجواء ما قبل بدء المفاوضات، والغالب أن مخاطر عديدة ستترتب على ذلك تبدأ برسائل تشدد متبادلة لا تخلو من بعد مسلح عبر الساحة اللبنانية وربما تترتب تداعيات تتجاوز قدرة الأطراف المباشرة وغير المباشرة على الضبط، بعد أن يشعر الجانب السوري بخيبة أمل بعد كل ما قدم من رسائل وما أشاعه من تفاؤل..

عموما نأمل أن تتواصل المفاوضات وتصل إلى محطتها النهائية بتوقيع اتفاق شامل على المسارين السوري واللبناني.

وفي هذا السياق تبدو أهمية نجاح الأطراف العربية في استعادة آليات التنسيق والتعاون التي نراها تمثل أحد أهم أدوات المفاوض السوري واللبناني وأيضا الفلسطيني في مواجهة احتمالات المراوغة الإسرائيلية والتلاعب التقليدي بالمسارات المختلفة، والمؤكد أن استمرار غياب هذه الآليات يصب في مصلحة المفاوض الإسرائيلي ويترك نظيره العربي في حالة انكشاف .ولعل نقطة البداية المنطقية هنا تتمثل في الانتباه إلى المخاطر الكامنة وراء مبادرة أطراف عربية بترديد عبارات رفض التنسيق والتعامل مع ما يحدث من مفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي على أنها ستفضي حتما إلى اتفاق ومن ثم لم يعد المفاوض السوري في حاجة إلى آليات للتنسيق مع الأطراف العربية الأخرى، فحاجة كافة الأطراف العربية للتنسيق وترتيب الأوراق ملحة الآن وستظل كذلك حتى بعد التوصل إلى اتفاقات مع إسرائيل لأن المنطقة ستدخل بعد التسوية -بافتراض نجاح المفاوضات- في مرحلة جديدة من إعادة التشكل، كما أن فشلها سيجعل هذا التنسيق أكثر إلحاحا.

د .عماد جاد

◆ دراســـــــات ◆

دراسة ١

العرب واليهود فى فترة الإنتداب : نظرة جديدة فى البحث التاريخى

"فتحنا عقول العرب": الحوار الصهيونى الاشتراكى وعمال السكك الحديدية فى "أرض إسرائيل"

تحرير : د . إيلان بابه .. ترجمة : محمد إسماعيل

كان من المألوف منذ وقت طويل الاعتقاد، بأنه حتي نهاية الحرب العالمية الأولي لم تكن الحركة الصهيونية مهتمة بالمشكلة العربية، بما يتناقض مع حقيقة أن الأرض التي خُصصت لدولة اليهود، كانت مأهولة بشعب آخر .وقد فندت أبحاث كثيرة هذه النظرية، عندما أثبتت أن بعض الصهيونيين علي الأقل في أوربا وداخل أرض إسرائيل / فلسطين - كانوا علي دراية جيدة، قبل ذلك بكثير، بأن هذه الأرض مأهولة بشعب من غير المتوقع إطلاقا أن يرحب بالمشروع الصهيوني .ليس هذا فحسب، بل كانوا يعلمون أيضاً أن الاحتكاك "علي الطبيعة "بين المشروع الصهيوني والواقع السكاني الاستيطاني، الاقتصادي والاجتماعي العربي في غالبيته العظمي في أرض إسرائيل، هو الذي صبغ الصهيونية وصنيعتها - دولة إسرائيل بطابع العزلة.

وبعيداً عن إشكاليات التأريخ والجدل المحتدم الذي خاضته الأحزاب والفرق الصهيونية حول قضية "المشكلة العربية"، سواء بعد أو قبل إعلان بلفور في نوفمبر ١٩١٧، فإن ما يسترعي اهتمامنا في الحقيقة أن الصهيونية قد أوجدت لنفسها حلفاء في إطار من مصالحها، أي أنها نسبت للعرب الذين تعاملت معهم صفات تخدم المتطلبات الاقتصادية والسياسية والنفسية الخاصة بها" .يصح ذلك وبشكل خاص فيما يتعلق بالصهيونية الإشتراكية - ذلك التيار الذي تبلور في بداية هذا القرن وسيطر علي دولة إسرائيل منذ إنشائه وحتي عام ١٩٩٧ . فالصهيونية الإشتراكية التي كان حلها "لمشكلة يهود أوروبا "مؤسساً علي المبادئ الإنسانية العالمية، هي التي تبنت حواراً يستبعد التناقض بين الحل الصهيوني وبين الحق الإنساني والمدني والقومي للأغلبية الفلسطينية في أرض إسرائيل .وجاء تقديم العرب في هذا الحوار بشكل برَّر المشروع الصهيوني وأدانه في نفس الوقت.

أن العامل المساعد في تقديم الصهيونية كحركة أخلاقية في جوهر تعريفها والذي يتسق تماماً مع مبادئ الإشتراكية، قد فرض علي الحوار الصهيوني - الإشتراكي إسقاط أي أساس شرعي لمعارضة فلسطينية للصهيونية أو رفضها. وجاء هذا الإنكار عن طريق تقديم العربي الفلسطيني باعتباره سلبياً يفتقد القدرة علي التفكير المستقل ومن السهل التأثير عليه أو أنه معرض لمحرك خارجي .وهكذا كان من السهل علي الحوار الصهيوني أن ينسب أي معارضة عربية للصهيونية إلي عناصر خارجية معاديةمن جانب شخصيات وطنية، رجال دين متشددين، موظفين بريطانيين معادين للسامية أو حتي شيوعيين يهود غير صهيونيين، يثيرون الجمهور الجاهل الذي يفتقد الوعي المستقل ومن السهل التأثير عليه .وفي المقابل عرضت الصهيونية باعتبارها المحرك الرئيسي وربما الوحيدلأي تغير اجتماعي في أرض إسرائيل /فلسطين، تغير يبدو وكأنه وحده الوصفة السحرية الأفضل للسكان المحليين، يتمتعون في ظله بتطور اقتصادي ذي "آفاق رحبة "يعبر بهم من أزمات الحياة إلي أفكار جديدة غربية /أوربية / ثقافية /تقدميةلولا هذه الأكاذيب والإثارات المضللة بالكراهية والتطرف، من جانب شخصيات بارزة تثير عداوة الآخرين، من عمال عرب وفلاحين كانوا يفهمون أن الإخلاص للصهيونية للأسف، حسب صيغة اليسار الصهيوني يخدم مصالحهم تماماً.

وفي هذا البحث نتعرض لعمال السكك الحديد في أرض إسرائيل /فلسطين كمادة بحث، للوقوف علي تطور الحوار

الصهيوني في مجال علاقات العمال اليهود والعرب وفعاليته. وهذا الحوار، الذي جرت في كنفه عملية تعقب واعتقال، أربك نشطاء كثيرين من اليسار الصهيوني – حتي بين من أعلنوا إخلاصهم للمبادئ الماركسية والحركة العمالية العالمية وثورة أكتوبر – في المخابئ التي لم تنجح في إيوائهم .هذه المخابئ التي شهدت كل محاولة للتعاون العربي اليهودي أو لنضال مشترك، وهي التي تسببت في النهاية في أن يترك العمال العرب اتحاد عمال السكك الحديد الدولي، الذي اضمحل في مهده، وتأسيس منظمة مستقلة .كما منعت النقابتين المستقلتين لعمال السكك الحديدية، العربية واليهودية، من التعاون في النضال لتحسين ظروف العمل والأجور.

في صيف ١٩٢١ توجهت مجموعة من العمال العرب من العاملين في محطة صيانة السكك الحديدية في قيسون، إلي نظرائهم اليهود لمناقشة إمكانية التعاون بينهم .وكانت السكك الحديدية في فلسطين وكالة تابعة لحكومة الانتداب وفي نفس الفترة كانت محطة الصيانة في "قيسون" بالداخل الشمالية لحيفا – تمثل تجمعاً لمعظم عمال الصناعة الأجراء في أرض إسرائيل .وهناك اشتغل مئات العمال جنباً إلي جنب – حرفيون وأنصاف حرفيين وغير حرفيين، يهود وعرب وغيرهم .وفي هذه الأجواء الدافئة، كانت الصلة قريبة بين العرب واليهود، وكانوا معرضين للعديد من الأفكار السياسية والإيديولوجية المتنوعة .وأقام العمال العرب وزعماء رابطة عمال السكك الحديدية، التي تأسست عام ١٩١٩ من العمال اليهود فقط، سلسلة من اللقاءات .وأبدي العرب رغبتهم في الانضمام إلي اتحاد مشترك لعمال السكك الحديدية في أرض إسرائيل، بل حتي إلي الهستدروت – "النقابة العامة للعمال العبريين في أرض إسرائيل - "والتي تأسست بالفعل ؟ حيث قدمت لأعضائها خدمات متنوعة، كالتأمين الصحي، وصناديق الإقراض.

وقد سببت هذه المبادرة العربية قدر غير قليل من الارتباك والقلق لزعماء رابطة عمال السكك الحديدية، ومن ثم حاولوا في البداية تهدئة الحماس بإجابات تتسم بالتهرب والتفسيرات غير المنطقية والمتعالية عن الواجبات المتعلقة بالعضوية .ولما لم ييأس العرب وطلبوا إجابات شافية، لجأ زعماء الرابطة إلي مشورة الهستدروت .وهكذا فرضت إشكالية العلاقات بين العامل اليهودي والعربي نفسها، وبشكل مباشر علي جدول أعمال حركة العمل الصهيونية.

لم يكن لدي زعماء الهستدروت والرابطة أي شك في أنه إذا كانت لديهم الرغبة في تحسين ظروف العمل المتدنية القائمة – الأجر المنخفض، وأيام العمل الطويلة، وعدم التعويض عن أيام المرض أو الإصابة أو الإقالة، والمعاملة المهينة من جانب مديري العمل ..إلي آخره – فلا مفر من تعاون يهودي عربي. وكان العمال اليهود يمثلون مئات معدودة وسط آلاف من عمال السكك الحديدية في حيفا ونسبتهم في أرض إسرائيل كلها كانت لم تزل ضئيلة للغاية، تتراوح بين ٦ إلي ٧ ٪ فقط، رغم أن مقدارهم بين العمال الحرفيين تجاوز عددهم النسبي من مجموع قوة العمل في السكك الحديدية .إذ كانت قوة العمل تتكون في معظمها من عرب أرض إسرائيل / فلسطين – عدد ألفي فلاح يتم استئجارهم بعقود قصيرة الأجل لإنشاء أو إصلاح الخط الحديدي والطرق، وقوة عمل بالأجر، غير حرفيين أو أنصاف حرفيين، وفئة دائمة تقارب عدة الآف لتغطية المحطات والجراجات والورش، وطبقة صغيرة ولكن متطورة من عمال متعلمين وحرفيين نسبياً ومُدراء عمل، خاصة في الجراجات بحيفا .وكان من الواضح أن أي جهد لإلزام الإدارة بتحسين الظروف ولرفع الأجور لن ينجح إلا بتجنيد اليهود والعرب في نضال مشترك .أضف إلي ذلك، أن راية الاشتراكية التي حملها معظم العمال اليهود بكل فخر، أملت التضامن مع نظرائهم العرب.

في الوقت نفسه، خشي أعضاء الرابطة اليهود من النتائج المحتملة لمثل هذا التعاون وخاصة من تنظيم يهودي عربي مشترك .وكان سبب ذلك أن الدافع وراء قيادة الرابطة، بل أيضاً وراء حركة العمل الصهيوني برمتها، وهدف التنظيم العمالي – تحسين الظروف العمل وأجور العمال – هدفاً ثانوياً، مجرد وسيلة للهدف الحقيقي .فكانت الأولوية لإقرار وتحقيق الأهداف "القومية"، والتي تكمن في الأهداف الصهيونية الأكثر شمولاً للهستدروت واتحاداتها :بلورة وتحقيق استيطان يهودي قوي، يكون قادراً علي ترسيخ وجوده بقوته الذاتية في أرض إسرائيل .وارتبط احتمال تحقيق الأهداف القومية بنجاح النضال من أجل "احتكار العمل "ومن أجل "عمل عبري."

كان هذان المصطلحان أساسيين في الحوار الصهيوني الإشتراكي، كما تبلور كتيار بارز وأساسي في الحركة الصهيونية .وأدعي مفكرو الحركة الصهيونية الإشتراكية، أن اليهود لم يندمجوا أبداً في المنفي وطوردوا في جميع تجمعاتهم الأستيطانية بسبب تركيبهم الاجتماعي المشوه – فتجمعوا في أماكن منعزلة وعلي هوامش الحياة الاقتصادية، وحول تجارة ضعيفة، وخدمات متواضعة كمقرضين للأموال وهكذا . دون العمل في الزراعة أو في صناعة حقيقية .وبالضرورة إذا كان الأمر كذلك، فقد آمنوا بضرورة تحويل الشعب اليهودي إلي "منتج"، عن طريق تحويل المهاجرين الشبان إلي أرض إسرائيل، وهم في أوساط العمر غالباً، إلي مزارعين أو عمال .بذلك تنشأ تركيبة اجتماعية طبيعية"، واقتصاد يهودي خالص، منتج ويوفر احتياجاته لنفسه، ويتم أرساء الأسس للكيان اليهودي المطلوب .ويتحقق هدف "احتكار "نوع العمل الذي كان اليهود في المنفي أقل من أن يمتهنوه، ويتأكد أن اليهود في أرض إسرائيل سيتحولون إلي بروليتاريا طبقة عماليةذات شهرة كحركة عمالية قوية، فيصبحون رأس حربة للحركة الصهيونية كلها، كنتاج لهذا الفكر.

وفكرة "الاحتكار "وتطبيقاتها لم تتبع فقط من تحليل أزمات ومحن يهود أوربا الشرقية أو من محاولة تبرير الصهيونية بمصطلحات إشتراكية .بل أنها قد نبعت أيضاً من الظروف

الواقعية لغالبية المهاجرين اليهود الذين وصلوا إلي أرض إسرائيل في موجة الهجرة الثانية .من ١٩٠٣ ، ١٩١٤ ، وللقادمين بعدهم في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولي .كل هؤلاء المهاجرين المعوزين وجدوا أنفسهم في منافسة مع عمل عربي رخيص، والذي فضله أصحاب الأعمال اليهود بطبيعة الحال، وخاصة المزارعين .وقد أدي افتقادهم القدرة علي مواجهة المنافسة في أسواق العمل والأرض، والخوف من احتمال أنهيار المشروع الصهيوني بسبب ذلك، أدي بحركة العمل الصهيونية في نهاية الأمر إلي تبني شكلين متكاملين من أشكال النشاط .فمن جانب .من خلال اعتماد غير محدود علي أموال البرجوازية الصهيونية، أسس الهستدروت جيبا أو ضاحية اقتصادية يهودية منعزلة، بأجور مرتفعة، وبواسطة مشاريع صناعية ووسائل نقل مستقلة، إلي جانب أشكال جديدة للاستيطان الزراعي الكيبوتس والموشاف .(وفي نفس الوقت ناضل الهستدروت لإلزام أصحاب الأعمال اليهود بتفضيل المصلحة القومية علي مصلحتهم الطبقية، وتشغيل عمال يهود مرتفعي الأجر بدلاً من عمل عربي رخيص .كما بذلت جهود في إقناع حكومة الانتداب ووكالاتها السكك الحديدية، قسم الاشغال العامة، الخدمات العامة وغيرهاوكذلك أصحاب الأعمال البريطانيين، من غير اليهود أو العرب خاصة الشركات الأجنبية، مثل شركة النفط العراقي صاحبة محطة النفط في حيفا والتي تحولت فيما بعد إلي مصفاة تكريربتشغيل يهود أكثر وكان الاعتقاد السائد أن مصير المشروع الصهيوني في أرض إسرائيل مرتبط بنجاح هذا الاحتكار، وبتحقيق نسبة غالبة للعمل العبري في أي قطاع اقتصادي قائم.

وعلي ذلك فإن تطعيم العمل في السكك الحديدية بمهاجرين يهود لم يكن مهماً في حد ذاته، أو حتي كوسيلة لضمان معاشهم الشخصي، بل كان جزءاً من الجهود الصهيونية الشاملة لاحتكار العمل في السكك الحديدية وخلق وجود يهودي قوي في هذا القطاع الحيوي .وأول من قاموا بتوجيه المهاجرين للعمل في السكك الحديدية كانت اللجنة الصهيونية – التي أرسلت إلي أرض إسرائيل عن طريق الحركة الصهيونية عام ١٩١٨ للمساعدة في أرساء الاستيطان بعد الحرب وتعبيد الأرض للهجرة المتوقعة – ومكاتب العمل التي أدارها الحزبان المتنافسان للصهيونية الإشتراكية – اتحاد العمل والعامل الصغير .غير أنه كان من الصعب جداً علي الهستدروت الحفاظ علي العامل اليهودي في العمل بالسكك الحديدية، بالرغم مما كانت تدفعه اللجنة الصهيونية لترفع من دخله الضعيف والمساعدات المادية التي قدمها الهستدروت للجنة عمال السكك الحديدية واللجان التي تشكلت بعدها .وفي الوقت الذي كان من الممكن فيه إيجاد عمل سهل وبدخل أكبر كان عمال السكك الحديدية اليهود يتركون وظائفهم .وكان الأمر مرتبطا في كل مرة بمواجهة الهستدروت مع التوتر بين المصلحة الحقيقية للعامل الفرد وبين الغاية من تقوية العمل العبري في قطاع حيوي من الناحية القومية.

وقد كشفت الجهود لحل هذا التوتر عن أسرار خطيرة للغاية، مست صميم الحوار الصهيوني الإشتراكي بشأن العلاقات مع العامل العربي .لقد تطلب الصراع من أجل عمل عبري في السكك الحديدية تحسين ظروف العمل والأجور، الأمر الذي سيجعل العمل هناك أكثر جذباً للعامل اليهودي ويعمل علي استمراره فيه ولكن بسبب قوة وحسم الإدارة، لم يكن هناك أي احتمال ليناضل اليهود ضدها بأنفسهم .والاحتمال الوحيد لتحقيق أية مكاسب كان كامناً في التعاون مع الأغلبية العربية العاملة .أضف إلي ذلك، ما اتضح مبكراً من أنه إذا لم تأخذ الهستدروت علي عاتقها مسؤولية تنظيم العامل العربي في السكك الحديدية، أو في أي قطاع آخر، فمن المحتمل أن يفعل ذلك عمال عرب وطنيون، بكل ما يحمله ذلك من إنعكاسات خطيرة في المستقبل .كما يجدر بالذكر، أن كثيرين من بين الصهيونيين الإشتراكيين تعاملوا بجدية تامة مع مبادئ الإشتراكية والشمولية وشعروا بالتزام أخلاقي لمساعدة العرب، الذين رأوا فيهم أخواناً غير تنظيمين ومازالوا يفتقدون الوعي الطبقي الكافي .وبمرور الوقت أتضح أن هذا الالتزام أرتدي مسحة أبوية انبثقت من الحوار الصهيوني الإشتراكي، وأصبحت في نهاية الأمر غير منفصلة عن الموضوع الأكثر اتساعاً للمشروع الصهيوني في أرض إسرائيل وأنعكاساته علي الأغلبية العربية في البلاد .في نفس الوقت سيكون من الخطأ أن نتجاهل الدافع الأخلاقي الذاتي الذي كان مرتبطاً بذلك، ونتغاضي عن المثل الإنسانية والإشتراكية والتي فسر وبرر كثيرون من اليسار الصهيوني تصرفاتهم حسب مفاهيمها.

وبالرغم مما سبق ذكره، فإن الإنخرط في تنظيم أو تعاون مع العامل العربي، وبخاصة عن طريق "التنظيم المشترك" تأسيس اتحادات مختلطة للعرب واليهود(، كان من شأنه أن يتصادم أو علي الأقل يتعارض مع هدف تدعيم وتقوية العمل العبري وبشكل أكثر تعميماً أن يحجب تحقيق المشروع الصهيوني .وقد أدركت الزعامة الصهيونية ذلك في مرحلة مبكرة وبرز الموضوع في أحد الاجتماعات الأولي للجنة التنفيذية للهستدروت، في ديسمبر ١٩٢٠، وعند مناقشة موضوع عمال السكك الحديدية العرب، عشية المؤتمر الثالث لرابطة عمال السكك الحديدية، حذر عضو "العامل الصغير "من الجناح اليميني للصهيونية الإشتراكية، اليعازر شوحط، "من الناحية الإنسانية علينا أن ننظمهم، ولكن من الناحية القومية – فإننا عندما نجعلهم ينخرطون في تنظيم فإننا نضعهم في مواجهتنا .فسيتلقون أفضل ما في التنظيم ويستخدموه ضدنا "وذكر شخص آخر أن النقابات المصرية يمكن أن تكون ذات أثر قوي .وفي النهاية، قررت اللجنة التنفيذية ألا تتخذ قراراً .وكانت تستطيع أن تسمح لنفسها بذلك لأن الموضوع في حد ذاته كان مازال نظرياً في الأساس.

وبعد عام، في مقابل ذلك، وعلي ضوء مطالبة عمال السكك الحديدية في حيفا، فإن بحث مسألة انضمام عمال عرب

للاتحادات اليهودية أو حتي إلي الهستدروت لم يعد يحتمل التأجيل أكثر من ذلك .وفي مستهل ١٩٢٢ استجاب بن جوريون ورفاقه لطلب رابطة عمال السكك الحديدية للتوجيه عن كيفية التعامل مع عمال السكك الحديد العرب الذين يسعون إلي الاتحاد .واقترحوا صيغة تمنوا بواسطتها تسوية التناقض بين رغبتهم في تنظيم عمال السكك الحديدية العرب ليس تأكيداً للمبدأ الإشتراكي ولكن كوسيلة لتقوية العمل العبري من ناحية، وبين الخوف من أن تنظيماً مشتركاً سيبتلع الإقلية اليهودية تماماً، وبذلك يتلاشي الطابع الصهيوني لرابطة عمال السكك الحديدية .وأعلن مجلس الهستدروت أن المبادئ الأساسية لتنظيم مشترك في مصانع مختلطة ستكون "تنظيم العمال علي أساس شُعب قومية وأستمرار قيام رابطة عمال السكك الحديدية اليهود داخل الهستدروت العام."

ومن وجهة نظر الصهيونية الإشتراكية فإن أهمية هذه الصياغة تكمن في المظهر الخارجي حيث أقرت بمتطلبات البروليتاريا الدولية مع الصهيونية :فالهستدروت تُبدي التزامها بمساعدة العرب للانخراط في تنظيم وتحسين وضعهم، دون التنازل عن الطابع اليهودي للهستدروت ومنظماتها العمالية .وألا تتنازل عن الحرية في تنفيذ مهامها "القومية" المقصود الصهيونية. وقد ذكر بن جوريون القاعدة النظرية لصورة التنظيم المقترح في خطاب إلي نقابة عمال السكك الحديدية، في مارس ١٩٢٤:

إن اتحادا للعمال بين أمم مختلفة يمكن أن يقوم فقط علي أساس الحرية والمساواة القومية .وللعمال شؤون مشتركة لا فرق فيها بين يهودي وعربي، إنجليزي وفرنسي، تلك هي شؤون العمل :ساعات العمل، الرواتب، العلاقات مع صاحب العمل، الحماية من الكوارث، حق العمال في التنظيم وما شابه ذلك .في كل هذه الأمور نعمل سوياً .وهناك أمور خاصة بكل عامل تجاه أمته، أمور خاصة وليس متعارضة – تلك هي متطلباته القومية :ثقافته، لغته، حرية شعبه وغير ذلك .وفي كل هذه الشؤون يجب أن تكون هناك استقلالية تامة ومساواة كاملة لعمال كل شعب وآخر.

وحظيت هذه النظرية للتنظيم المشترك بموجات من الانتقادات سواء من اليسار أو من اليمين .فمعظم زعماء "العامل الصغير "الحزب الذي أندمج مع اتحاد العمل في عام ١٩٣٠ ليصبح ماباي *لم يروا أية ضرورة في تنظيم مشترك، وخافوا من أن أي تدخل من جانب الهستدروت في تنظيم العامل العربي من شأنه أن يؤدي ليس فقط إلي تبديد للموارد – مالية وبشرية – الضعيفة أصلاً، ولكن أيضاً إلي تعريض المشروع الصهيوني للخطر، غير أن موقف "العامل الصغير "بين عمال السكك الحديدية كان ضعيفاً، ليس فقط مقارنة باتحاد العمال برئاسة بن جوريون وبن تسافي بل أيضاً بالنسبة للمعارضة الرئيسية من اليسار – " عمال صهيون اليسار ."وقد ظهر "عمال صهيون اليسار "كفرع إسرائيلي للجناح اليساري الذي يتبع حركة عمال صهيون الدولية، بعد أن تفككت هذه الحركة عام ١٩١٩. علي خلفية الانضمام إلي الشيوعية الدولية الجديدة وجماعات في الحركة الصهيونية .وكان اتحاد العمل هو الفرع الإسرائيلي للجناح اليميني التابع لهذه الحركة .وعمال صهيون اليسار التي كانت تؤيد بحماس الثورة البلشيفية، أعتبرت نفسها الحزب الشيوعي اليهودي الحقيقي، وفي هذا الوقت كانت تجري مفاوضات قوية مع القيادة علي الانضمام كحزب مستقل .وفي النهاية فشلت المفاوضات لأن الاتحاد الدولي لـ "عمال صهيون اليسار - "وهي الحركة التي كانت قوية جداً بين جمهور البروليتاريا اليهودي في أوربا الشرقية أكثر مما هو في التجمعات الاستيطانية – رفض التخلي عن ارتباطه بالصهيونية البروليتارية والذوبان في الأحزاب الشيوعية الأوربية المؤسسة علي أساس إقليمي.

وكانت "عمال صهيون اليسار "تتركز في الجناح اليساري المتطرف للمنظومة السياسية الصهيونية .وقد عارضت أي تعاون مع البرجوازية اليهودية، أو حتي الاشتراك في المؤتمرات الصهيونية، وفي أرض إسرائيل هاجم هذا الحزب ما اعتبره خيانة اتحاد العمل بمساعدة العمال، وفضل التعاون مع رأس المال اليهودي علي الانشغال بإدارة حرب طبقية.

فتعامل مع اتحاد العمل باعتباره حزباً إشتراكياً ديمقراطياً مناهضاً للسوفيتية ذا توجهات يمينية، بسبب تعاونه مع "العامل الصغير"، والتزامه بتأسيس "اقتصاد عمالي" منفصل وتحالفه مع البرجوازية الصهيونية .وفيما يتعلق بالتنظيم المشترك أدان "عمال صهيون اليسار "فكرة بن جوريون عن شُعب قومية مستقلة، وقالت إن علي العمال في المصانع المختلفة أن ينتظموا في نقابات دولية مشتركة.

وعلي الرغم من خلافات الرأي الحادة أحياناً، مع توحيد العمل، تبلورت وبدرجة كبيرة علاقة "عمال صهيون اليسار" مع العامل العربي من خلال إطار الحوار الصهيوني الإشتراكي .فلم يكن الحزب مستعداً إطلاقاً للاعتراف بحق أو بحقيقة القومية العربية الفلسطينية، أو الاعتراف بإمكانية التعارض بين حقوق الأغلبية الفلسطينية المحلية وتطلعاتها وبين الصهيونية .وبناء علي ذلك، أوجد الحزب أساساً نظرياً مركباً معقداً وأحياناً مشتتاًلتبرير موقفه، بإن "صهيونية بروليتارية "ستكون أفضل للعامل والفلاح العربي، ولو أنها لن تكون كذلك مع البرجوازية أو الإقطاعيين العرب .وكانت نظرية "عمال صهيون اليسار "أن الهجرة اليهودية ستزيد التطور الرأسمالي في أرض إسرائيل فلسطين وكذلك ستتسبب في توسيع الفجوات الاجتماعية، وتصعيد الصراع الطبقي، والإضرار بالتحالف بين الجمهور العمالي اليهودي والعربي، وفي النهاية ستؤدي إلي ثورة اجتماعية.

واعتبر هذا الحزب أن القومية الفلسطينية خدعة، أوجدتها الرجعية العربية – أصحاب الأراضي، التجار الأغنياء، رجال الدين، وطبقة المتعلمين – لشق الصف بين الجماهير العربية واليهودية ولاقناع الآخرين بأن الصهيونية واليهود هم العدو الحقيقي والسبب الأساسي لمعاناتهم .وهكذا حوّل الحزب مجراه بالتعرض الفظ للسكان العرب الفلسطينيين

باعتبارهم عديمي الوعي، لامبالين، مستهترين بالنسبة لأي مرونة – سواء من قبل الزعامة العربية القومية "الرجعية" لأهداف غير سويةأو من صهيونيين تقدميين يحسنون صنعاً. مع هذا الخط الفكرى، لا عجب أن "عمال صهيون اليسار" أحبط آمال عمال السكك الحديدية اليهود في الزعامة، التي ستفشل في تحقيق تعاون دائم بينهم وبين نظرائهم العرب. واضطر حزب "عمال صهيون اليسار "أيضاً إلي مواجهة منافسة من اليسار – الحزب الشيوعي في أرض إسرائيل. ففي عام ١٩٢٣ كان الحزب موحداً ومتبلور في خط لا صهيوني معلن، من خلال اندماج عدد من كتل متنافسة. والحزب الشيوعي بأرض إسرائيل الذي كان في ذلك الوقت خالصاً لليهود تقريباً، اعتبر الصهيونية حركة استعمارية، تخدم مصلحة الإمبريالية البريطانية .ودعا الحزب العمال اليهود إلي الانفصال عن الصهيونية والعمل جنباً إلي جنب مع الحشد العربي البائس .ومثل "عمال صهيون اليسار" رفض الحزب أيضاً خط اتحاد العمل بشأن التنظيم المشترك وادعي أن في أرض إسرائيل فلسطينكما في أي مكان آخر، يجب علي العمال أن ينخرطوا في نقابات دولية ويناضلوا سوياً .ولأنه لم يكن قانونياً مارس الحزب نشاطه في إطار الهستدروت، وكانت الاتحادات المتشعبة منه ومجالس العمال البلدية تعمل تحت اسم "جناح العمال."

وفي الفترة الحرجة ما بين ١٩٢٢ و ١٩٢٥ حظي حزب اتحاد العمال اليساريين – الأول صهيوني والثاني غير صهيوني – بتأييد واسع بين عمال السكك الحديد اليهود، من بين أسباب ذلك أن ظروف هؤلاء العمال لم تكن مثل أغلبية أعضاء الهستدروت الآخرين .وكان تشكيل الهستدروت مختلفاً تماماً عن النقابات في دول أخري، نظراً لأن ضرورات الاستيطان الصهيوني فرضت نفسها إلي حد كبير علي وجهة نظر الصهيونية الإشتراكية بالنسبة لصورة حركة العمل اليهودية في أرض إسرائيل .وفي عام ١٩٢٣ عيّن الهستدروت حوالي ٨٠٠٠ عضو، لكن هؤلاء لم يكونوا فقط أجراء منتمين إلي المدن .فكثيرون منهم، رغم تصنيفهم رسمياً كعمال، كانوا في الواقع مستقلين، بعضهم بشكل شخصي وبعضهم كجزء من مجموعة :أعضاء كيبوتسات وموشافيم، أعضاء "كتيبة العمل "الذين عرضوا أنفسهم بشكل جماعي للقيام بأعمال عامة، أعضاء جمعيات تعاونية استهلاكية أو إنتاجية، وأبناء /بنات زيجات عمال لم يكونوا هم أنفسهم عمال بالأجر .في مقابل ذلك، كان عمال السكك الحديدية هم الطبقة العاملة البروليتاريابالمعني الكامل للكلمة، عمال لدي أكبر صاحب عمل في البلاد .وهم ليسوا كغالبية العمال اليهود الآخرين، الذين عملوا في عزلة متزايدة عن محيطهم، وفي مناطق خالصة لليهود ولديهم ميزة أيضاً في أجر مرتفع نسبياً، بل عملوا مع العرب سوياً في القلب الصناعي لأرض إسرائيل فلسطين -ميناء عالمي مختلط – وليس في مدن أو تجمعات استيطانية محددة لليهود فقط .زد علي ذلك، أن أعضاء آخرين بالهستدروت ربما واجهوا أصحاب أعمال يهود صغارا وعانوا من ظروف تردي اقتصادي، ولكن في حالة عمال السكك الحديدية كان الأمر يشكل وضعاً استعمارياً صارخاً، فحكومة الانتداب ووكالتها الفلسطينية لسكك الحديد كانتا مسؤولتين عن أجرهم الضعيف وعن ظروف عملهم البائسة .أيضاً من ناحية العامل الإنساني كان عمال السكك الحديدية اليهود مختلفين عن معظم أعضاء الهستدروت .فكان معظمهم في سن الشباب عندما وصلوا إلي أرض إسرائيل قبل وقت قصير، من دول عانوا فيها من الثورة البلشيفية ونتائجها. وكنتيجة لذلك، كانوا متشددين أكثر من كبار السن في الهجرة الثانية، والذين لم يسيطروا فقط علي جميع الأعمال الأكثر طلباً في الاستيطان بل أيضاً احتفظوا بمراكز القوة في الهستدروت .ومنذ سنة ١٩١٩ لجأ عمال السكك الحديدية اليهود إلي إيجاد مبدأ الاستقلال عن زعامة الهستدروت رغم ارتباطهم المادي بها(، وبدأوا معارضة المركزية البن جوريونية .أضف إلي ذلك، أنه لم يثر في أي اتحاد آخر موضوع التنظيم المشترك في مرحلة مبكرة إلي هذا الحد ولا بهذه القوة .وهكذا أصبح عمال السكك الحديدية بؤرة نقاش لحركة العمل العربي في مجملها، كمصدر لأول محاولة لإيجاد تنظيم مشترك.

وظل الموضوع مطروحاً بقوة بعد مدة قصيرة من قيام الهستدروت بتوجيه خطوط القيادة إلي وجهة قومية. في بداية ١٩٢٢، وأستمر اتحاد العمل والحزب الصغير المنبثق منه "العامل الصغير"، مسيطرين علي الرابطة. لكن "عمال صهيون اليسار "في هذه الأثناء استجمع قوة من حوله وخاصة في حيفا .وأدت موجة الاقالات والفصل، التي أضعفت صفوف عمال السكك الحديدية وزادت من غضبهم علي ظروف عملهم وأجورهم، أدت إلي التقريب بين عمال السكك الحديدية اليهود والعرب .وللمرة الأولي بدأت مجموعة من العمال العرب في حيفا العمل بالتنسيق مع الرابطة، التي كانت ما تزال خالصة من اليهود، وتغير أسمها آنذاك إلي "نقابة عمال السكك الحديدية والبريد والتلغراف "تعبيراً عن اتساع صفوفها ونشاطها .وفي خريف ١٩٢٢ أيد كثيرون المضي في خطوات الإضراب، إلا أن اللجنة التنفيذية العامة للهستدروت، التي وقفت معها قيادة نقابة عمال السكك الحديدية في علاقة متصلة ونزلت علي رأي الأغلبية وقبلت قيادتها، اعترضت علي فكرة الاضراب .وكان أحد الأسباب أن بن تسافي، الذي عن طريقه تولت زعامة الهستدروت العامة قضية السكك الحديدية، لم يكن مقتنعاً بأن العرب سينضمون إلي اضراب بالفعل، ولكن كانت هناك أيضاً اعتبارات سياسية كثيرة، ارتبطت بصلب قضية العمل العبري:

نفترض أنكم ستنجحون قال بن تسافي للجنة التنفيذيةوتحدث المعجزة :وأن عربياً واحداً لن يقبل رشوة ولن يخون العمال وسيضرب ..نفترض أننا نجحنا في كل شيء ما هو المطلوب عندئذ؟ عمليات فصل رمزي سنولي يهودياً الإدارة في السكك الحديدية، لأنه ساعد اليهود في الحصول علي عمل هناك لكن إذا لم يحبوه سيأتي مكانه

عربي أو إنجليزي، فقبل عدة أيام طالب عمال الموانئ اليهودبموظف عربي بالذات وها نحن نضرب من أجل اقالة موظف عبري !إن جميع القرارات الخاصة بالإضراب ليس لها أية قيمة ولا يمكن أن تؤخذ في الحسبان .أن الأمر من أي جانب مرتبط بالخسران التام.

وأمر بن تسافي زعماء عمال السكك الحديدية، الذين كانوا مقتنعين بقدرتهم علي شل السكك الحديدية وتحقيق مطالبهم، بتهدئة العاملين.

واستجاب الزعماء اليهود لنقابة عمال السكك الحديدية للأوامر، ولكن خلال العام التالي، ومع تفاقم الأوضاع، ازداد هياج العمال وعبر عن نفسه في جلسات احتجاج لعمال السكك الحديدية في أماكن مختلفة بالبلاد .وأخذ يتزايد عدد العمال العرب الذين شاركوا بدور في الجلسات ووقعوا علي عرائض .وازداد التقارب والتعارف أيضاً بين العمال اليهود والعرب، فبدون اتحاد ليس هناك أي احتمال للفوز في مواجهة الإدارة .وبإيحاء من اليسار، الذي اتسع تأثيره، بذلت نقابة عمال السكك الحديدية جهداً مركزاً ومنظماً في تعبئة العمال العرب .وقد بدأت بمدراء العمل، الأكثر تعليماً وأصحاب الوعي السياسي الأكثر تبلوراً، والذين شقوا طريقهم من القاع ويتمتعون الآن بمكانة طيبة ومحترمة لدي العمال البسطاء .وكان انضمام مدراء العمل، التجسيد المادي لوسائل التهديد القائمة لدي الإدارة، بمثابة إشارة للعامل البسيط بأن نشاط الهستدروت لا ينطوي علي خطر، وبالتدريج بدأ العمال العرب يزورون النادي الذي قامت بتشغيله الهستدروت .وعملت نقابة عمال السكك الحديدية بشكل جاد حتي لا تخسر القضية .فتم تنظيم محاضرات عن تشكيل النقابات ترجمت الي العربية بواسطة افرهام كلفون، يهودي من مواليد فلسطين(، ودروس بالعربية وبعض النشاطات الاجتماعية.

وكان التورط المتزايد للعمال العرب بمثابة تدعيم لهذه الجماعات في الهستدروت – "عمال صهيون اليسار" "والمجموعة الشيوعية" -الذين ادعوا علي طول الخط، أن بالوسائل النضالية فقط ومن خلال تنظيم مشترك يمكن أنه تتحسن ظروف العمل والأجور، للعمال اليهود والعرب علي السواء .كما أن الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد في عامي ١٩٢٣ – ١٩٢٤ والتي تسببت في المزيد من البطالة وتخفيض الأجور، وسعت صفوف اليسار .فكثيرون من المهاجرين الجدد كانوا أقل إنصاتا للدعوة الدائمة من زعامة النقابة العامة، بتقديم التضحية من أجل القضية القومية، وأكثر استماعاً لنداء اليسار بالإنضمام إلي النضال الطبقي، للاحتفاظ بمكان للعمل ورفع الأجور .وحتي سبتمبر ١٩٢٣، موعد اجتماع المؤتمر الخامس لنقابة عمال السكك الحديدية والبريد والتلغراف في حيفا، تحول خوف بن جوريون وبن تسافي من أن هذا الاتحاد الجديد قد خرج عن سيطرتهم، إلي واقع.

ولأول مرة كانت أغلبية المندوبين يؤيدون "عمال صهيون اليسار"، وانحسر الولاء لزعماء النقابة العامة للهستدروت.

ووُجه انتقاد جاد ضد سياسة التقسيم إلي شُعَب قومية. وأدان مندوبو "عمال صهيون اليسار "والشيوعيون هذه السياسة باعتبارها غير قابلة للتنفيذ ومعوقة للتضامن العربي – اليهودي، ولم تشر إلي التعديلات الفرعية الجديدة لنقابة عمال السكك الحديدية .والواقع ان اقتراح المجموعة الشيوعية الانسحاب من النقابة العامة لم يحظ بتأييد واسع، لكن المندوبين اقترحوا أيضاً دعوة الهستدروت إلي الفصل بين نشاطها الاستيطاني والتعاوني ونشاطها كنقابة، وتأسيس النوع الثاني علي أساس "دولي"، وبالتالي يهودي عربي .وإذا لم تطبق الهستدروت هذا "الفصل بين المهام "فإن نقابة عمال السكك الحديدية ستقوم باستفتاء لتقرر ما إذا كانت ستنسحب من عضويتها بالهستدروت .لم يكن هذا القرار مجرد رفض كاسح للخط الذي تبناه اتحاد العمل، الذي التزم بأن للهستدروت العام دوراً قومياً له الأولوية في الأهمية، بل كان أيضاً إشارة للعمال العرب، الذين لم يشعروا بالارتياح بانضمامهم إلي تنظيم صهيوني، إلي أن نقابة عمال السكك الحديدية ملزمة بتحويل النقابة العامة إلي اتحاد عمال بلا قومية.

وكان اثنان من العمال العرب قد حضرا المؤتمر الخامس كمراقبين .وفي جلسة مجلس نقابة عمال السكك الحديدية، في مارس ١٩٢٤، شارك ستة .كانوا دليلاً علي حقيقة أنه في حيفا قد تشكلت نواة من أعضاء عرب بالاتحاد علي استعداد لمناقشة مسألة التنظيم المشترك وأن وراءهم معسكرا هاما .وللمرة الأولي بدا الاحتمال بوجود اتحاد عربي يهودي ملموساً، ولكن كان علي النقابة أولاً أن تتعامل مع مسألة علاقتها بالحركة الصهيونية .وكانت هذه المسألة بالنسبة للعرب محورية، وقام أحد المندوبين العرب – الياس الأسد – بعرضها بوضوح وصراحة في كلمته أمام المجلس:

"إنني متحمس لإيجاد علاقة بين العمال اليهود والعرب باعتباري واثقاً من أنه إذا أصبحنا متصلين فسيساعد كل منا الآخر، دون تفرقة دينية وقومية .إن أغلبية العمال العرب لا يرغبون في الدخول في جماعات قومية، لأنهم أدركوا هدفها، ولا يريدون أن يساعدوها بأية صلة .وطالما رأوا علي بطاقات العضوية اسم "نقابة العمال العرب "لم يمكنهم فهم هدفها .أنني اتوجه إلي جميع الأعضاء بحذف كلمة "العرب "وأنني لواثق أنكم إذا وافقتم ستكون بيننا علاقة قوية وسينضم جميع العرب .إنني أول من يرفض الانضمام إلي رابطة عمال قوميين .وهناك الكثير من الجمعيات القومية العربية، ونحن لا نريد الدخول فيها، إنني أري الوضع سيئاً وهناك من يريدون تدشين عمل مبارك يربط ويوثق الصلة بين العمال دون فرق ديني أو قومي .وموقف الهستدروت صعب والإدارة لا تريد الاستجابة لمطالبنا والنتيجة أن الأقوياء يمكنهم تحطيم حقوق العامل الضعيف .فهم لا يدفعون لنا تعويضات في وقت المصائب .لم نجن أي فائدة من النقابة، والسبب هو أن البطاقة سُجِّل عليها كلمة "العرب"، وهذا يؤدي إلي الانشقاق والكراهية .فإذا حذفوا هذه الكلمة سنتحد وسنعمل سوياً ."

وقد تراجع المندوبون العرب عن المطالبة بانفصال نقابة عمال السكك الحديدية من النقابة العامة للهستدروت الصهيونية لتصبح اتحاداً دولياً حقيقياً ومتكاملاً .وبذلك كانت وجهة نظرهم قريبة لمثيلتها عند الجماعة الشيوعية، التي عمل أعضاؤها بين عمال السكك الحديدية علي مدي شهور لإجراء اتصالات مع العمال العرب، وحذروهم من المعضلة المرتبطة بعلاقات نقابة عمال السكك الحديدية مع النقابة العامة.

وقد رد بن جوريون الذي شارك في اجتماع المجلس إلي جانب زعماء آخرين من النقابة العامة، رد مدافعاً عن سياسة وحدة العمل .وفي نهاية الأمر، لم يكن المجلس مستعداً لتشجيع المطالبة بالتخلي عن مكانه، وبدلاً من ذلك تراجع عن الدعوة السابقة للفصل بين المهام وعين لجنة يهودية عربية لإعداد مشروع اتحاد.

واستمرت المناقشات حول تنظيم مشترك حتي منتصف ١٩٢٤، حيث دارت في هذه الأثناء مواجهة حادة بين زعامة نقابة عمال السكك الحديدية وجماعة الشيوعيين .ففي أبريل بدأت النقابة العامة حملة تصفية للجماعة .وعلي مدي عدة أشهر نجحت نقابة عمال السكك الحديدية في التصدي للضغط الذي مارسته عليها النقابة العامة، للتخلص من صفوف الأعضاء الشيوعيين، الذين خدم جزء منهم في مواقع القيادة .ورغم المنافسة الشديدة بين الشيوعيين و "عمال صهيون اليسار"، إلا أن نشطاء اليسار الصهيونيين في نقابة عمال السكك الحديدية عارضوا التصفية الجائرة، وتمسكوا بالحفاظ علي استقلالية تنظيمهم .إلا أنه في صيف ١٩٢٤، وبسبب عمليات التحريض من جانب نشطاء جماعة الشيوعيين، الذين نسفوا جهود نقابة عمال السكك الحديدية في الوصول إلي أساس ناجح للاتفاق عن طريق مداولاتهم مع زعماء العمال العرب في حيفا، تم طرد عدد من الشيوعيين .ومنذئذ لم تستطع جماعة الشيوعيين العمل علناً بعد ذلك .وكان حل النزاع الداخلي قد أخلي الطريق أمام جهد متجدد للتوصل إلي اتفاق حول تنظيم مشترك .وفي نهاية نوفمبر ١٩٢٤ توجت هذه الجهود بالنجاح، وانضم مئات العمال العرب إلي نقابة عمال السكة الحديدية وشارك بعض نشطاء العرب في اللجنة المركزية.

واستناداً إلي الشواهد القائمة لم يتضح أن الوحدة قد تحققت علي أساس اتفاق معلن بين أعضاء الاتحاد العرب واليهود .والأصح أنه قد تم تفاهم غير رسمي، بإن يتم الإعلان عن الطابع الدولي للنقابة وتنفصل عن النقابة العامة بوضعها الحالي وأكد الزعماء اليهود لنقابة عمال السكك الحديدية التزامهم بهذا الترتيب في أكتوبر ١٩٢٤، عندما بدأوا الصراع لإعادة تنظيم النقابة العامة طبقاً لصيغة "عمال صهيون اليسار" "لـ "فصل المهام ." وبتشكيلها الجديد استطاع العمال العرب أن يصبحوا كاملي العضوية، ليس فقط في نقابة عمال السكك الحديدية الدولية بل أيضاً في الهستدروت (النقابة العامة المحلية يهودية عربية)، التي أسقطت صفة "العبرية "من أسمها .وبناءا علي ذلك أصبحت المهام الصهيونية للنقابة العامة – الهجرة والاستيطان، يتولاها جهاز مستقل، يهودي بأكمله .ولم ينل هذا الصراع تأييداً كبيراً في النقابة، وأدان مؤيدو اتحاد العمل قيادة نقابة عمال السكك الحديدية لأن الطموح إلي اتحاد عربي يهودي جعلها تنحرف عن مهامها وواجباتها القومية.

لم يستمر التنظيم المشترك لعمال السكك الحديدية طويلاً. في الجلسة الأولي للجنة المركزية لنقابة عمال السكك الحديد بتشكيلها الجديد، تشدد أحد الأعضاء العرب الجدد، حسنين فهمي، في موضوع علاقات النقابة مع الصهيونيين. ورد أعضاء النقابة اليهود أن التنظيم غير سياسي ولا علاقة له بالصهيونية، لكن العلاقات السياسة الشخصية هي من شأنهم فقط .ولا عجب أن هذه الإجابة كانت غير صريحة ومراوغة من وجهة نظر حسنين فهمي، وفي خطاب نشر في الصحافة العربية دعا عمال السكك الحديد العرب إلي الاستقالة من نقابة عمال السكك الحديد نظراً لأنها في الواقع تنظيم صهيوني .وقليلون هم الذين التفتوا إلي نصيحته في هذه المرحلة، ولكن كان من الواضح منذ ذلك الحين أن المسألة الصهيونية هي حجر عثرة أمام تضامن يهودي – عربي.

وفي جلسة مجلس نقابة عمال السكك الحديدية في يناير ١٩٢٥، وهي الأولي التي شارك فيها عرب بتمثيل كامل ولهم حق التصويت، طرحت القضية بكل قوتها .وهاجم بن جوريون (سكرتير النقابة العامة الهستدروت)، ومطلب "عمال صهيون اليسار "بالفصل بين المهام في الهستدروت. وفي كلمته للمجلس أدعي بحق التمييز القومي في أتحادات مختلطة، الذي يسمح لكل واحدة من القوميات بالاهتمام بمطالبها الخاصة من خلال التعاون لتحسين ظروف العمل والأجور .وقد وجه كلامه بشكل خاص إلي المندوبين العرب، عندما استخدم لغة متحفظة، كما لو كان يوضح للأطفال ما يواجه الكبار من مشاكل ويحاولون التغلب عليها.

لم تكن أقوال بن جوريون هي المناسبة في جذب الانتباه لا في نبرتها ولا حتي في فحواها .والخلاصة أنه عاد، دون توضيح، ليؤكد علي موقف النقابة العامة، بأن وجود اتحاد مشترك له ما يبرره بسبب القضية المشتركة لعمال السكك الحديدية اليهود والعرب، ومع ذلك فإن لكل شعب متطلباته الخاصة به والتي تفرض تأسيس شعب قومية مستقلة .ومن بين المتطلبات الخاصة للعمال اليهود كما ذكر بن جوريون الهجرة، الاستيطان، ونشر اللغة العبرية .ولم يكن هناك جديد في كلامه، فسواء هو أو زعماء آخرون في النقابة العامة فقد ظلوا لسنوات يرددون هذه الأقوال .المهم هو ان المترجم الذي ترجم ما قاله بن جوريون إلي العربية، قد شعر بضرورة تلطيف كلماته، حتي لا يغضب أعضاء الهستدروت العرب أو يتسبب في مغادرتهم .وفي مقابلة معه بعد خمسين عاماً من الحدث، اعترف أفرهام كلفون بما يلي:

"عندما تحدث بن جوريون غيرت الخطاب من ناحية إلي أخري .نظراً لأنه عندما تحدث – كنت واثقاً لو أنني ترجمت

ما قاله لكان قد غادر المكان أكثر من ٩٠ %من الحاضرين العرب .فقد تحدث بصورة متطرفة جداً .ربما كان ذلك رائعاً من وجهة النظر اليهودية – ولكن هذا اما كان يُقرِّب أو يُبعد المندوبين العرب – لذلك غيرت، أضفت كثيراً من المياه علي المضمون – نظرت في المدة التي تحدث فيها – وتحدثت نصف ساعة .وأثناء فترة الاستراحة اقترب مني بن تسافي الذي يفهم العربيةوقبّلني – أحسنت وشكراً لك !لم يدرك / بن جوريون ولا اولوزوروف أنني غيرت، لكن بن تسافي أحس أنني فعلت ذلك.

وحتي إذا كان رأي كلفون أن خطاب بن جوريون كان متعصباً إلي الحد الذي فرض ترجمة معدلة، فقد بقي فقط أن نتأمل فيما نقله لممثلي العمال العرب، الذين لم يتمكن أحدهم من فهم اللغة العبرية، علي مدي العام الفائت، وإلي أي مدي أدرك الأعضاء العرب أهداف حركة العمل اليهودية التي سعوا إلي التعاون معها .وهذا الحدث لم يكن مجرد الحالة الوحيدة، التي تشير إلي أنه حتي في اليسار هناك صهيونيون كانوا مستعدين لتضليل زملائهم العرب وحتي الكذب عليهم، في كل ما يتعلق بالتزاماتهم الصهيونية. فاعتمدوا لغة غامضة، مستغلين قيود اللغة عند العرب، وعدم مقدرتهم الوقوف علي الفوارق الإيديولوجية بين الأحزاب وعدم درايتهم السياسية وقلة خبرتهم، مقابل ما يتمتع به نظراؤهم اليهود.

وهذا الافتعال والتظاهر قد صاغه الحوار، الذي قدم "العربي "كشخص طفولي يحمل عبء أعمال ومبادرات الآخر، وقد منحت هذه العقلانية اليسار الصهيوني نوعاً من الترخيص الأبوي ليحيط العربي احتيالاً، "لمصلحته ."وإذا كان العربي "المتخلف "ليس ناضجاً بما يكفي لفهم أن المشروع الصهيوني بالفعل يخدم مصالحه، فاي مبرر هذا الذي يمكن أن يستحوذ عليه، حتي ينبذ معلوماته الخاطئة ويتعلم كيف يري العدالة الواضحة كالشمس للصهيونية. هذه النظرية ارتبطت كنموذج بالتصور الخاص لليسار الصهيوني .فقد اعتبروا أنفسهم وكلاء التقدم والحضارة والمبشرين بالمعرفة في الشرق المتخلف وبين سكانه الجهلة.

هذا الموضوع يعود مرة بعد أخري إلي حوار اليسار الصهيوني في تلك الفترة، كما صاغه أحد الزعماء الأوائل لعمال السكك الحديد اليهود" ..نحن فتحنا عقول العرب" عندما أوضحنا لهم مزايا التعاون والاتحاد والنضال لتحسين ظروف حياتهم .ولم يكن المهاجرون اليهود لديهم شك في تفوقهم الحضاري ولم يكترثوا بقدر وقيمة المحيطين بهم .لقد وجدت مجموعة عمال السكك الحديد اليهود مشقة في تعلم العربية وتفهم أنماط الحياة للأغلبية من السكان المحليين أو فى تطوير علاقات شخصية مع العرب ، رغم أنهم عملوا معهم وعاشوا أحياناً بين ظهرانيهم .فمثلاً يحزقيال افرموف المؤيد المخلص لاتحاد العمل والذي تزعم نقابة عمال السكك الحديدية سنوات طويلة، لم يكن ليستطيع أن يتيح للعمال اليهود حتي ولو تعلم أسماء نظرائهم العرب واستخدامها .وبصورة دائمة، اكتفوا، سواء في الحوارات أو في الجلسات بـ "ذوات الأربع "كمصطلح للتعامل مع العرب .مثل هذه المواقف المؤسسة علي اظهار العرب ليس كآخرين فحسب بل أيضاً كمتخلفين، وفي مرتبة أدني ولا أهمية لهم – تأتي هذه المواقف ربما لتصوير العرب "كعائق "يجب أن تتغلب الصهيونية عليه، مما يقلل احتمال أن يتعامل الصهيونيون، وحتي أولئك الذين رفعوا شعار المساواة والتضامن، مع نظرائهم العرب باحترام، وأن يواجهوا الخلاف في الرأي بشكل مفتوح ومباشر تاركين المراوغة والتلاعب.

بالمعني الضيق كان بالطبع جوهر الحقيقة في الحوار الصهيوني يدور حول تأثير الصهيونية .ويمكن القول أن حقيقة حركة العمل الصهيونية أو علي الأقل المهاجرون اليهود الذين جلبتهم إلي البلادهي إدخال نماذج أوربية من العمل النقابي إلي أرض إسرائيل /فلسطين، إلي جانب الاشتراكية والشيوعية، رغم أن هناك دلائل علي طرق اختراق أخري .لكن"عمال صهيون اليسار "وأحزاباً أخري في الحركة، بل أغلبية الحركة الصهيونية، رأت تأثيرها علي المجتمع العربي الفلسطيني بمفاهيم أكثر رحابة – سواء عبروا عن ذلك بديالكتيك تاريخي ملزم، أو بطابع وروح "الرسالة الحضارية "لأوربا القرن التاسع عشر الاستعمارية، وكانت النتيجة حواراً لا يري في الفلسطينيين أنداداً عقلانيين، أو يصيغون التاريخ بأنفسهم، بل مجرد حاملين له، كما وأنه اعتبر المعارضة الفلسطينية للمشروع الصهيوني غير منطقية ولا تبرير لها .هذا يجعلنا نري المراوغة أو الرياء بمثابة تكتيك مقبول بل وحتي منطقي. وفيما بعد ذلك، تم تبرير وتفسير استخدام القوة لقمع المعارضة الفلسطينية بنفس الأسلوب، بل وبالطرد الجماعي.

في غضون أشهر بعد اجتماع يناير ١٩٢٥ لمجلس نقابة عمال السكك الحديدية، تبدد سحر التنظيم المشترك في نظر عدد متزايد من أعضاء النقابة العرب .وفي ربيع نفس العام أصبح معظم الأعضاء العرب، ومن بينهم كل أعضاء اللجنة المركزية العرب تقريباً، أصبحوا بالفعل خارج النقابة، وقام تنظيم جديد لعمال السكك الحديدية، مستقل وعربي معلن، إلي جوار الأول .ونحن لا نعلم بدقة ما حدث خلال هذه الشهور، لكن تفسير زعماء النقابة اليهود لانهيار التنظيم المشترك جدير بالنظر .فالحوار الصهيوني الاشتراكي، الذي لم يكن يتصور إمكانية أن يتوصل أعضاء النقابة العرب بأنفسهم وبطريقة عقلانية إلي قرار يعتبر عضويتهم في النقابة لا تخدم قضاياهم، سعي إلي البحث عن "محرضين خارجيين "مسؤولين عن فض الوحدة .فمن ناحية، اتهم الأعضاء اليهود بالنقابة الشيوعيين اليهودبأنهم أوضحوا للعرب أن نقابة عمال السكك الحديد هي تنظيم "صهيوني – متعصب "وأن قادتها يلعبون دوراً مزدوجاً. فحملة الضغط والملاحقة الشيوعية بدت كما لو كانت الدافع وراء الاستقالة الجماعية للعمال العرب من النقابة .لقد كان لنشطاء الجناح الشيوعي دون شك انتقادات شديدة تجاه زعامة نقابة عمال السكك الحديدية، وبخاصة تجاه

إخلاصها للنقابة العامة الهستدروت وللصهيونية، وصحيح أنهم لم يفوتوا أي فرصة لادانة ما اعتبروه خروجاً عن العدالة وخيانة بحق البروليتاريا ومبادئ الأممية الدولية، علي مسامع الأعضاء العرب .غير أن تحريضاً شيوعياً بهذه الطريقة كان قائماً منذ أشهر وحتي منذ سنوات سابقة، لذلك فإن إدعاء الشيوعيين أن زعامة النقابة صهيونية لم يكن بدعة أو اكتشافاً مثيراً لأعضائها العرب في منتصف ١٩٢٥ ،وعلي خلاف الادعاء بأن الشيوعيين سمموا أفكار العرب وحولوهم إلي معارضين للنقابة يمكن القول أيضاً، أنهم في هذا الوقت بالذات حاولوا اقناع العمال العرب بعدم الاستقالة، بل بالبقاء في التنظيم أو العودة إلي صفوفه ومواصلة النضال – جنباً إلي جنب مع يهود تقدميين – حتي يتحول إلي اتحاد دولي حقيقي، هدفه النضال الطبقي. وحتي وقت متأخر عن ذلك، في عام ١٩٢٥ قرر الجناح الشيوعي بحزم أنه لا يجب الانتساب إلي نقابة عمال السكك الحديدية لأنها صهيونية بل لمجرد أن زعامتها كذلك.

وقد اتهم قادة النقابة أيضاً إدارة السكك الحديدية بنسف الاتحاد اليهودي العربي بطريقتها الخاصة .وفحوي هذا الاتهام أن الإدارة نجحت في استغلال مبدأ العقاب والثواب كأداة لاقناع العمال العرب بأن الأفضل لهم ترك النقابة.

وسواء كان التحريض الشيوعي أو الممارسات التي قامت بها الإدارة قد ساهم في استقالة العمال العرب في ١٩٢٥، فمن المفترض أن الأساس في الحالتين هو ضرورة وجود قوة فعلية "خارجية "ما، تلعب دوراً رئيسياً في تسميم أفكار العرب، وتجبرهم علي الفعل، لأنهم بمفردهم ليسوا مؤهلين لا للتفكير ولا للفعل.

ومن المصادر العربية يتضح، أنه كان واضحاً وضوح الشمس لأعضاء النقابة العرب لماذا أصبح اشتراكهم في النقابة أمراً غير ممكن وكانت الإشكالية الأساسية آنذاك الصهيونية، أو بدقة أكثر، اعتقاد الأعضاء العرب أن نظراءهم اليهود غير مهتمين باتحاد حقيقي، علي أساس من المساواة، بل أنهم يسعون قبل كل شيء، إلي الحفاظ علي علاقاتهم مع الحركة الصهيونية وامتدادها في النقابة العامة الهستدروت .(وتوصلوا بالتدريج إلي استنتاج أنهم لا يتلقون معاملة عادلة، والحقيقة المؤكدة أنه حتي اليسار الصهيوني قد خدعهم فيما يتعلق بتورطه في المشروع الصهيوني ومدي الالتزام تجاهه، وأن "النقابة مؤسسة ليس فقط علي مبدأ رفاهية العامل وتحسين ظروف حياته بل علي أساس تكريس أهداف الصهيونية بين العمال".

والحقيقة الأكثر أهمية التي اتضحت لأعضاء النقابة العرب كانت أن أعضاء النقابة اليهود – حتي "عمال صهيون اليسار - "يتحدثون عن دولية أممية وعن تعاون كامل لكنهم طوال الوقت يعملون علي دعم "العمل العبري "في السكك الحديدية، وكذلك في كل مكان آخر، وأن قيادة النقابة العامة سعت دون كلل إلي تشغيل يهود أكثر .حتي تكون لهم الأفضلية .ومن هنا كثرت أحاديث العرب عن "مراوغة" نظرائهم اليهود وعن "نفاقهم "وخداعهم، وفي النهاية توصلوا إلي استنتاج أن عليهم الانخراط في تنظيم مستقل.

بالرغم مما سبق، فمن الأفضل أن ننظر إلي نشاط الأعضاء اليهود في نقابة عمال السكك الحديدية ليس بمفهوم الخداع المتعمد إلي هذا الحد، كما هو الحال فيما يتصل بحوار لم يسمح بالاعتراف بإمكانية أو احتمال التعارض بين نضال من أجل العمل العبري وبين الالتزام بمبادئ المساواة والدولية الأممية .فقد كان المطلوب قدراً من البهلوانية الديالكتية الجدلية لإيجاد هذه المساحة في الحوار الصهيوني الاشتراكي، وكان من المثير لدهشة أكبر، أن الصهيونية تضر، وإن كانت غير مستعدة للاضرار، بمصالح السكان المحليين، لكن هذا الحوار أدي دوره من ناحية التبرير الذاتي للصهيونية لسنوات طويلة، وحتي اليوم لم يزل في أوج قوته.

لذا فإن نقابة العمال العرب الفلسطينيين التي أنشئت في ١٩٢٥ بنواة من عمال سكك حديد من حيفا، كانت علي ما يبدو تطوراً طبيعياً علي أية حال .وكان لابد أن تؤثر المواجهة بين الصهيونية والحركة القومية الفلسطينية إن آجلاً أو عاجلاً، علي العلاقات بين عمال السكك الحديدية اليهود والعرب .لقد كان إنشاء نقابة أو رابطة خاصة بهم خطوة منطقية طموحة، في الوقت الذي تبلورت فيه بين العمال ومدراء العمل العرب طبقة عمال متعلمين وعلي وعي نسبياً، وذوي خبرة، ولديهم الثقة في أنفسهم ومهرة .لقد استوعبوا صيغة النقابة، باعتباره النموذج التنظيمي الأكثر ملاءمة لظروف حياتهم، إلا أنهم رفضوا فكرة الانضمام إلي نقابة معدلة .فلم يكن أعضاء النقابة العرب مستعدين للاستمرار على الهامش بالنسبة لليهود، خاصة حين أدركوا أن الأعضاء اليهود ناشطون في تحقيق أهداف تلحق أضراراً بشؤونهم، سواء باعتبارهم عرب أو باعتبارهم عمال .وكان من الممكن أن تظل النقابة تنظيماً عربياً يهودياً لو أنها فقط تحولت إلي منظمة دولية بالفعل :لو قطعت علاقاتها مع النقابة العامة، وتخلت عن مبدأ العمل العبري وقبلت بحقيقة أن العرب يشكلون أغلبية فيها، سواء في الزعامة أو كأعضاء عاديين وكان الشيوعيون علي استعداد لذلك، لكنهم كانوا أقلية صغيرة، تتضاءل فعاليتها .وبالنسبة للصهيونيين واليساريين، كانت هذه الشروط مستحيلة، وفي الوقت الذي فهم فيه الأعضاء العرب هذه الحقيقة المؤكدة، ابتعد معظمهم عن النقابة واتجهوا إلي الاهتمام بأنفسهم.

ولم تستبعد رابطة عربية مستقلة في جوهرها إمكانية التعاون بين عمال يهود وعرب .وفي السنوات التالية، كان مقابل الإدارة غير المتفهمة، يبرز تعاون يهودي عربي كظاهرة متكررة .فقد أدرك الطرفان أن الاحتمال الوحيد لتحقيق ظروف عمل وأجور أفضل يكمن في العمل المشترك. ورغم ذلك، كان صمود هذا التعاون بعض الوقت يحدث علي فترات متباعدة أو يتم في ظل أجواء راكدة .ولقد تبدلت فترات استرخاء العلاقات وحتي المفاوضات حول الاتحاد، بفترات انعدام التعاون، وفترات سادتها المرارة والاتهامات المتبادلة.

إن الفجوة الواسعة بين موقف ووجهة نظر كل واحدة من النقابتين بالنسبة للمجتمع الذي تمثله وأهدافها، هي العقبة الكئوود الرئيسية في سبيل التعاون وحتي بعد أن انفصل معظم العرب وقامت الرابطة الفلسطينية، استمرت نقابة عمال السكك الحديدية والبريد والبرق في ادعاء أنها الممثل الشرعي الوحيد لعمال السكك الحديدية عرباً ويهوداً علي سواء .بل عندما اضطُرت للتعاون مع النقابة الفلسطينية، لم تتعامل نقابة عمال السكك الحديدية مع ممثليتها العربية ككيان نقابي شرعي حقيقي .واعتبرتها غير قانونية نظراً لأنها انفصالية خالصة للعرب، ويبدو أن ذلك ما قررته عناصر قومية غير عمالية .الجدير بالذكر أن جذور هذا الفهم كانت غائرة بعمق في الحوار الصهيوني الإشتراكي وفي صورة العربي الناتجة منه .وطبقاً لذلك، استمرت النقابة في تقديم نفسها، أمام إدارة السكك الحديدية وحكومة الانتداب باعتبارها الاتحاد الوحيد لعمال السكك الحديدية في أرض إسرائيل .كما وأنها لم تتوقف عن محاولاتها تجنيد عمال عرب، ليس فقط لتوسيع قاعدة ادعائها العالمية، بل والأهم، لتقديم نفسها أمام غير عمال سكك الحديد اليهود لتمنح نفسها قاعدة التأييد المطلوبة حتي تتحول إلي قوة مؤثرة وقد أغضبت النقابة المُدارة من قبل اليهود ومحاولاتها تجنيد عرب، أغضبت الرابطة الفلسطينية والتي وافقت علي التعاون مع اليهود علي أساس المساواة .فلم تَدَّع كممثليتها اليهودية بتمثيل جميع عمال السكك الحديدية في فلسطين .غير أنها ادعت أيضاً أحقيتها دون غيرها في التحدث باسم عمال السكك الحديد العرب، وانزعجت من مطالبة النقابة اليهودية باعتراف مطلق مع عدم اعترافها بشرعية النقابة الفلسطينية.

كانت موجة إراقة الدماء التي غمرت أرض إسرائيل في ١٩٢٩ إيذانا بعهد جديد في علاقات الشعبين، لكن خلال سنوات ما قبل عام ١٩٢٩ أيضاً لم يكن الطريق للتعاون بينهما مفروشاً بالورود .ويمكن أن نميز في هذه الفترة شكلاً بارزاً من العلاقات بين النقابتين .فكانت خيبة أمل العامل البسيط من معدل الأجر، وظروف العمل، وطول يوم العمل، والاقالات أو القرارات التعسفية واضطهاد الإدارة، كانت كل هذه العوامل تشكل عامل ضغط علي قيادات العمال العرب واليهود لتعاون .فتشكلت لجنة مشتركة – قاعدتها في حيفا التي ظلت البؤرة الرئيسية لكفاح عمال السكك الحديدية – لتعبئة العمال ولإجراء المفاوضات مع الإدارة .وتولت اللجنة الاشراف علي التوقيع علي العرائض وتنظيم اجتماعات الاحتجاج الجماعية، وأحياناً كانت تجري أيضاً حوارات لجس النبض بشأن إمكانية دمج النقابتين في تنظيم واحد .ولكن في غضون عدة أشهر تدهورت العلاقات، وتلاشي التعاون في بحر من الاتهامات المتبادلة، عندما إعتبر كل طرف الطرف الآخر مسؤولاً عن انتكاس التضامن اليهودي – العربي.

وكان السبب المقبول لانهيار التعاون، هو علي ما يبدو تعنت نقابة عمال السكك الحديدية في الاعتقاد بتمثيلها الشرعي الوحيد لعمال السكك الحديدية، واستمرار التزامها بأهداف الصهيونية وقد اتهمتها الرابطة النقابةالفلسطينية مرة بعد أخري بخرق اتفاقات واضحة، منها علي سبيل المثال التوقيع باسمها فقط علي كتيبات مشتركة أو قيامها بالاتصال مباشرة بالإدارة بدلاً من أن يتم ذلك عن طريق اللجنة المشتركة .وواصلت نقابة عمال السكك الحديدية أيضاً العمل في الخفاء علي تشغيل يهود أكثر وضمان الاعتراف بها كوكيلة عن العمال من أجل التفاوض مع الإدارة وكممثلة لهم أمام حركة العمل الدولية .(ويمكن القول أنه لم يكن في ذلك ما يثير حماس أعضاء النقابة الفلسطينية للتعاون .ويتضح من محاضر جلسات اللجنة المركزية أنه في مناسبات عديدة قررت نقابة عمال السكك الحديدية اتخاذ أية ذريعة لحل اللجنة المشتركة .خوفاً من أن التعاون مع الرابطة الفلسطينية – التي كانت الأصغر، الأضعف والأكثر افتقاراً للوسائل – يخدم الرابطة العربية أكثر .وقد ساهم هذا التعاون، من وجهة نظرها، في تقوية الاعتراف بالرابطة من جانب العمال العرب البسطاء وتوسيع تأييدهم لها .وكان خوفهم في نقابة عمال السكك الحديدية أن هذا من شأنه أن ينسف هدف النقابة علي المدي البعيد، لتأسيس نفسها باعتبار أنها النقابة الوحيدة لعمال السكك الحديدية، لأنه لن يجعل بإمكانها تجنيد عمال عرب إلي جانبها.

لذلك خيم الشك دائماً علي علاقات النقابتين، وبالطبع سادت المواجهة الحادة في أرض إسرائيل بين أوساط عمال السكك الحديدية، كما في أي مكان آخر .وفي كل ذلك لم يختف تماماً الاستعداد للتعاون ولم يكن ذلك مفاجئاً علي الأقل من قبل أعضاء الرابطة العربية .فبالرغم من الانتقاد الحاد في الصحف القومية العربية ضد الاتحادات اليهودية بصفة عامة ونقابة عمال السكك الحديدية خاصة، كوكلاء للصهيونية، فقد واصلت النقابة الفلسطينية الافصاح عن استعدادها للتعاون مع نظيرتها اليهودية وحتي في مناسبات عدة كانت تتطلع إلي وحدة كاملة .وفي نهاية الأمر وصل الحديث عن الوحدة إلي طريق مسدود نظراً لأن العرب أرادوا اتحاداً منفرداً، مستقلاً تماماً .بينما مع انتهاء ١٩٢٥، كان الاقتراح الأبعد مدي من الجانب اليهودي هو تنظيم ينتمي فيه اليهود والعرب إلي شُعب قومية مستقلة. ويكون لليهود والعرب في تشكيل الاتحاد تمثيل متساو وليس نسبياً، وتبقي للأعضاء اليهود في الاتحاد المشترك عضويتهم في النقابة العامة كما هي .واستمر أعضاء النقابة العربية علي الدوام في الدعوة إلي التضامن بين عمال السكك الحديدية، رغم المعوقات والاحباطات. وحرصوا علي التمييز والتفريق بين العمال اليهود العاديين وبين القيادة الصهيونية للنقابة، إذ اقترحوا علي هؤلاء التعاون، بينما هاجموا أولئك بشدة .وفي بعض المناسبات حاولت قيادة النقابة العربية إصدار وتوزيع منشورات بالعبرية حتي تعلن موقفها للعمال اليهود.

بانتهاء عام ١٩٢٩ كان حلم اقامة اتحاد يهودي عربي

لعمال السكك الحديدية قد سقط فريسة الإهمال .إلا أن المنظمتين اليهودية والفلسطينية لم تقطعا العلاقات فيما بينهما، والتي اتسمت بالتعقد وعدم الاستقرار، لكن الجانبين خاضا مجالات فعالة للتعاون في ظل ظروف صعبة .ولقد تركت ثلاثون عاماً من العمل والصراع المشترك أثرها علي عمال السكك الحديدية، خاصة في عنابر الصيانة بحيفا. وعندما بدأت الحرب الأهلية في أرض إسرائيل عام ١٩٤٧ واستباح الجانبان دم بعضهما البعض، فكر زعماء النقابتين في الحفاظ علي السلام بينهما حتي في ذروة لحظات التوتر. وبعد المعركة بعدة أشهر كانت قوة العمل في السكك الحديدية قد أصبحت خالصة لليهود تقريباً، وذلك بالطبع، بعد ما طُرد أو هرب نصف السكان العرب في فلسطين. ومنذ ذلك الحين افترض الحوار – أو الجدل– الصهيوني الاشتراكي أن عرب إسرائيل غير موجودين، غير مرئيين، أو علي الأكثرموجودين علي هوامش الواقع .وبعد المواجهة الدامية عمل هذا الجدل علي ابعادهم من الأرض، ووجد لذلك التبرير المطلوب فمحاهم بأثر رجعي من التاريخ.

الخلاصة:

خلال الفترة التي تعاملنا معها، يمكن تحديد عدة تطورات بارزة مرت بها العلاقات بين الصهيونية والفلسطينيين، وإن كان ما تحمَّله العرب في الحوار الصهيوني الإشتراكي ظل مخيفاً .وكثير من الصهيونيين في اليسار الليبرالي يجدون صعوبة اليوم في الاعتراف أن المشروع الصهيوني كانت له آثار مدمرة علي المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك انتزاع الملكية، النفي أو الطرد، والعيش تحت نير حكم أجنبي، ناهيك عن الأهداف الشخصية لمؤسسي الصهيونية. وبعضهم ليس مستعداً للاعتراف بذلك علي الإطلاق .ومعظم اليهود الإسرائيليين مازالوا غير مستعدين للاعتراف بتصور الصهيونية من وجهة النظر الفلسطينية .فقد ظلوا معتقدين في الأهداف الجميلة للصهيونية، وفي أن الرؤية السلبية لها ليست إلا انحرافا أو نتيجة انعدام المساومة الفلسطينية. انهم مازالوا لا يستطيعون اعتبار الفلسطينيين بشراً مثلهم، وبكل ما يحمله هذا الاعتراف من نتائج أخلاقية ملزمة.

فمثلاً، النظرية البالية حول "المُحرض الخارجي "كقوة دافعة للقومية الفلسطينية، التي بدونه لن يكون لها وجود، تقلصت هذه النظرية مع مرور السنين لكن صداها مازال يتردد .وقد سيطرت علي الحكومة الإسرائيلية في الأيام الأولي للانتفاضة .فقد أصرت الحكومة علي التمسك بإمكانية دحر الثورة بمجرد قيام جنود جيش الدفاع وأجهزة الأمن بتفريق وتصفية بالقتل، بالاصابة، بالاعتقال أو بالإبعادمجموعة "المحرضين ."وأن الفلسطينيين أنفسهم في الضفة وغزة هم سكان هادئون والمحرضون هم وكلاء لعناصر خارجية تعمل لتحقيق أهداف ضالة تخدم مصالحهم .وبعد ذلك بوقت غير كثير تزايد عدد اليهود الإسرائيليين الذين وجدوا أنفسهم مضطرين لمواجهة ولأول مرة مشاعر القومية العميقة للفلسطينيين والاعتراف بأن الفلسطينيين هم قوة تعمل من تلقاء نفسها.

وفي السنة الثالثة للانتفاضة، وجد الجيش الإسرائيلي مبرراً لاستخدام الغاز المسيل للدموع ضد يهود إسرائيليين، جاءوا إلي رام الله للاحتجاج علي قتل صبي عمره ١٦ عاماً، بدعوي أنه رد فعل طبيعي منشورات المتظاهرين "تسببت في أشعال مشاعر العرب."

لقد بدأت تتبدي ثغرات في الإجماع القومي الذي كان متماسكاً، ولكن، في التصنيف الذي وضعه الحوار الصهيوني الإشتراكي، ظلت منظمة تحرير فلسطين تُعرف رسمياً كمنظمة إرهابية .وهكذا وجد التمييز بين الفلسطينيين وبين بني الإنسان أو بين بني القومية لو كنا مستعدين للاعتراف باحتمال كهذا، إلي حد التناقض التام. المقصود بذلك نقيضان – فمن ناحية يُقدم الفلسطيني كارهابي، ومن ناحية أخري كأداة سلبية في لعبة قوي خارجية .ورغم هذا المظهر الخارجي، للتوتر الجدلي، نجحت الفكرتان في البقاء هذه بجوار تلك، بل تشجع وتساند إحداهما الأخرى .علي أية حال، لا يمكن اعتبار الفلسطينيين لاعبين يعملون بشكل منطقي، ولا يمكن السماح لهم بتمثيل أنفسهم.

كل هذا لا يجعلنا نقول بعدم إمكانية تغيير أو تطوير هذا الحوار علي الإطلاق .ففي الثلاثينيات والأربعينيات مثلاً، كان زعماء حركة العمل الصهيوني مستعدين للاعتراف بالواقع الملموس لقومية فلسطينية وبجذورها، رغم أن هذا "الاكتشاف "الخطير لم يحظ بتصريحات علنية .ومنذ ١٩٤٨، وعلي مدي عشرين عاماً تقريباً، تعرض العنصر الفلسطيني للقهر والاضطهاد، وعرفت المواجهة معه بشكل عام بالمواجهة "العربية – الإسرائيلية ."غير أنها برزت من جديد علي السطح في فترة ما بعد ١٩٦٧ بمعيار جديد .فقد أدرك اليمين الصهيوني بزعمائه اللامعين أن العدو الأكثر تعنتاً وأهمية للصهيونية كان دائماً ومازال هو الشعب الفلسطيني.

وفي السنوات العشر الماضية خاصة منذ اندلاع الانتفاضة اضطر الإسرائيليون إلي الاعتراف تدريجياً بوجود قومية فلسطينية واضحة المعالم، وسيكون علي إسرائيل في نهاية المطاف أن تتعلم كيف تتعايش معها .حتي اسحاق رابين، فبينما كان يدير حملة قمع الانتفاضة، كان يتحدث عن سلام مع الفلسطينيين .ومع كل ذلك، فمازالت الأغلبية غير مستعدة للقيام بالخطوة التالية، للاعتراف اعترافاً حقيقياً بعدالة مطالب الفلسطينيين وحقوقهم، واستخلاص النتائج اللازمة من ذلك.

(*) ظهر هذا المقال لأول مرة عام ١٩٩٢ Review of Middle East Studies,5 .

(**) حزب عمال أرض إسرائيل: وهو أحد أحزاب اليسار آنذاك ويمثل أساس حزب العمل الإسرائيلي الحالي.

دراسة٢

دمج أم فصل ؟
مستقبل العلاقات بين إسرائيل والدولة الفلسطينية (١)

إعداد : تمر هيرمان وافرايم يعر
مركز تامي شتاينماتس لأبحاث السلام جامعة تل أبيب

■ ملخصات جلسات الندوة التى عقدت فى ناقيه ايلان ، ١٥ : ١٦ أبريل ١٩٩٩

المقدمة :
رغم المعوقات والعثرات التى شهدتها مسيرة أوسلو منذ تم التوقيع على الاتفاق الأول عام ١٩٩٣ وحتى اليوم - طوال ست سنوات - ورغم التحركات المتراوحة بين الأمل والشك فيما اذا كان الأمر سيؤدى بالفعل الى سلام دائم بين اسرائيل والفلسطينيين ،إلا أنه قد بات واضحاً ان هناك مشكلة واحدة قد أخذت تزداد بروزا على السطح امام الجميع ،وهى ان اقامة دولة فلسطينية مستقلة بات أمرا مؤكدا ، وبعد أن ظلت على مدار سنوات طويلة مجرد سنوات مطمح قومى لطرف ، امام حجج وأفكار بالية من وجهة نظر الطرف الآخر ، وبالفعل فإن استطلاعات الرأى تدلنا على تخبط المشاعر والمواقف من هذا الأحتمال، ليس فقط على مستوى متخذى القرارات بل ايضا على مستوى المجتمع الواسع الفلسطينى والاسرائيلى . والحقيقة ان صورة المستقبل فى هذا الموضوع وتطلعات الطرفين ، مازالت بعيدة عن ان تتلاقى بعضها ببعض ومع ذلك هناك اتفاق ما حول الموضوع بين جميع الاطراف .

ومع كل هذا ، تبقى هناك اسئلة كثيرة مازالت مفتوحة فى هذا السياق :

ما هى الحدود التى ستكون عليها هذه الدولة عند قيامها ، آى ما الذى سيتأسس عليه الترسيم الجغرافى لهذه الحدود؟ ماهى الضوابط التى ستفرض عليها فيما يتعلق بالتسليح والترتيبات العسكرية ؟ هل سيسمح بعودة اللاجئين اليها أم ان هذا الحق سيخضع للمراقبة الصارمة ؟ وما طبيعة الأمر فيما يتصل بنطاق السيادة الفعلية التى ستكون لهذه الدولة؟ وفى النهاية ، ما الذى ستكون عليه العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المدى القصير والبعيد، مع الدول العربية المختلفة ، وبالطبع مع اسرائيل ؟

وتكمن وراء هذه الاشكاليات والاسئلة المطروحة ، خلافات عميقة فى الرأى ، ليس فقط بين الطرفين الاسرائيل والفلسطينى ، بل ايضا لدى كل طرف منهما على حدة. وجلسات المؤتمر التى سوف نقدم ملخصا لها فى هذا الاصدار ، تستهدف ايضاح وجهات النظر الرائجة فى هذه القضايا على الجانب الاسرائيلى ، ولاعطاء الجدل والنقاش قدرا من العمق ، بدأ المؤتمر بعرض للموقف الفلسطينى من هذه القضية. واستدعينا لهذا الغرض خبراء فى مجالات السياسة ، والشؤون العسكرية ، والاقتصاد ، والثقافة ، والشؤون الاجتماعية. منهم شخصيات اكاديمية وشخصيات عامة، صحفيين ، وباحثين . ومنهم الملتزمون من حيث المبدأ بحل "دولتين لشعبين" الذى فى اطاره ستقوم الدولة الفلسطينية ، والبعض يرفضون هذه الفكرة .

ونستخلص مما سبق ، ان هناك العديد من السيناريوهات المحتملة والتى على ضوئها ستتطور الأمور: هناك من يتوقعون ان تقوم دولة فلسطينية صغيرة وضعيفة، ذات حدود غير صارمة، وتحمل تهديدا للاستيطان اليهودى .

ولكى تقام هذه الدولة مكتفية بالحد الادنى من احتياجات مواطنيها ، فإنها ستكون مرتبطة باسرائيل بكل معنى الكلمة - السلبية فى الغالب - التى يحملها هذا الارتباط. مقابل ذلك ، هناك من يعتقدون بان اسرائيل لو ابدت ولو قليل من التفهم والنوايا الطيبة تجاه مصالح الفلسطينيين ومشاعرهم ، دون التنازل عن مصالحها الامنية والحيوية الاخرى، فسيكون من الممكن التوصل الى ترسيم حدود مقبولة، تفرز

اراض فلسطينية متآلفة تسمح بقيام ووجود حياة قومية فى اطار اقتصادى حيوى، يضمن استقرارا اقليميا على المدى الطويل .
وهناك آخرون يخشون من أن أى دولة فلسطينية ستشكل تهديدا استراتيجيا على وجود اسرائيل. فإذا لم يكن هناك بد من تسمية مثل هذه الدولة، فيجب بذل كل الجهد لاحباط هذا الامر ، والثمن سيكون مواجهات دامية ، لا بأس ، فهذا الثمن سيعتبر زهيدا اذا ما قورن بما يمكن ان تدفعه اسرائيل لو قامت مثل هذه الدولة الفلسطينية ، ولا نتجاهل ايضا بعض الذين يعتقدون ان فكرة تقسيم الارض غرب نهر الاردن بين الدولتين ليس عمليا بالمعايير الاقتصادية والسكانية وغيرها ، لذلك ، من الأفضل التفكير فى أطر مشتركة، سواء كانت فيدرالية اتحادية أو غير ذلك ، الأمر الذى يسمح بإطار يجمع الشعبين ، من خلال ايجاد صيغة ما لهوياتهم القومية المختلفة .

محاضرة افتتاحية
إسرائيل والفلسطينيون .. إلى أين؟
غسان الخطيب

طلب منى أن أتحدث اليكم عن العلاقات المستقبلية بين الفلسطينيين والاسرائيليين غير أن الصورة غير واضحة فى نظرى. لقد كانت واضحة قبل اربع أو خمس سنوات ، فقد عرفت آنذاك بالضبط ماهو ممكن وماهو مستحيل ، ماهو مرغوب وماهو مرفوض . وقد تعلمت من الاشتغال بدراسة الرأى العام الفلسطينى ، ان الارتباك وانعدام الوضوح، وانعدام الرؤية الواضحة لمستقبل هذه العلاقات ، هى أمور مألوفة بين هذا المجتمع بأكمله . وأخشى انه قد حدث تغير ما فى الرأى العام الفلسطينى ، وخاصة بين صفوفه . ولا أقصد هنا الصفوة السياسية ، بل اقصد بالتحديد المفكرين وطبقة المثقفين فى الشعب الفلسطينى .
اننى مؤمن بانه من الحيوى للغاية تطوير رؤية مشتركة للمستقبل. ليس لأن الأمر ضرورى وحيوى فحسب، وجوهرى لتسمية مستقبل مشترك نتفق عليه ، بل لأنه ايضا تقنى وفنى، لدفع المسيرة السلمية ، وبخاصة على خلفية محاولات اجهاض هذا المشروع . واذا كان مستحيلا التوصل الى رؤية مشتركة ، تكون مقبولة لدى كلا الشعبين أو لدى الحكوميين ، فلابد على الأقل من التوصل الى رؤية مشتركة تكون مقبولة لدى المفكرين لدى الطرفين .
ولكن ، أحد أهم معوقات المحاولات الحالية لصنع السلام ، هو غياب صورة مشتركة للمستقبل على كل المستويات . وفى اوساط الفلسطينيين أنفسهم ، وكذلك فى أوساط غالبية الجماعات المعنية بالأمر على الساحة الدولية ، هناك شبه اتفاق على الطابع العام المطلوب بإلحاح للعلاقات بين الطرفين : وهو صيغة "دولتان للشعبين ". والسائد ان هذا هو المستقبل السياسى الاكثر تفضيلا لدى الجميع ، حتى لو كانت فقط لانه الحل الوحيد الذى يلبى معظم آمال الطرفين وهذه الصيغة تعالج غالبية المشكلات التى تزعج الفلسطينيين ، كمشكلة افتقاد المواطنة، انكار الحق فى تقرير المصير، تجزئة الشعب الفلسطينى ، وغير ذلك . بالاضافة لحل المشكلات الاقتصادية الاخرى. زد على ذلك ، اننا كفلسطينيين وكذلك اسرائيليين كثيرين فى اعتقادى ، نؤمن جميعا انه فى اطار صيغة دولتين للشعبين، سيكون بالامكان حل معظم المشكلات العالقة بين الطرفين بيسر وسهولة .
وعلى سبيل المثال ، فإننا نعتقد ان مشكلة اللاجئين يمكن ان تجد لها حلا فى اطار الدولتين، لأن الدولة الفلسطينية يمكن ان تستوعب على الاقل جزءا من اللاجئين . كما انها يمكن ان تحل ايضا مشكلة هؤلاء اللاجئين الذين لا يريدون العودة ، لكنهم معنيون بدولة ينتمون اليها ، أيا كانت الارض التى تشغلها هذه الدولة. كذلك فإن مشكلة القدس يمكن ان تحل ايضا فى اطار الدولتين ، لأن الطرفين حينئذ يمكنهما تحويل القدس الى عاصمة لكليهما .
ان حل دولتين للشعبين يمكن ايضا ان يساعدنا فى معالجة الوضع السقيم لعلاقات محتل بمن وقع عليه الاحتلال . وفكرة دولة فلسطينية تلملم يوما بعد يوم تأييدا متزايدا بين الشعب الفلسطينى ، وفى العالم كله ، بل وحتى داخل اسرائيل حسب ما اعتقد . وكان يبدو لنا فى الماضى، ان مصطلح دولة فلسطينية معناه واضح للجميع . لكن الفلسطينيين الذين يتحدثون عنها ، يسارعون فى الآونة الاخيرة الى توضيح ما يقصدونه بالضبط . ذلك لان تغييرات على ارض الواقع وضعت علامة استفهام امام طابع الدولة الفلسطينية ، وفى هذا المجال فاننى اقصد بالتحديد السياسة الاسرائيلية لتوسيع الاستيطان فى المناطق الفلسطينية المحتلة، على الارض التى من المقرر ان تقوم عليها الدولة الفلسطينية . فالتغيرات الحادثة على الواقع، تضيئ ضوءا أحمر بالنسبة للفلسطينيين ، وتجعلنا بالاخص نسأل ماذا نقصد عندما نقول "دولة فلسطينية مستقلة" ، فإننا نقصد اربعة أمور : ان تكون دولة ثابتة الاركان ، ذات سيادة ، آمنة ، وفوق كامل الاراضى الفلسطينية التى احتلت عام ١٩٦٧ تكون عاصمتها القدس أو تكون عاصمتها فى القدس.
فى الآونة الاخيرة ، بدأنا نشعر بالقلق ليس فقط بسبب

الاحتمال المتضائل للحصول على دولة، بل ايضا بسبب طابع هذه الدولة اذا ما حظينا بها ، ويرجع ذلك لعلتين : الاولى وقد ذكرتها بالفعل - وهى التوسع فى الاستيطان الاسرائيلى . والعلة الثانية هى أفكار جديدة . بدأنا نسمعها هنا وهناك فى اسرائيل ، تجاه امكانية ان يقوم كيان فلسطينى أيا كان ، غير انه لن يكون دولة ، ولو تسمت حتى بذلك . هذه الفكرة تحظى على مايبدو، بتأييد كبير فى معسكر اليمين الاسرائيلى . وطبقا لاستطلاعات الرأى العام التى جرت فى اسرائيل، يبدو ان طابع الدولة الفلسطينية المأمول بالنسبة لعدد آخذ فى التزايد من الاسرائيليين ، يتناقض بدرجة كبيرة مع رؤية الفلسطينيين لنفس المسألة. لذلك فاننى أقول، انه لا يكفى مجرد التحدث عن دولتين ، أو عن دولة فلسطينية مستقلة ، بل من الضرورى أن نفسر ونوضح ماهية هذه الدولة .

وفى اوساط المجتمع الفلسطينى وفى الفكر الفلسطينى يحدث تغير جوهرى فى هذا السياق . ونقصد الفتور فى الحماس لصيغة "دولتين للشعبين" . صحيح ، أن غالبية المجتمع الفلسطينى ما تزال تفكر فيها باعتبارها صورة المستقبل المطلوبة للعلاقات بين الطرفين ، لكن هذه الاغلبية آخذة فى التقلص ، وإن لم يحدث ذلك بدرجة ملموسة . فالانخفاض فى تأييد هذا الحل ينبع من الشكوك المتزايدة فى المجتمع الفلسطينى تجاه احتمال تحققه . ويجدر ان اذكر لكم ، انه قبل ثلاثين او اربعين سنة كان للفلسطينيين رؤية مختلفة تماما بالنسبة للمستقبل ، غير انهم منذ سنوات معدودة تبنوا الاستراتيجية السياسية التى تقضى بصيغة دولتين للشعبين . ذلك نظرا لانها من الممكن ان تتحقق . أما الآن وعندما تراجع احتمال تحقيقها ، فإن الفلسطينيين لم يعودوا مرة اخرى متحمسين لها اكثر من اللازم .

وتنبع الشكوك الفلسطينية ، قبل كل شئ، من التغير السلبى فى الموقف الاسرائيلى الرسمى، بين الوقت الذى بدأت به المسيرة السلمية وبين السنتين أو الثلاث سنوات الاخيرة . بالطبع من المحتمل ان تعود العجلة الى الوراء ، لكننى اتحدث عن وضع القضايا المثارة اليوم.

فى قضية التطلع الى دولة ، نجد تيارين فى الفكر السياسى الفلسطينى . تيار ينظر الى أهمية مبدأ تسمية الدولة بحد ذاته ، اذن فانه يؤيد اقامتها فى أى ظرف. ومن وجهة نظر هذا التيار لا أهمية فى ذلك للحجم أو للحدود . ويعد د . نبيل شعث من ارباب هذا التيار وفى مؤتمر له فى باريس فى الشهر الماضى قال : "اننا لن نتحدث الآن عن تفاصيل الدولة، ولكن فقط عن المصطلح ذاته . لنسعى الى الحصول على اعتراف اسرائيلى بدولة فلسطينية . ولن نسعى الى اكثر من ذلك . وفى حال ما نحصل على الاعتراف الاسرائيلى بالكيان الفلسطينى باعتباره حكومة دولة فلسطين ، ستكون هذه الحكومة قد امتلكت ما يكفى من الوقت للتفاوض حول تفاصيل العلاقات بين فلسطين وبين دولة اسرائيل ، وحول متطلبات وخصائص دولتنا" . مقابل ذلك ، هناك تيار ثان اكثر ترفعا . وهم الفلسطينيون الذى يؤمنون بان اعترافا رمزيا بدولة ليس له أدنى أهمية وان الحقائق المادية للدولة هى مكمن الاهمية. بمعنى آخر ، ان لم تكن لنا سيطرة على ارض كبيرة بما يكفى ، وان لم تكن لنا سلطة على القرارات بشأن قضايا - حركة وتنقل الافراد ، الشؤون الاقتصادية ، مسألة الحدود ، وما الى ذلك ، واذا لم يكن لنا زخم اقليمى ، فلا طائل من الحديث عن دولة . وأصحاب هذا الرأى ، هم أقل حماسا لفكرة الدولة الفلسطينية ، بل ولا يسارعون بتأييدها ، لانهم يعتقدون انه حتى لو حصلنا على دولة ، وهو امر يحوطه الشك حتى الآن ، فإن هذه الدولة لن تنال استقلالا حقيقيا وفعليا ، دون ان تكون ذات سيادة .

وحتى نحدد الموضوع ، سأسوق عدة أسئلة سألناها مؤخرا فى استطلاعات للرأى. اولا ، سألنا :"هل احتمال دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وغزة ، عاصمتها القدس الشرقية، لن ينجح ، هل تؤيد حل يقضى بدولة فلسطينية اسرائيلية واحدة ؟ " وقد رد ٨,٢٪ بالايجاب التام ،و ١٥,٥٪ بايجاب متردد ، و١٨,٣٪ بين بين ، ٣٤,٧٪ عارضوا فحسب ، و٢٤,١ عارضوا بشدة (هناك ٤,٦٪ لم يكن لديهم أى رأى) . وطرح السؤال ايضا بصورة مختلفة الى حد ما : هل حل الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، لن يكتب له النجاح؟ هل تؤيد استراتيجية مختلفة لدولة اسلامية فى كل انحاء فلسطين (الاقتراح الذى يؤيده عادة الاسلاميون الأصوليون) . وجدنا ان حوالى ثلثى الردود ايدت هذه الاستراتيجية ، فى حالة عدم قيام دولة فلسطينية مستقلة، ذلك يعنى ان مفكرين معينين يحاولون دفع فكرة الدولة مزدوجة القومية، لو ان دولة فلسطينية مستقلة لن تقوم . بينما وحسب واقعنا ، فالبديل الرائج لهذه الدولة هو دولة اسلامية وليست مزدوجة القومية . وفيما اعتقد ، وبمقارنة مع الماضى، فقد حدث ايضا انخفاض فى عدد المؤيدين لدولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس . (طبقا لاستطلاع رأى اجريناه مؤخرا ، فإن نسبة المؤيدين لاتزيد اليوم عن ٥٣٪ ، بينما نسبة المعارضين تصل الى ٢٢٪ . والباقون ليس لديهم رأى واضح فى هذا الشأن) . أى ان الأمر لا تحسمه اغلبية ساحقة تساند هذا الحل . ومن تحليل سمات المعارضين يتضح ان المعارضين ليسوا فقط اعضاء حماس

، بل ايضـا مـفكروين خـاب رجـائهم في المسيـرة السلمـيـة الحالية ، التي تقوم على حل يقضي بدولتين لكل من الشعبين . وذلك على خلفية الواقع الجديد الذى خلفته حكومة الليكود فى السنوات الاخيرة.

الخلاصة ، واستنادا الى المعطيات التى بين يدى ، ومن واقع معرفتى بالحالة المعنوية فى المجتمع الفلسطينى ، فإننى استطيع ان استنتج ، انه كانت هناك فرصة تاريخية للتوصل الى تسوية بين اسرائيل والفلسطينيين ، لكننا على مايبدو ، نوشك على تفويتـهـا . اذ ان اولئك الذين يتـمـسكون بحل يقضى بدولتين لكل من الشـعبين باعتباره الغاية المرجوة ، يبدو انهم لن يلحقوا بالقطار .

***

فتح باب النقاش

* رون بونداك .. من صندوق التعـاون الاقـتـصـادى وايضـا معهد ترومان للسلام ، الجامعة العبرية :

إننى أتفـهـم ما تميل اليه ، كما يميل كثيرون هنا ايضا ان يفعلوا ، ان نركز فى الوضع الحالى والمستـقبل القريب ، ولكن هل يمكنك ان تتعامل مع موضوع العلاقات فى مستقبل اكثر بعدا ، على خلفية الافتراض الاساسى للنقاش ككل ، وهو ان دولة فلسطينية ستقوم (كما يعتقد بالفعل أغلبية كبيرة فى المجتمع الاسرائيلى) ؟ وفى نيتى ايضا ان ابدى مـلاحظتين : اولا ، يجب ان نذكـر ان المعـدل الواسع للمستـوطنات الجديدة فى الضـفـة الغربيـة هو كذلك على المستـوى النظرى اكثـر منه عـمليـا . اذا نظرنا الى ارض الواقع سنرى الى اى حد نابلس كبيرة مقارنة باثنين أو ثلاث كارافانات لكل مستـوطنة جديدة. ومن يتـجـول كثـيرا فى المناطق مثلى ، يجد أن الفلسطينيين يخلقون واقـعا نظريا وينقلونه ايضا الى وسائل الاعلام ، مفاده ان وضعا جديدا قـد وجـد فى الآونة الاخـيـرة ولا يمكن تغـيـيـره بالنسـبـة للمستوطنات ، لكن ذلك ليس الواقع على الارض . فالخريطة مـازالت تسـمـح بالعـودة الى حل يقـضى بـالانفـصـال . ملحوظتى الثانية تتعلق بالمشكلة التى طرحتها فى موضوع السيناريوهات الجديدة المتنامية فى المجتمع ، فيما يتصل بحل المشكلة . ومازلت اعتقد ، ان الحل الوحيد هو تسوية دائمة، تكون على خلاف الحلول البديلة المطروحة اليوم، فلن يبقى أى موضوع معقد بدون حل. والسؤال هو ، هل تعتقد ان الرأى العام الفلسطينى مهيأ الآن لتسوية تاريخية كهذه ؟

غسان الخطيب : الأمر الذى يسبب الاحباط ، انه فى الوقت الذى نحاول فيه ، نحن الباحثون ان نستشرف المستقبل ، فان السـيـاسـيين يصنعون على الارض واقـعـا يملى علينا المستقبل. يجب أخذ ذلك فى الاعتبار ، عندما نقوم بدورنا . لذلك لا يمكن ، اولا يصح ان نتـحـدث عن المسـتـقـبل دون التعامل مع ما يحدث على الارض الآن . ويمكننى ان اذكر موضحـا مـا سـتكون عليه السـمـات المطلوبة للعلاقات بين هاتين الدولتين، لكننى اخشى ان الجهد فى اعمـال التفكير بهذا الشأن ستحبطه السياسة العملية الواقعية ، والتى تعرض للخطر المستقبل الذى اتحدث عنه أو أعرضه . وعلى سبيل المثال ، فيما يتعلق بحل الدولتين لكلا الشعبين الذى اؤمن به ، كان من الممكن ان يضع حدا جوهريا للصرا ع.

وعندمـا انظر لما يحدث فـإننى ارى الاحـتـمـال ضـئـيـلا فى تسـمـيـة دولة فلسطينية ، يمكن لهـا ان تمثل حـلا شـامـلا وراسخـا . وهـذا مـا منعنى من التعامل أو التعرض لطابع العلاقات بين الدولتين فى المستقبل . وعلى الرغم من ذلك ، ففى اعتقادى ان الدولة الفلسطينية والدولة الاسرائيلية يجب ان تتمتعان بوضع متساو فى نهاية الأمر . وهذا الأمر لا يمكن ان يتـحـقق عن طريق الاتفـاقـات فـقط، نظرا لارتبـاط المسألة بمسيرة طويلة ومنهكة . لذا ففى اعتقادى ، انه يجب التوصل الى اتفاقية على ايجاد وضع دولتين فى عملية على عـدة مـراحل . فطالما نتـحـدث عن دولة فلسطينيـة فـقـيـرة وضعيفـة ومظلومة فى سبيل تعظيم دولة اسرائيل وجعلها قوية وغنية – لن يكون متوقعا ايجاد علاقات مريحة بين الطرفين، وتضمن سلاما صحيحا نريده جميعا هنا ، إذن فـالحل الذى يفـضى الى دولتين يجب ان يتـحـقق على عـدة مـراحل ، فى كل مـرحلة منهـا تسـاعـد اسـرائيل الدولة الفلسطينية وتدفعها الى وضع ، تصبح فيه العلاقات اكثر تساويا واكثر عافية .

* **مارتن شيرمان ، قسم العلوم السياسية ، جامعة تل أبيب:**

أعتبر نفسى ضمن ذات الوسط الذى يعتقد ان تسمية دولة فلسطينية سيلحق ضررا انسانيا على وجود دولة اسرائيل . وفى هذا السـيـاق ، وعلى ضـوء مـا قـاله غسـان الخطيب ، فاننى اجد صـعوبة فى فـهم مـاهـيـة القومـيـة الفلسطينيـة . تعالوا نلعب لعبة التاريخ. ماذا كان يحدث .. مثلا لو لم تندلع حرب الستة ايام (يونيو ٦٧) ، وظل الفلسطينيون تحت حكم السلطات الاردنية؟ هل كان عرب الضفة الغربية سيثورون ضد السلطة الحاكمة فى عمان ويطالبون بدولة مستقلة ؟ واذا كان الامر كذلك ، فلماذا لم يفعل اخوانهم الفلسطينيون فى الضفة الشرقية ذلك حتى اليوم ؟

والمعنى المألوف لمصطلح " قومية" هو الحنين لمجتمع محدد ،

على وجه التقريب ، وتقرير المصير في قطاع معروف من الارض ، على وجه التقريب . ولكن في حالة القومية الفلسطينية هناك اختلاف كبير يفرق بينها وبين أي قومية عادية أخرى ، سواء فيما يتعلق بتحديد هوية المجتمع التواق الى وطن أو فيما يتعلق بتحديد الموقع الجغرافي لقطاع من الارض المنشودة ، يمكن ان يتحدد فوقها المصير القومي . فالأمران خاضعان لتغيرات مؤثرة ومتلاحقة للغاية . من ذلك على سبيل المثال ، الصيغة الاصلية للميثاق الفلسطيني ، فان الضفة الغربية وغزة تم إخراجهما من مجال الوطن القومي الفلسطيني . كذلك ، فإن الفلسطينيين هم الوحيدون الذين سعوا الى اعتراف قومي مستقل آنذاك ، وكانوا هم اللاجئون من المناطق الواقعة الى الغرب من الخط الاخضر ، بينما من كانوا الى الشرق من الخط الاخضر لم يشعروا بأى تناقض بين هويتهم القومية وبين استمرار بقائهم تحت الحكم الاردني .

ولكن تعالوا نعود الى تلك الايام، وحسب ما قاله غسان الخطيب بالنسبة لدولة فلسطينية وللظروف الضرورية لقيامها - السيادة والامن وما شابه - كيف في رأيك ، سيد غسان ، يمكن ان تضمن مثل هذه الدولة أمنها وسيادتها وما الى ذلك؟ ربما تكون لها مئات الكيلو مترات من الحدود ، وتقع على جانبها الآخر دولة اسرائيل القوية . هل ستبرمون تحالفا عسكريا مع ايران؟ هل يمكن لاسرائيل ان تسمح بذلك لنفسها ؟ كيف يمكن للبنية الاساسية لدولة فلسطينية كهذه ان تتحمل العبء ، اذا حدث في اطار حق العودة ، ورجعت حشود اللاجئين من الشتات الى حدودها؟ واذا افترضنا انها نجحت في التعامل مع مشكلة البنية الاساسية في المياه والطاقة والتلوث وغير ذلك ، فلاشك ان الأمر سيؤثر سلبيا على وضع البنية الاساسية في اسرائيل ، وبذلك يتمخض تضارب جوهري بين المصالح الحيوية لهذين الكيانين اللذين يتمتعان بالسيادة .

غسان الخطيب ..

هناك طريقتان نستطيع بهما توضيح المستقبل لأنفسنا ، بصفة عامة: الوضع الذى يواصل فيه الجانبان التنافس بينهما لتحقيق اهداف متعارضة ، على نفس القطعة من الارض . ويتمخض من ذلك - كما كان حتى قبل تسع سنوات . وأيا كانت التسوية - امكانية أو احتمال الحل في العقد الاخير . واذا كنت فهمتك على الوجه الصحيح ، فربما تعتقد انه لا مكان لأى تسوية. أنت تقترح . أن يسحب أحد الطرفين مطالبه . ولا أعتقد ان الامر بذلك سيقودنا الى أى مكان ، فيما عدا مزيد من النزاع والحروب الاضافية . ان الرغبة في التعايش موجودة لدى الطرفين ، واذا فشلوا في ايجاد حل خلال العملية السلمية الحالية ، اذن فسيجدونه في الاجيال القادمة . وبصورة أدق ، فلست اظن اننا سنحصل على الدولة عن طريق استخدام القوة، لاننا حينئذ سنضطر الى اللجوء الى قوة عسكرية كي تدافع عن حدودها الطويلة دون ان تكون هناك احتمالات كبيرة ان تنجح في ذلك . اننا يمكن ان نحقق الدولة الفلسطينية فقط عن طريق المفاوضات مع اسرائيل ، عندما تكون العلاقات معها ، وبالمثل مع الاردن ، علاقات سلام وتعاون .

وبالنسبة للقومية الفلسطينية والتطلع الفلسطيني الى الدولة ، ففى اعتقادى ان المسيرة بدأت قبل حرب الأيام الستة، بل وحتى قبل حرب ١٩٤٨ ، غير انها لم تتحقق. وقبل قليل من حرب ١٩٦٧ ، تشكلت منظمات معينة ، على رأسها منظمة فتح ، استجابة للمشاعر القومية المتوقدة بين الفلسطينيين . واتسعت هذه الظاهرة بالفعل وتعمقت بعد الحرب . والوطن القومي الفلسطيني كما يتراءى في أعين الفلسطينيين ، يبدأ من غرب نهر الاردن . ومع ذلك ، فإنني أوافق على ما اوردته في كلامك ، ان الفلسطينيين وكذلك الآخرين ، لم تتبلور لديهم بعد رؤية واضحة بالنسبة للحدود وتعيين مواقعها. وأعتقد أن السؤال السائد هو ماذا نريد للمستقبل عندما يأتي؟ هل نريد التسوية ، وأن يواصل طرف واحد العيش على حساب حاجات وتطلعات وحقوق الطرف الآخر . أعتقد ان الاغلبية لدى الطرفين قد اختارت امكانية التسوية ، وإن كنا مازلنا لم نتقدم كثيرا لتحقيق هذه الرغبة . والمخاوف الكثيرة بالنسبة للمستقبل - والتي تسهم في تقويتها تصرفات حكومة اسرائيل الحالية - تساند داخل المجتمع الفلسطيني ذلك الانشقاق المنجذب الى حل اسلامي . وفي اعتقادى ، ان هذا الانجذاب هو بالطبع ، يعبر عن اشمئزاز المجتمع الفلسطيني من الوضع الحالي ، كما انه دليل ايضا على قوة الجذب الهائلة لكلمة اسلام، وان كثيرين مفتونون بها دون ان يأخذوا بحسبانهم النتائج العملية لتبني هذا الحل . في الستينيات كانت لدينا معارضة يسارية ومعارضة اسلامية اصولية . اما الآن فقد بقيت الاخيرة وحدها . لأن القوى الأخرى اندمجت ، في الواقع ، بعضها ببعض بتأييدهم للعملية السلمية. والمؤيدون لدولة فلسطينية في اطار عملية سلمية، جاءوا على وجه العموم ، من خلفية اجتماعية تقدمية وعلمانية ، بينما هؤلاء المعارضون لعملية السلام جاءوا من خلفية رجعية ودينية . هناك فقط اقلية وسط العلمانيين تعارض عملية السلام ، وهذه الاقلية يمكن تجنيدها ايضا لتأييد العملية ، عن طريق تغيير ما في شروط الاتفاق. اذن فالفشل في عملية السلام سيؤدى ايضا الى

انهيار القوى التقدمية فى المجتمع الفلسطينى . ولذلك ، فإن البطء فى المسيرة السلمية ، يعنى دعم القوى والاتجاهات والأهداف الدينية الرجعية .

*** زئيف هيرش .. استاذ ادارة الاعمال ، بكلية ادارة الاعمال :**

أولا . هل يمكننا ان نكون واثقين ، انه رغم موقف الفلسطينيين ، فان مشكلة اللاجئين يمكن ان تجد حلا تاما وللأبد ، فى اطار الدولة الفلسطينية ؟ السؤال الثانى يتصل بموضوع المستوطنين . على المستوى الفكرى ، من الصعب ان اقبل فكرة ان يكون داخل حدود دولة اسرائيل اقلية فلسطينية بصفة دائمة، بينما تكون الدولة الفلسطينية خالية من اليهود ، كما هو الحال فى مصر وفى الاردن . هل يستطيع الفلسطينيون ان يقبلوا وضعا يعيش بمقتضاه يهود فى الدولة الفلسطينية ؟ وأخيرا ، ماهو الحل الذى تراه مناسبا فى مسألة القدس؟ ذكر ياسر عرفات فى السابق كلمة "فاتيكان" ، فى هذا السياق ، هل هذا حل ، يمكن ان يقبله الفلسطينيون ؟

غسان الخطيب .. إنها اسئلة صعبة . الفلسطينيون مختلفون ولديهم افكار مختلفة ، وهى افكار تتغير مع الوقت ايضا . مثلا بالنسبة لموضوع المستوطنين ربما كنت تقبل اجابة اخرى قبل خمسة عشر عاما ، عنها اليوم فى ظل التغيرات التى طرأت على الوضع منذ ذلك الحين . على الرغم من ذلك ، ففى اعتقادى الشخصى – وفى تقديرى ، وفى رأى غالبية الفلسطينيين – ما من مشكلة خاصة، فى ان يواصل المستوطنون البقاء كأقلية داخل حدود الدولة الفلسطينية ، بشرط ان تكون لهذه الدولة سيادة مطلقة على حدودها بالنسبة للاجئين ، فإننى لا استطيع ان اضمن لهم حلا فى اطار الدولة الفلسطينية . اننى لا اعتقد أن هناك تهديدا امنيا على اسرائيل ، فى ان يكون بين ظهرانيها طائفة عربية كبيرة. وتزايدها بنسب معدودة ، هو أمر يمكن تناوله فى المفاوضات . بالنسبة لمسألة القدس، ففى اعتقادى أن المبدأ المفترض فى التفاوض ، يجب ان يكون اعترافا من كل طرف بأن هناك حقوقا تاريخية ودينية وقومية وانسانية للطرف الآخر فى المدينة . على هذا الاساس ، يمكن الاعتراف بالقدس كعاصمة للدولتين . فالفلسطينيون يمكن ان يقبلوا بحل ان القدس موحدة ، بينما يمكنهم ايضا ان يقبلوها عاصمة لهم ، ويتمكنوا من الدخول اليها بشكل حر ، لأى غرض – دينى ، قومى ، سياسى وما شابه .

*** دفيد نيومان .. استاذ بقسم السياسة والحكم – جامعة بن**

جوريون :

عندما تتحدث عن امكانية تطبيق فكرة الدولة الفلسطينية، هل فى تفكيرك التعامل مع الجانب الاقتصادى ، والى اى مدى يرتبط الامر بطابع العلاقات الاقتصادية والجغرافية مع اسرائيل ؟

غسان الخطيب .. بالفعل الجانب الاقتصادى يشغلنى بصفة خاصة، وإن لم يكن بصورة مطلقة. فالقدرة على الوجود معناها ان تستطيع الدولة البقاء اقتصاديا دون مساعدة خارجية ، حتى وإن كانت هذه المساعدة جزءا مهما فى اقتصادها. والقدرة على الوجود ، تعنى ايضا التقارب مع العالم الخارجى . فدولة بدون هذا التقارب لا تكون متينة. واحد مكونات القدرة على الوجود ، هو بالفعل العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل ، ولا يمكن الاعتقاد فى دولة فلسطينية دون ان تكون لها علاقة قوية بإسرائيل ، كما لمسنا ذلك من الاتفاق الاقتصادى الاخير . صحيح من الصعب قيام علاقات اقتصادية وثيقة مع اسرائيل من جانب ومع العالم العربى من الجانب الآخر ، لكن الدولة الفلسطينية ستكون مضطرة الى عمل ذلك .

* د. أون فنكلر .. دكتوراه ، قسم تاريخ الشرق الاوسط ، والمركز اليهودى العربى :

يعيش فى الشرق الأوسط اليوم حوالى سبعة ملايين فلسطينى (بخلاف الفلسطينيين مواطنى اسرائيل) هل بعضهم فى رأيك ، يرغب فى العودة الى الضفة الغربية؟ بمعنى آخر ، ماهو احتمال العودة ؟

غسان الخطيب .. اظن أن الأمر يتعلق بحوالى مليون نسمة ، يعيشون فى سوريا ولبنان . اولئك الذين يعيشون فى الاردن ستكون رغبتهم ، على مايبدو ، البقاء هناك ، وإن كان محتملا ان بعضهم سيفضل الحصول على جواز سفر مزدوج ، اذا طرح عليهم هذا الاحتمال . بشكل عام ، هناك اناس يميلون الى ترك مكانهم ، أو العكس ، البقاء فى مكانهم ، بسبب ظروف حاسمة. فالفلسطينيون الذين يعيشون خارج سوريا ولبنان ، ينعمون بمستوى معيشة مرتفع وافضل بكثير عنه فى مناطق السلطة أو الدولة الفلسطينية مستقبلا . لذلك ، من غير المفترض ، ان يرغبوا فى الذهاب الى هناك . كذلك لا أعتقد أن عددا معقولا سيرغب فى الذهاب للعيش فى اسرائيل . على أية حال ، يمكن مناقشة الاعداد من خلال المفاوضات ، أى ، اتفاق مبدئى حول حق العودة ، وذلك لا يعنى من ناحية اسرائيل ، فقدان السيطرة على هذه المرحلة.

* افرايم كلايمن .. استاذ بقسم الاقتصاد ، الجامعة العبرية:

عندما تحدثت عن تفضيل حل دولة اسلامية ، تحدثت فى الواقع عن الرجوع الى انكار حق وجود او قيام دولة اسرائيل. وأعتقد اننا يجب ان نتكلم بصراحة، لان الامر يتعلق بنقطة غاية فى الاهمية. وبالنسبة للقدرة على الوجود اظن ان هذه عبارة مشوشة تماما . فليس هناك دولة دون اقتصاد متين . والسؤال هو ، ما هو مستوى المعيشة الطفيف المطلوب لكى لا تنهار الدولة اجتماعيا. كذلك ، ليست هناك دولة ذات سيادة بشكل مطلق : فمثلا حتى الولايات المتحدة الامريكية لا تستطيع ان تفرض ضريبة أو جمارك على الاستيراد من المكسيك ، نظرا لأنها وقعت معها على اتفاقات دولية محددة . وهناك دول تتنازل عن جزء من سيادتها طوعا ، لاسباب اقتصادية أو امنية . وطبقا لذلك ، فإن الامر ايضا غير واضح بالمرة فيما يتصل باصطلاح "سيادة" وبالنسبة للمساواة ، علينا ان نكون واقعيين : عندما يكون احد الطرفين هو الأغنى والأقوى بكثير ، فإن العلاقات لن تكون ابدا متساوية أو متوازنة . وأخيرا ، فيما يتعلق باللاجئين : يبدو لى . ان اللاجئين المقيمين فى لبنان عندما يكتشفوا ان حق العودة ، ليس معناه انهم سيعودون لوطنهم فى اسرائيل ، فإن رغبتهم فى العودة ستقل كثيرا . وعلى الزعامة الفلسطينية ان تكون لديها الشجاعة الكافية لتفسر لهم ذلك.

غسان الخطيب :

سأبدأ بقضية اللاجئين : لقد كانت الزعامة الفلسطينية اكثر شجاعة مما توقعت فى هذا الموضوع. كانت هناك مناقشات وتصريحات كثيرة. كشف فيها الزعماء الفلسطينيون غن موقفهم علنا والذى ينص على ضرورة التوصل الى حلول بعيدة المدى فى مسألة اللاجئين . وفى رأيى ، أن اللاجئين لديهم وجهة نظر ورؤية اكثر واقعية بالنسبة للمستقبل، وانهم يعرفون بان معظمهم لن يستطيعوا الحصول على ما يتمنون . لذلك ، من غير المستغرب ان اعدادا من الصعب تجاهلها منهم لديها نظرة انتقادية شديدة تجاه الزعامة وبالتالى ينتمون الى المعارضة . ومع ذلك ، فاننى افترض ، ان اكثر من نصف اللاجئين لا يعتبرون مع المعارضة . أما بالنسبة لموضوع السيادة حقا. ليست هناك سيادة مطلقة وليست هناك ايضا مساواة مطلقة بين دولتين ما ، ولكن هناك سيادة ومساواة بالمفهوم النسبى ، وهما ما اتعامل معه بالقول ، اننا اليوم ليس لدينا أى احساس بسيادة أو مساواة.

* أرياستيف .. من مركز أريل للابحاث السياسية :

هل انت مستعد للرد على المبادرة الدبلوماسية الاخيرة للفلسطينيين ، وأن تضع على جدول الاعمال من جديد، القرار ١٨١ الصادر عن الامم المتحدة ، أى ، ابعاد الدولة اليهودية الى حدود التقسيم ؟

غسان الخطيب .. الفلسطينيون لا يحاولون احياء خطة التقسيم . ان موقفهم فى اطار العملية السلمية يتأسس على قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ . انهم فقط يستخدمون القرار الخاص بالتقسيم لاثبات شرعيتهم ومطالبتهم بدولة .

* آريا ستيف .. اريد ان اقتبس من اقوال نبيل شعث ، "يجب ان يشمل القرار ٢٤٢ القرار ١٨١ ، والا فلن يتحقق سلام فى الشرق الاوسط ".

* رون بونداك ..

القرار ٢٤٢ لا يذكر بالمرة الفلسطينيين . لذلك فإنه لكى يتم التحدث عن دولة فلسطينية فى اطار حل دولتين لشعبين ، فانهم يتعاملون مع القرار ١٨١.

* أفرايم يعر .. مركز تامى شتانمتس لابحاث السلام وايضا استاذ الاجتماع ، جامعة تل ابيب.

ونحن على وشك انهاء هذه الجلسة ، أود أن أقول ، أننا يجب أن ننتبه الى المعنى الرمزى لكل اطار حوارى وصيغته . لذلك فان الاعتماد على القرار ١٨١ او التذكير بحق العودة ، قد يكون له آثار وانعكاسات مصيرية على الرأى العام فى اسرائيل . فالمجتمع الاسرائيلى يمكن ان يفسر هذه العبارات واستخدامها ، بطريقة مختلفة تماما عن التفسير الذى يقصده الفلسطينيون .

***

المشاركون فى الجلسة الأولى :

شلوموه جازيت / عميد (احتياط) من مركز يافيه للابحاث الاستراتيجية، جامعة تل أبيب .

د . رون بونداك / صندوق التعاون الاقتصادى ومعهد ترومان لدفع السلام ، الجامعة العبرية .

بروفيسور دفيد نيومان / قسم السياسة والحكم ، جامعة بن جوريون .

آريا ستيف / مركز آريل للابحاث السياسية .

دان شيفتان / قسم العلوم السياسية، جامعة حيفا .
أورن شاحور / عميد (احتياط) .

الجلسة الأولى – نظرات سياسية أمنية
رئيس الجلسة د . تمار هرمان ، مركز تامي شتاينمتس لابحاث السلام بجامعة تل أبيب ، وقسم العلوم السياسية والاجتماعية بالجامعة المفتوحة .

أصحاب أوراق البحث : شلوموه جازيت ، رون بونداك ، دفيد نيومان ، آريا ستيف ، دان شيفتان ، أورن شاحور .

* شلوموه جازيت : أود أن أوجز وأركز على عدة ملاحظات عامة . إن من يقرأ ورقة البحث التى كتبتها ، يخرج منها بما يكفى من الشعور بالتفاؤل . وأجدنى ملزما بالقول اننى اشارك فى هذا الشعور ، لكننى اريد توضيح ذلك وتصنيفه . إن تفاؤلى هو على المدى القصير نسبيا ، فيما لا يتجاوز عاما – عامين أو الثلاثة اعوام القادمة، وليس على المدى الابعد . والواقع إننى اعتقد أنه فى المدى الأبعد قليلا، سنجد انفسنا فى وضع ايجابى للغاية من أجل انهاء النزاع الاسرائيلى العربى عموما ، والاسرائيلى الفلسطينى بصفة خاصة. فجميع الظروف وجميع الشروط – دون الدخول فى تفاصيلها – تؤدى الى ان يخلص الطرفان الى استنتاج انهما ملزمان بإنهاء النزاع. ما الذى نراه اليوم ، ومما نعانى اليوم ، إنها الشظايا المتناثرة من المساومة حول الصفقة الافضل من وجهة نظر كل طرف. فكل طرف يقول لنفسه : صحيح ، لابد من انهاء الموضوع ، ولكن ليس معنى ذلك اننى لابد ان أقبل صفقة سيئة ، وبهذه الطريقة يدار الحوار الآن . المشكلة هى ، إن المجتمع اليوم يسبق القيادة الاسرائيلية بخطوتين أو ثلاث . فهذه القيادة مازالت غير مستعدة لترى وتفهم وتقبل وتعمل على هدى الحالة المزاجية للمجتمع باتجاه حل النزاع. وتخشى القيادة من القول : نعم دولة فلسطينية . وللأسف هذا هو الواقع . بالتأكيد انه فى وقت كالذى نحن فيه ، عندما يحوم غضب الناخب فوق المسئولين ، فانهم يتراجعون عن قول اشياء واضحة. وطالما استحوذت الزعامة الاسرائيلية على موقع حقيقى على رأس المعسكر ، وقدمت القرابين ، فمن الصعب للغاية ان تحرز تقدما.
ويصدق هذا الأمر ايضا بالنسبة للجانب الفلسطينى . فلا يمكن ان نتوقع من شخصية عربية أو فلسطينية ان تعلن بصراحة التأييد للتعايش ، وتقول اشياء تتجاوز بها الموقف العربى المعروف والمعلن . تلك مشكلة تصعب الوضع بالنسبة للمفاوضات ، وللحوار والتفاهم . وهذا ما يمكن ان نفعله فى المنتديات الصغيرة والبعيدة عن أعين وسائل الاعلام فقط .
من الناحية الاسرائيلية وعلى المدى الابعد، أرى ان هناك ثلاثة اهداف كنت اتمسك بها فى اطار التفاوض، وهو ما أعبر عنه هنا بالطبع من وجهة نظر شخصية ، لا تمثل الموقف الرسمى المعلن لاسرائيل .
الهدف الاول والذى أراه مهما للغاية ، هو ماهية الصهيونية الخالصة هى دولة لنا فيها ، لليهود اغلبية كبيرة بقدر الامكان ، واضحة ودائمة . فى واقع اليوم ، فى حدود ارض اسرائيل الانتدابية ، وفى غضون سنوات معدودة ، ربما عشرة أو خمسة عشر عاما لن تكون هناك اغلبية يهودية ، وليس مهما فى الوقت الحالى من له الحق ومن ليس له الحق فى التصويت . فلن يكون لذلك أى جدوى فى معطيات الالفية الثالثة والقرن الـ ٢١ . واذا كان من الضرورى الاشارة الى العامل الامنى الذى يحظى بأهمية كبرى، فإنه فى اعتقادى يكمن فى وجود الأغلبية اليهودية ، هذه الاغلبية تفوق فى أهميتها بكثير الجبال والتلال والعمق الاستراتيجى . والواقع انها هى العمق الاستراتيجى الحقيقى .
الهدف الثانى، الذى علينا ان نتوقف عنده ، هو نهاية النزاع ، فاننى اود ان يتم التوصل الى اتفاقات وترتيبات تضمن بقدر الامكان ألا تكون مرحلية ، ولا تكون مجرد خطوة على الطريق لا نعلم ماذا سيأتى بعدها، فإذا توصلنا الى حل لجميع المشاكل المعلقة والقائمة بيننا وبين الجانب العربى فاننا نستطيع ان نقول فى لحظة النجاح ان النزاع قد تم حله .
فى النهاية ، يحظر علينا ان نكون ساذجين . فعلينا ان نعرف فى أى بيئة نعيش ، إننا مازلنا نحيا فى اجواء حساسة ومعرضة للخطر ، نعيش فى واقع قد ينقلب حاله فى يوم واحد، ومن هنا ، يجب ان ننتبه لكل ما يتعلق بالترتيبات الامنية.
وبعد استعداد الحكومة فاننا اليوم امام احتمالين : الأول ، السير باتجاه التسوية ، والثانى الارتماء فى طريق مسدود يجب فقط ان ندرك أنه ليست هناك اطلاقا أمور نهائية ، كما ان الطريق المسدود لن يبقى كذلك الى الابد، لكن سيبقى حتى يحدث تطور سياسى بشكل أو بآخر ، نعود من خلاله لمسارات التفاوض . فى ظل ظروف نفسية وسياسية واقتصادية وامنية مختلفة عن تلك التى كانت قبل ذلك . ولكنى اعتقد ان هناك خطرا كبيرا بأن ظروف العودة الى المفاوضات ستكون اسوأ مما يتوافر لدينا اليوم .

* رون بونداك : لقد توجهنا الى أوسلو بوجهة نظر تقول ، ان

المسيرة التى بدأت فى مدريد وتجتاز طريق اوسلو ، ستمضى قدما حتى الوصول الى تسوية نهائية. وجهة النظر تلك كانت تختلف عما كان سائدا فى العلاقات بين اسرائيل والفلسطينيين ، التى كان هدفها الوصول عبر طريق عسير ومعقد ، مع كثير من الصعوبات والتمردات المتوقعة، الى علاقات اقرب الى العادية بين كيانين سياسيين - أو كما تقول اللافتة بين دولتين - تسود بينهما مشاعر تعاون ومستقبل مشترك. لا وجهة نظر يجبر احد الطرفين فيها بالقوة التى يملكها الطرف الآخر على شئ ، ولا من أجل مستقبل مشترك، يفرض فيه احد الطرفين على الآخر المستقبل الذى يلائمه .

وأنا لا أستبعد خيار ان هناك احتمال حرب بعد السلام . وأتفق مع شلوموه جازيت ، بان هذا ما كان يشغل اسحاق رابين ، وهو ما يشغل اليوم ايهود باراك . وبناء على ذلك فإن القيادة السياسية الاسرائيلية يجب ان تخلق عملية سلمية تنتهى بتسوية نهائية . تكون بمثابة صمام الأمان المطلوب .

الفرق التاريخى بين تطور الحركة الصهيونية القومية التى ادت الى قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، وبين تطور الحركة الفلسطينية القومية، هو درجة النضوج فى ظل التراكم الزمنى. فالحركة الصهيونية مع كل صراعاتها ، وصلت عام ١٩٤٧ الى اللحظة الحاسمة للنضوج السياسى. فى هذه اللحظة ، نجح النهج البرجماتى بقيادة بن جوريون فى تحقيق مبدأ صعب يلزم القيادة السياسية بمبدأ التنازل . لقد فهم بن جوريون بعد عامين من كارثة الابادة ، ان الحل الوحيد للشعب اليهودي هو تقسيم ارض اسرائيل، الى دولتين - يهودية وعربية فلسطينية . بالتأكيد كان هذا الحل صعبا بالنسبة له ، وكذلك صعبا بالنسبة لى التنازل عن الخليل ونابلس ، لكن النهج البرجماتى التزم به .

وفى عام ١٩٨٨ ثار الفلسطينيون . ومنذ هذه النقطة حدث تغير دراماتيكى فى رؤيتهم الاستراتيجية ، تغير قادهم الى اتفاق اوسلو فى ظروف صعبة، ولكن من خلال نظرة مستقبلية للعلاقات ، وليس بنظرة تكتيكية للاهداف .

واليوم هناك نضوج سياسى ، سواء فى الزعامة الفلسطينية أو فى صفوف فتح أو فى المجتمع الفلسطينى ذاته . لكن هذا النضج يمر الآن بعملية تآكل سريعة وعصيبة ، نظرا لانهم يعتبرون آن الجانب الاسرائيلى ليس مستعدا لذلك بعد . إن الفلسطينيين مستعدون اليوم للاقدام على ما آسمية " القفزة التاريخية الكبرى . والسؤال هو هل نحن مستعدون للاقدام على ذلك ايضا ، وأن ندفع ثمن هذه الخطوة، فى شكل تنازلات . لا تتضمن حلا وسطا - ولو ضئيلا - فى موضوع الأمن . ومن المصلحة الاسرائيلية اليوم ان يكون عرفات قويا ، وليس ضعيفا ، المصلحة الاسرائيلية فى قيادة فلسطينية قوية وليس ضعيفة . ولا يمكن الاستمرار فى طريقة التعامل غير الانسانية للشريك الفلسطينى ، كما تفعل اليوم ، لاننا مضطرون للعيش معه فى المستقبل ، وإذا لم يعرف المجتمع الاسرائيلى ان هناك شر على الجانب الآخر ، فحتى لو كان هناك سلام ، لن يكون سلاما حقيقيا.

وإننى آمل ان نصل الى منظومة مؤسسة ليس على انفصال مادى بين الدولتين ، كما يعتقد ايهود باراك ، بل على انفصال سياسى ، على حدود مفتوحة ، على نظام مشترك قدر الامكان بالدفاع عن الحدود الخارجية. على نظام امنى اسرائيلى داخل النظام الفلسطينى دون الاضرار بالسيادة . مثل قوات اسرائيلية فى بقاع الاردن ، فى المنطقة التى تقع فى اطار سيادة فلسطينية ، مع منظومة اقتصادية مشتركة بقدر المستطاع .

وأريد أن أنهى وأقول ، أنه عندما وصلنا الى اللقاء الاول فى أوسلو فى ٢١ يناير ١٩٩٣ ، قدم لنا رسالة من عرفات ، هذه الرسالة التى أعتبرها نافذة المفعول حتى بعد التوقيع على اتفاق السلام ، تقول : الفلسطينيون يرغبون فى التوصل الى تسوية ، تنتهى باتفاق دائم ، يشتمل دولة فلسطينية فى حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية . ذلك هو هدفهم ، وليس حدود ١٩٤٧، وليس أى شئ آخر . وأقول عن ذلك - بين قوسين ، استمرارا لاتفاق بيلين - ابو مازن ، فانهم سيكونون مستعدين للتصالح . ويعتقد الفلسطينيون ، ان دولة فلسطينية ستكون دائمة وراسخة فقط لو كان ذلك فى اطار حياة تتسم بالتعايش وجها لوجه ، مع اسرائيل وليس على الطريقة المصرية ظهرا لظهر .

أختم وأقول : الكرة موجودة اليوم فى آيدينا ، لو أردنا - سننجح . ولو لم نرد - لن ننجح .

* دفيد نيومان .. موضوع الارض والحدود ، مهم للغاية بالنسبة لمستقبل العلاقات بين الدولتين . مهم بالمفهوم التكتيكى ، لانه عندما نتوصل الى تسوية أو اتفاق ، ينتج عنه ايجاد دولتين ، عند ذلك وفى البداية سيكون هناك بالتأكيد فصل مادى وفصل سياسى فى نفس الوقت . ولكن من ناحية اخرى ، فان التعقد الحالى فى المفاوضات التى تتقدم ببطء شديد ، هو تعقد عرضى ناتج عن واقع اليوم : عدم الاستعداد للمضى باتجاه هذه التسوية أى انه عندما يتوافر الاستعداد للمضى بإتجاه تسوية معينة ، فان المشكلات المتعلقة بالارض ستجد حلا ايضا ، وأنا أعتقد أنه كانت هناك ومازالت كل انواع الحلول والمقترحات ، وبعضها جاد بصورة كافية .

إن الشكل الاقليمي يلزمنا بإعطاء بعد معين للاستقرار في مرحلة ما بعد التوصل الى تسوية . والامر الواضح هو ، ان خريطة وواقع اليوم ، بعد اتفاق واي ، لا يفيان بذلك . بمعنى ، ان الواقع الاقليمي لا يضمن استقرارا . فالليكود الذى اعتلى الحكم قبل ثلاث سنوات ، ورث في الواقع ، وضعا افضل ، وضعا احتفظت فيه اسرائيل لنفسها بكل الارض تقريبا ، لكنها تهربت من التزاماتها تجاه رخاء السكان الفلسطينيين . وهذا الوضع لم يقبله الجانب الفلسطيني . والحقيقة ان ذلك عكس حال الفلسطينيين وكأنهم في جيتوهات مكتظة بالسكان ، تغلقها وتفتحها اسرائيل وقتما شاءت . وبالطبع ، فإن الأمر من الناحية الواقعية الاقليمية ، كان يلقي بظلاله على الاستقرار والحياة اليومية القاسية في حد ذاتها .

ليس هناك خط حدود أمثل . ولو كان موجودا لتوصلنا اليه من زمن ، ويمكن القول ، ان الذى لن ينجح في التوصل الى حل الدولتين ، فربما يتوصل الى حل يقضي بقيام قوميتين داخل نفس الاقليم . قد لا يكون ذلك مخيفا الى هذا الحد ، لكن الحقيقة هي ، ان سكان الجانبين لا يريدون ذلك .

في نهاية الأمر ، فإن النقاش حول بنية اقليمية هام للغاية ، ليس فقط بسبب المكونات الجغرافية الطبيعية لها ، بل لان الانفصال الاقليمي معناه انفصال الكثير من الاشياء الاخرى ، كالهوية والواقع الاجتماعي وغير ذلك .

وأريد ان اضيف الى ما قاله شلوموه جازيت ، اننا يجب ان نضحي ببعض الثمار . وعندما نفكر في الخرائط والشكل أو البنية الاقليمية ، فاننا نتمسك طوال الوقت بالخريطة الذهنية التي لدينا ، لاسرائيل والضفة . ونحن ننسى احيانا ، ان حد هذه الضفة تحدد فقط في عام ١٩٤٩ ، وانتهى الفصل السياسي تقريبا في عام ١٩٦٧ . فقد ظل هذا الحد هنا تسعة عشر عاما فقط. صحيح انه من الناحية الادارية ، يتمتع هذا الحد بفعالية قوية منذ ٣٢ عاما . هذا الحد، الخط الاخضر، كان حدا سيئا ، فرض على المنطقة عام ١٩٤٩ ، بما يتماشى مع ضغوط الواقع في هذه الفترة. وتم ترسيمه بقلم غليظ تماما ، وعندما جاءوا لفرض خطوط الترسيم على الارض ، وجدوا ان الحدود نفسها قد غطتها قرى كاملة، واضطروا ان يقوموا بكل انواع التعديلات . وفي نهاية الأمر ، اصبح هذا الحد مصطنعا ، وبات لزاما علينا اذن ان نتخلى عن نظرية أن البنية الاقليمية والشكل الحدودي هو الذى نتطلع اليه . واعتقد انه من الأصوب ان نعترف بان الضفة وغزة سويا تشكلان نسبة معينة من مساحة ارض اسرائيل الانتدابية ، والآن يجب التغاضي عن منطقة تكون تقريبا بنفس الحجم، دون التعامل مع الموقع الاصلي بالنسبة للخط الاخضر . ويبدو لي ان خطة بيلين - ابو مازن ، كان تمثل بداية على الاقل للاعتراف من الجانب الفلسطيني بان الجانب الاسرائيلي لن يكون مستعدا ، حتى لو أراد ، لاخلاء ١٥٠,٠٠٠ مستوطن من الضفة ، بسبب المشكلات الداخلية التي ستتولد عن ذلك ، وبالمقابل ، ان يعترف الجانب الاسرائيلي ، أنه إذا كان الامر كذلك ، فانه على اسرائيل ان تعوض الفلسطينيين بمنطقة في مكان آخر .

ويبدو هذا حلا انقلابيا للغاية، بل ربما حتى اليوم ، لا نستطيع ان نتكيف مع طرحه للنقاش ، لكنني اعتقد ، انه الاتجاه الاصح والافضل من العودة الى نفس الخطوط والحدود التي كانت مصطنعة ورديئة بما يكفي .

وأعتقد ، ان هناك أمرين يجب ان يكونا في غاية الوضوح ، اذا اردنا التقدم باتجاه اشكال اقليمية اخرى. أولا ، الاراضي الفلسطينية ، أيا ما كانت ، يجب ان تكون مدمجة (في وحدة واحدة) . ومن غير الوارد ان تكون اقليما يتكون من عشرات المناطق المنعزلة . ولكي نصل الى اقليم موحد (مدمج) يجب ان نترك مستوطنة هنا أو هناك ، وان نتنازل عن عناصر امنية في مكان ما ، بل ربما نتنازل ايضا عن مصادر المياه .

الأمر الثاني ، ليس بالضبط خطوط الحدود ، بل مهمة الحدود. هل يكون هذا حدا مفتوحا ام مغلقا ؟ ومن وجهة نظرنا ، فاننا نقول : الواضح ان الحدود يجب ان تكون مفتوحة ، كيف يمكن للاقتصاد الفلسطيني ان يقوم دون علاقة مع الاقتصاد الاسرائيلي ؟ وهذا تصور منطقي للغاية . مع ذلك ، من المحتمل ان يقرر الجانب الفلسطيني أنه يريد حدودا مغلقة ولو من باب التعبير عن سيادته الجديدة . ومن غير المحتمل ان تفرض عليهم اسرائيل حدودا مفتوحة . وفي اعتقادي ، انه على المدى الطويل ، سيكون الحد المغلق له ابلغ الضرر للجانب الفلسطيني ، ولكني ايضا اعترف بان المطالبة بحد مغلق لها مغزى ومعنى رمزى كبير بالنسبة للسيادة .

* اريا ستيف .. ما أقوله هنا ، ربما سيفسر انغام سيمفونية السلام الكبرى التي تعزف ، ومن المؤكد ان هذه الكلمات ستوقظ الآذان . ولكن اذا اردنا ان نكف لساعة واحدة، عن خداع الذات والعواطف المرهقة ، فاليكم الواقع الكئيب .

أبدأ باقتباس بعض ماقاله شيمون بيريز : بدون حدود مجمية ، ستضنى الدولة في الحرب كان بيريز يتحدث عن حدود ١٩٦٧ بالطبع . وفي أواخر الثمانينيات كانت الدولة الفلسطينية ما تزال خارج نطاق الاتفاق القومي في

اسرائيل . وقد أحسن اسحاق رابين وشيمون بيريز التعبير عن ذلك . واستشهد بما قاله كل منهما.
رابين : "ان فلسطين علمانية وديموقراطية يمكن ان تنبني على اطلال دولة اسرائيل . فدولة فلسطينية ستكون قنبلة موقوتة، ستجر العالم العربي كله الى الحرب". أما شيمون بيريز :" ان العرب يعزون القومية الفلسطينية المستقلة وأسطورة استعادة حقوق الشعب الفلسطيني في ارض دولة اسرائيل وفى موقعها ، لتدمير الدولة الاسرائيلية . فالمطالبة القومية الفلسطينية من شأنها القضاء على وجود اسرائيل ، وليس العيش الى جوارها في سلام ... ان غياب مساحة خالية من الارض ، سيضع اسرائيل في حالة تامة من انعدام الردع . وسيخلق هذا لدى العرب مشاعر لا يمكن التغلب عليها ، لمهاجمة وابادة الدولة اليهودية" .
توقيع رابين وبيريز على اتفاقات اوسلو ، احدث بقوة ما توقعه كلاهما من البداية . ما حدده رابين ، ان "هؤلاء المؤيدين لمنح تقرير المصير للفلسطينيين ، يساعدون عمليا الارهاب ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ويشكلون خطرا أمنيا بالغا على اسرائيل". وذلك ما تحقق بالكامل في الوقت الذى لم يجرأ رابين ان يعلن عنه . ففى فترة زمنية لم تتعد عامين منذ ٣ سبتمبر ١٩٩٣ موعد التوقيع على اتفاق أوسلوأ وحتى توقيع اتفاق أوسلو ب ، حصد الارهاب العربي ١٦٤ ضحية . أى ان عصر السلام قد شهد تصعيدا للارهاب بنسبة ٢٦٥٪ مقابل فترة الانتفاضة ، و٧٥٤٪ مقابل العشر سنوات السابقة عليها ، حيث كان عصر الحرب الصريحة من المنظمات الارهابية في اسرائيل. وكان اجمالي ضحايا الاعمال التخريبية العدائية منذ قيام الدولة وحتى سبتمبر ١٩٩٥ يقف عند ١١٥٠ نسمة . بمعنى انه خلال سنتين من السلام سقط اكثر من ٣٨٪ من اجمالي ضحايا الارهاب العربي في تاريخ اسرائيل .
ان اسرائيل المنهكة من الضغط الخارجي الذى يمارس عليها والتمزق الداخلي ، آخذة في التفريط في اللبنات الاساسية الحيوية لوجودها القومي. اولا في جدران الدولة ، تتبلور قوة عربية مقاتلة الى الغرب من الاردن ، والتى تضم الآن حوالى ٤٠,٠٠٠ جندى . وامام تهديدات الحرب الصريحة وجبهة عسكرية تشكل خيوطها نسيجا واحدا على محور القاهرة - دمشق، تتراجع الدولة اليهودية بصفة دائمة، تحت ضغوط استراتيجية ، وبتخفيض ميزانيات الدفاع، وباضعاف المعنويات القومية وبانهيار متوقع لمنظومة العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية .
فهل تغيرت الظروف حقا ؟ لقد سعى رابين وبيريز الى تفسير وتوضيح التحول ومفترق الطرق السياسى في تغير الظروف الذى حدث في العالم بصفة عامة وفى المنطقة بصفة خاصة، مع نهاية الحرب الباردة ، أو كما قال رابين :
" من واجبنا ان ننظر الى العالم الجديد ، كما هو الآن ، علينا ان ننضم الى رحلة السلام والتسوية والتعاون ، التى تعدو اليوم في كل انحاء العالم . لقد استقلت منطقتنا طريق السلام ، ولا يمكن ان نتأخر عن القطار".
وبيريز يكثر الحديث عن اجواء التسوية والسلام التى نتنسمها في الشرق الاوسط . في شرق اوسط جديد كإسم كتابه ، يتنبأ بمثلث اقتصادى ، يجمع اتحاد اردنى فلسطيني من جهة أخرى . وحسبما يحلم بيريز سيسود الاتحاد نظام ديموقراطى ، حر ، مزدهر ، ومتغير . لكن الشرق الاوسط الحقيقي، ليس ورديا هكذا ، انه "منطقة هلاك مختلطة لتطرف قومي واصولية اسلامية مدججتين باسلحة دمار شامل ، كما قال جون فرانسوا رافل.
ويبدو ان الظروف قد تغيرت بالفعل خلال العقد الأخير ، ولكن في اتجاه معاكس ومخالف لما تصوره رؤساء الحكومة السالف ذكرهم ، والأدلة على ذلك كثيرة :
اولا ، حدث تصاعد في مستوى التسليح والاستعداد للحرب ، خاصة في مصر ، وسوريا وإيران . والشرق الاوسط يستحوذ اليوم علي ٤٢٪ من اجمالى مبيعات السلاح في العالم ، وهو ما يوازى عشرة اضعاف المتوسط العالمي. ثانيا ، انتشار غير مسبوق لاسلحة الدمار الشامل ووسائل اطلاقها ، ومنها صواريخ باليستية ذات مدى يتجاوز دولة اسرائيل . واتضح من بحث كنا اجريناه بهذا الصدد ، ان انتشار الصواريخ الباليستية قد وصل الى ٣٠٠٠٪ تقريبا خلال السنوات الخمس الاخيرة ، خاصة الصواريخ الباليستية المزودة باسلحة دمار شامل .
ايضا ، كنا جميعا شهودا على الثورة الخومينية في ايران ، والحرب الايرانية العراقية ، واحتلال الكويت ، بما فيه من محاولة السيطرة على آبار البترول في السعودية من قبل صدام حسين ، والحرب الاهلية في السودان ، ومحاولة القضاء على الاقلية غير المسلمة ، وسيطرة سوريا على لبنان وتصفية الكيان المسيحى هناك ، والحرب الاهلية في الجزائر ، وفوران الاصولية في مصر ، التى تتوقع الـ CIA ان تضع نهاية لحكم مبارك، والفوران الاجتماعي في السعودية ، وغير ذلك . تلك هى الحقائق الدامغة ، وهذا هو الواقع في المنطقة . لذا ، فإن العملية السياسية المسماة " مسيرة السلام" ، هى نقيض المصلحة الاسرائيلية على طول الخط .
انه إكراه استراتيجى يحدث عندما تنهار أمة تحت وطأة كتلة خطيرة من تهديد العدو، وهذه الامة غير مهيأة لمواجهتها . في هذه الحال يأخذ مضمون الوجود القومي في

التفتت ومعه المضمون الروحاني والمادي في آن واحد ، وفي لحظة ما تبدأ عملية انهيار ذاتي ، والتي تتجلى في التعاون مع العدو. واذا كان العدو بما يكفي من الذكاء ، فلا يقدم على عمل متشدد ، بل يفضل استغلال قدرة الاكراه الاستراتيجي حتى النهاية. وفي هذه المرحلة ، ليست هناك ضرورة لاستخدام القوة بشكل عام .

ويستهدف الضغط الاستراتيجي الذي يحدث في منطقتنا ، في المرحلة الاولى ، تسمية دولة فلسطينية . أي ، اتمام انسحاب اسرائيلي الى حدود وقف اطلاق النار منذ عام ١٩٤٩ أو بالقرب منها ، لكي يسهل على العرب دفع اسرائيل الى حدود التقسيم (قرار الامم المتحدة ١٨١) وذلك تمهيدا لابادتها في نهاية الأمر . واذا انسحبت اسرائيل الى حدود ١٩٤٩ أو بالقرب منها ستترتب على ذلك النتائج التالية:

١ – فقدان الممتلكات الاستراتيجية : إذ بدون قطاعات الضفة الغربية وهضبة الجولان ، الممتلكات الاستراتيجية في ارض اسرائيل الغربية ، ستجد اسرائيل نفسها بلا حدود آمنة ومحمية . وبدونها – حسب تشخيص بيريز نفسه – "ستباد الدولة في أي حرب".

٢ – فقدان غاية الوجود القومي : التنازل المتعمد عن قطاعات الضفة الغربية ، التي تمثل بالفعل مهد اليهودية وغاية قيام الصهيونية – كما قال مناحم بيجين – وتقسيم القدس هو اشارة الى تفريغ الصهيونية من المضمون والقومية الاسرائيليتين من غاية قيامها ووجودها . والتخلي عن التجمعات العربية في الضفة الغربية وغزة لتصبح تحت سيادة عربية ، سيكون بمثابة انشاء جيتوهات وخلق منفى يهودي في ارض اسرائيل . ان تفكيك او اخلاء المستوطنات يعني طرد يهود على ايدي يهود من ارض اسرائيل . وفي كلتا الحالتين ستكون كارثة انسانية للكيان اليهودي كأمة .

٣ – فقدان الرادع النووي : المدافعون عن الانسحاب الى حدود ١٩٦٧ ، يطرحون قدرة الرادع النووي الاسرائيلي ، الذي ينتج عنه دمار متبادل على أي الاحوال ، يطرحونه ، كضامن لوجود اسرائيل وبقائها . لكن الردع النووي الذي هو استعداد أمة للانتحار عمدا ، يمثل عبئا على الردع التقليدي المخصص لمنع كارثة نووية . لذا فالتراجع الى حدود ١٩٤٩ سيفقد اسرائيل قدرة الردع التقليدي ، وبالتالي سيفقدها ايضا قدرة الردع النووي .

٤ – إهمال امريكي : فمعدل المساعدات التي تمنحها دولة عظمى لدولة صغيرة ، يتوق بشكل مباشر على مدى الفائدة التي تجلبها الدولة الصغيرة على الدولة العظمى . وهذا ما يقوم عليه مصطلح "ثروة استراتيجية" . فإذا تقلصت الفائدة توقفت المساعدة . فاسرائيل الميكرو دولة مخصبة ومضغوطة في حدود أوشفيتز – على حد قول أبا أيبان – ستكف اذن عن ان تكون "ثروة استراتيجية" للولايات المتحدة ، وستتحول الى عبء سياسي وسيتم التخلي عنها عند أول فرصة . ومن وجهة النظر الامريكية ، لم تعد اسرائيل تمثل موقعا متقدما امام تهديد التخريب السوفيتي للعقلانية في الشرق الاوسط. لكن اسرائيل مازالت بمفهوم الثروة التي عن طريق تقسيمها وتقطيعها تأمل واشنطن ان تحظى برضا العرب.

٥ –دولة فلسطينية : في أوسلو وقعت حكومة اسرائيل على اتفاق مع منظمة كانت اثناء التوقيع ، ومازالت حتى الان ملتزمة بتدمير دولة اسرائيل بمقتضى – الميثاق الفلسطيني ، وبمقتضى البرنامج السياسي الذي يقوم على مراحل ، تكون فيه مرحلة الدولة نقطة انطلاق لتخريب اسرائيل بواسطة الدول العربية ، وبقوة "عقيدة فتح" الجناح السائد في الدولة الفلسطينية والحزب الحاكم المتوقع. ان تسميه دولة فلسطينية في ارض اسرائيل الغربية بالاضافة الى ما وراء نهر الاردن ، هي بالفعل ما يتستر خلف كراهية العرب لاسرائيل غير الشرعية . من هنا ، ففور تسمية مثل هذه الدولة ، سيكون على فلسطين ان تسعى جاهدة لابادة اسرائيل ، كما تنص على ذلك نصوص التشريعات السياسية والدينية .

وستكون اول انجازات فلسطين الأربعة التي ستسعى الى تحقيقها هي :

١ – التوقيع على تعاون عسكري مع الدول العربية، وسينتج عن ذلك ، تسليح شامل للدولة الوليدة، ولن تتمكن اسرائيل من اتخاذ اي موقف بهذا الشأن ، فالقانون الدولي يسمح لأي دولة ذات سيادة ان توقع على تحالف عسكري واستراتيجي مع من تراه أهلا لذلك . ولن يصبح لدى اسرائيل اية وسيلة لفرض تجريد دولة فلسطين من سلاحها ، على خلفية التراجع الاستراتيجي للحدود.

٢ – المطالبة بانسحاب اسرائيل الى حدود التقسيم . هذه المطالبة تتردد الان صراحة على ألسنة المتحدثين باسم السلطة الفلسطينية ، وعلى لسان عرفات ، وراجع في ذلك اقوال المندوب الفلسطيني في الامم المتحدة.

٣ – تعميق الفجوة في المجتمع الاسرائيلي، من أجل تحويل اسرائيل الى "دولة جميع مواطنيها"، ومن التصفية الفعلية لدولة اليهود عن طريق التدمير من الداخل . ان عملية اضعاف المعنويات آخذة في التعمق داخل المجتمع اليهودي. ومع تسمية الدولة الفلسطينية سيصبح بامكانهاالتطور عن طريق التعاون بين الدول العربية وعرب اسرائيل .

٤ – تغيير الميزان الديموجرافي لصالح العرب في ارض

اسرائيل ، عن طريق تكديسها باللاجئين من الاردن وسوريا ولبنان . وذلك على اساس قرار الامم المتحدة رقم ١٩٤ منذ ديسمبر ١٩٤٨. ان اغراق اسرائيل عند حدود الخط الاخضر ستنفذ عن طريق السعي النهائي لتوحيد العائلات ، واعادة الاملاك للاجئي ١٩٤٨ ، او بدلا من ذلك دفع تعويضات تدمر الاقتصاد الاسرائيلي.

* دان شيفتان .. يتمحور الجدل العام بشأن التسوية المطلوبة مع الفلسطينيين حول مسألتين يبرز فيهما الجانب الأمني - مسألة الحدود ومدى سيادة الكيان الفلسطيني . هذا الجدل يهمل بدون مبرر ، مسألة اكثر أهمية وهي طابع منظومة العلاقات بين اسرائيل والكيان - وهو على ما يبدو دولة - التي يتجهز لها الفلسطينيون في هذه الفترة . انها مسألة مهمة لانه فقط من خلال جوانبها الامنية والسياسية ، ستتحدد اثارها وانعكاساتها بعيدة المدى على طبيعة المجتمع الاسرائيلي ومصير المشروع الصهيوني . والأمر المهمل في هذه العلاقات هو الاندماج بين الكيانين . واذا لم نحشد الجهد المعلن والمتواصل لتغيير هذه الغاية القائمة، فستتواصل عمليات الدمج. وسيكون استمرارها على خلفية تاريخ اندماجي على مدى ثلاثين سنة، ومصالح متداخلة تطورت في اسرائيل بين الجانبين ، وقرار واع للزعامة الفلسطينية بالسعي الى ذلك ، لكي تبنى الوطن القومي الفلسطيني على حساب اسرائيل.

إنني ادعو الى التمسك باستراتيجية التخلص من الفلسطينيين الى حد الانفصال عنهم في مرحلة تاريخية فاصلة تحياها اسرائيل الآن. مثل هذه الاستراتيجية كانت مطلوبة منذ عام ١٩٦٧ ، نظرا لأنها تخدم ضرورة قومية عليا لاسرائيل، واتباعها الآن ممكن ايضا وبخاصة احتمالات تحققها ، والواقع ان فرصة اختيار هذه الاستراتيجية سانحة في اسرائيل التي يطالب المجتمع فيها بهذا الانفصال . وبالشكل الذي يعطي لمنفذيها ثمارا سياسية على المدى الفوري والقصير، الى جانب مساهمة هذه الاستراتيجية في المصلحة القومية الحيوية على المدى الطويل .

ان سياسة الاندماج والمطالبة بفتح حدود اسرائيل ايضا في التسوية الدائمة ، امام الفلسطينيين ، تستند على خرافتين سائدتين في المجتمع المثقف والواعي سياسيا في اسرائيل : الخرافة الاولى تتأسس على أمل تهدئة المواجهة القومية بين اليهود والعرب مع ارتفاع مستوى المعيشة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وتقلص الفجوات الاقتصادية بين المجتمعين . الخرافة الثانية تحلم بانهاء النزاع واقرار تعاون ومشاركة مع الحركة القومية الفلسطينية ، بعد انسحاب اسرائيل من معظم المناطق ومن أي مؤسسات مشتركة للسكان في سوق العمل والبنية الاساسية داخل اسرائيل . إن دراسة متأنية لخرافات "الشرق الاوسط الجديد " من هذا النوع ، على اساس معطيات الواقع الاقتصادي والسياسي القائم والمتوقع في المستقبل المنظور ، تدل على انها منبتة الصلة بالواقع .

فليس هناك أي احتمال لسد أو تقليص الفجوات الموجودة في مستوى المعيشة وكفاءة الحياة بين اسرائيل والكيان الفلسطيني. هذا الاستنتاج ينطبق ايضا على قاعدة المعطيات الاقتصادية المتفائلة للغاية لدى مؤيدي الاندماج (مثل بروفيسور عزرا ساون وروت ليفنتال) الذين يفترضون استعدادا اسرائيليا لرفع المساعدات الاسرائيلية للفلسطينيين الى مستوى الاولويات القومية لاعتبارات امنية فحتى اذا تحسن الوضع العام للفلسطينيين بدرجة ملموسة - فإن الفجوة الشاسعة ستبقى على حالها .

ولكي أزيل الشك ، أود ان اوضح ما قصدته بتعبير "انفصال" وبالمناسبة لقد استخدمته دون اى تجميل أو بدون فرح ، نظرا لارتباطه بالقاموس السياسي الاسرائيلي ، وكنت أفضل مقابل عبري اكثر تأثيرا من مصطلح Dis-engagement. وقد قصدت عملية تدريجية لفسخ العلاقات الحميمية بين اسرائيل والسكان الفلسطينيين والكيان السياسي الذي تبلور في الضفة والقطاع منذ اتفاقات أوسلو. أقصد ان اسرائيل تعمل من اجل التسوية الدائمة ، لتغيير النزعة الاندماجية التي تكونت خلال الستينيات والسبعينيات ، على يدي موشيه ديان وشيمون بيريز . وضربت بجذورها في عهد الليكود وحظيت بأساس راسخ بعيد المدى وتعرض اتفاقات اوسلو وباريس للخطر . والاصل في هذا الفصل أو الانفصال يتمثل بايجاد حاجز مادي بين اسرائيل وبين الكيان الفلسطيني ، وبمنع الدخول الحر للفلسطينيين الى اسرائيل ، بما في ذلك وقف عمل الفلسطينيين فيها . واقترح السماح لحركة الفلسطينيين في اسرائيل (والاسرائيليين داخل حدود "فلسطين") فقط من خلال رقابة تامة - بمساعدة جواز سفر وتأشيرة .

إنني معترف بحقيقة ان هناك مجالات تفرض التعاون الوثيق (مثال مجال البيئة) ومجالات اخرى تفرض تنسيقا في ظروف خاصة (وبخاصة مشكلة المياه) . ولا أعترض على علاقات اقتصادية على اساس فائدة تجارية لكلا الطرفين ، مثلما هو الحال مع أي دولة اجنبية اخرى، وايضا بالنسبة لحالات حرجة للتعاون في مجال البنى التحتية (مثل مجال الكهربا-) بل وحتى فيما يتعلق بتشغيل فلسطينيين معدودين

في اسرائيل. ومع ذلك يجب تقليص الاستثناءات الى الحد الادنى ، والصرامة حتى لا تطفو مثل هذه المشكلات من جديد وتلقى على اسرائيل مسؤولية ازمات الفلسطينيين وتضع في ايديهم وسائل تدمير النظام الاسرائيلي الداخلي واستغلالها لخدمة اهدافهم القومية .

وختاما ، يجدر بنا التعامل مع الاتجاهات السائدة في الجدل العام في اسرائيل كبديل لمعايير موضوعية. فالدعوة الى الانفصال عن الفلسطينيين على خلفية مخاوف من الاستخدام السئ الذي يمارسونه داخل المنظومة الاسرائيلية ونظرا للاضرار المؤثرة الواقعة على المجتمع الاسرائيلي من جراء العلاقة المتقاربة معهم ، هذه الدعوة تصطدم بادعاءات شكلية وخاوية تتشبث بالعنصرية أو التمييز العنصري. هذه الادعاءات تستخدم كعصا غليظة في مواجهة نقاش موضوعي وعقلاني للقضايا المعقدة ، بألسنة من ليسوا مؤهلين للتعامل مع آراء الغير أو ليسوا مستعدين للوصول الى مستوى هذا النقاش . ومن الجدير ان استعين بأقوال كثيرة في كتابي ، تشير ليس فقط الى تأييد حاسم لسياسة الانفصال من قبل دفيد بن جوريون ، واسحاق رابين وايهود باراك ، بل ايضا الى الايضاحات الواردة في برنامج ميرتس واقوال أ. ب . يهوتسع حول الحاجة الملحة الى تبني مثل هذه السياسة ومبررات شلوموه بن عامي ، الذي يفسر لماذا أن استمرار الواقع الاندماجي بالذات والامتناع عن الانفصال يخلق حالة التفرقة العنصرية .

* أورن شاحور .. كما قال شلوموه جازيت ، انا ايضا اعتقد انه على المدى الابعد يمكن ان تكون استراتيجية السلام هي الغالبة ، لكنني اعتقد ان الامور ستتحدد الى حد كبير في اطار الدائرة الاقرب لنا ، أي في حدود العامين أو الثلاثة أو الاربعة القادمة ، وهناك مخاطر غير قليلة تكتنف هذا الطريق.

أولا ، عندما نتحدث عن عملية سياسية مع الفلسطينيين ، يجب التفريق بين وضع نتحدث فيه مع عرفات وبين وضع مختلف تماما ، يبتعد فيه عرفات عن مسرح الاحداث . فعرفات يشكل شخصية لديه في اعتقادي تأثير قوي، واذا غاب عن مسرح الاحداث – اغتيل أو حدث له اي شئ آخر – من المحتمل ان يكون الاستمرار برجماتيا (عمليا) لأبو مازن أو ابو علاء ، ولكن يمكن ايضا ان يعتلي مكان عرفات ، بطريقة أو بأخرى ، الشيخ ياسين ، وعندئذ ستختلف العملية تماما .

ثانيا ، اريد الاشارة الى اننا نحن الذين نملي الى حد كبير مستقبل العلاقات بيننا وبين الفلسطينيين . هناك على الجانب الفلسطيني بطالة عالية في غزة ، اظن انها تصل الى ٣٠٪ أو ٤٠٪ ، وهي اكثر بقليل عنها في الضفة الغربية. وعلى ضوء ذلك فان العلاقات التي هي جزء من سياستنا الثابتة – لدى جميع الحكومات بدون استثناء – تجعل الوضع التشغيلي أسوأ حالا هناك .

هذه العلاقات ، في اعتقادي وسيلة تفتقد للذكاء ، انها ببساطة لا تحقق اهدافها ، وما أقوله من واقع دارايتي الشخصية . ان سياسة الاغلاق المتواصل خلقت محور ضغط ، يمثل قنبلة تنتظر لحظة الانفجار ، سواء في غزة أو في الضفة الغربية.

في مايو القادم (الكتاب طبع في ابريل ٩٩) سينتهي اتفاق المبادئ ويبقى الفضاء خاليا . هناك من يعتقدون ويدعون حسب ما سمعت من عدة قضاة خبراء في القانون الدولي، انه طالما ليس هناك شئ آخر ، فان اتفاق المبادئ يبقى ساري المفعول ، وبقدر ما افهم وبقدر ما كنت مشاركا في مفاوضات الاتفاقات – اذا لم يمدد اتفاق المبادئ ، فانه ينتهي في مايو ١٩٩٩. ويجدر بنا ان نعرف ان الامر يعني ، انه حتى لو لم يعلن عرفات الدولة ، فليس لدينا في هذه المرحلة اي تسوية مع الفلسطينيين .

وفي نظري، هناك ثلاثة سيناريوهات اساسية للعلاقات بين اسرائيل والفلسطينيين ، ومدى تحقق أي واحد منها يرتبط مباشرة بسؤال من سيفوز في الانتخابات القادمة :

السيناريو الأول تقوم فيه حكومة تبدأ مفاوضات فورية مع الفلسطينيين . يمكن ان تكون حكومة وحدة وطنية بطريقة او بأخرى ، أو حكومة برئاسة العمل ، أو حكومة برئاسة الليكود . ومع ذلك ، اعتقد ان اي حكومة سيتم انتخابها ، ستدرس أولا ، الخيار السوري وستحاول دفعه ، بسبب خلافاتنا الداخلية . ولذلك هناك افتراضات بان الموضوع الفلسطيني سينحى جانب في المرحلة الاولى، دون صلة لذلك بسؤال من سيترأس الحكومة الجديدة .

ومع سيناريو المفاوضات الفورية ، سيؤجل الفلسطينيون اعلان الدولة . وأعتقد انه يمكن التوصل الى تفاهم معهم ، بتمديد الاتفاق ، والدخول في نقاش حول قضيتين :

الاولى ، حول استمرار اتفاق المبادئ لاننا مازلنا في منتصف الطريق ولم نحل جميع المشكلات المدرجة، والثانية حول التسوية الدائمة ، والتي لم تستقر بشأنها على حال .

اذن فهذا السيناريو يتمسك باستمرار العملية السياسية ، وان الاعلان عن دولة فلسطينية سيكون بالتنسيق معنا .

أما السيناريو الثاني فمقتضاه لا ندخل الى مفاوضات فورية وفي خلال عام سيتم اعلان دولة فلسطينية من جانب واحد . وسيتبنى عرفات نفسه "نموذج بن جوريون " ، يعلن الدولة

ويتوجه الى الامم المتحدة ، واظن انه سيحصل هناك على دعم للخطوة التى اتخذها ، لانه استخلص جميع الاحتمالات التى سيواجهها . فى هذه الحالة ستندلع حرب تحرير فلسطينية ، نعود بعدها الى المفاوضات ، وما ان يحدث ذلك ، ستدخل اسرائيل المفاوضات وهى ضعيفة ، وذلك لن يغير الحكومة أيا كانت لاننا لن نكون مستعدين لتحمل الضحايا . ولن نقدم ايضا على احتلال المدن الفلسطينية مرة اخرى .

وبناء على السيناريو الثالث ، الذى نميل الى تجاهله ، يتوارى عرفات عن مسرح الاحداث ، ويعتلى الشيخ ياسين السلطة . والشيخ ياسين الذى تربى وتغذى على الكراهية يجمع اليوم اموالا كثيرة ويختزن قوة ومكانة قومية . وفيما أرى هذا سيناريو عصيب للغاية ، لكنه محتمل . وعندئذ ستنهار جميع الاتفاقات ، لان وجهة نظر ياسين هى تدميري وسترتد بنا الى نقطة البداية . واقترح ألا نتجاهل هذا السيناريو تماما ، لاننا نتعامل مع بشر . والبشر يصعدون ويهبطون من على مسرح التاريخ . فاذا غاب عرفات ، ليس هناك ما يضمن ان يخلفه ابو علاء أو ابو مازن ، وليس ياسين .

وبما اننا لا يصح ان نتجاهل الاحتمال القائم فى السيناريو الثالث، أود ان اخرج من هذا الافتراض ، باننا نمضى الى طريق التسويات والى مسيرة سياسية ، لذا اعتقد انه يجب علينا الاسراع فى هذا الاتجاه .

وفى سياق ما ذكرته ، ان أى حكومة جديدة ستسعى الى البدء أولا فى مفاوضات مع سوريا ، فانى اعتقد انه سيكون من الخطأ البحث عن صيغة مقبولة فقط على ضوء المصباح السورى . اننا نقف فى مفترق طرق المفاوضات مع الفلسطينيين ويجب ان نتخير الى اين نتجه. لذا فاننى اقول ، أننا يجب ان نمضى بالطريق التى تقودنا الى الانفصال. مضطرون فى ذلك الى ايجاد حل نفصل بمقتضاه منطقة عن اخرى ، وارضا عن ارض . فاذا كانت العلاقات طيبة - تفتح البوابات ونعمل من اجل الازدهار ، واذا لم تصبح طيبة - تبقى البوابات مغلقة .

من خلال معرفتى بالنظرة الامنية ، فإننى اعتقد انه يمكن التوصل الى تسوية دائمة عملية وواقعية مع الفلسطينيين . ان ما يشغل الفلسطينيون الآن هو قبل كل شئ، دولة . فإذا اعطيتهم دولة ، دون ان يدخلوا فى عملية اختطاف ، سيكون من الممكن التوصل معهم الى حل عملى بالنسبة للاشكاليات المتعلقة بالاراضى . ايضا يمكن على خلفية دولة فلسطينية الدخول فى مفاوضات حول جوهر الاشياء - فمن الممكن ضمان الموضوع الامنى ، ويمكن ان يكون هناك تجريد من السلاح ، وعدم اقامة جيش خاص بهم . وسيكون من المقبول طرح موضوع الحدود ، ورغم اننى اعتبر قضية مصادر المياه هامة للغاية ، غير انها تعد اقل اهمية بالنسبة للاستيطان ، عندما ندرك ان جزءا من المستوطنات يجب ان يزال . ومن يقول لن نزيل مستوطنات عليه ان ينظر الى الخريطة ، اذ يمكن الابقاء على جزء منها ، ويمكن بناء متواليات استيطانية اخرى، وهناك خطة لمثل هذا الامر .

بالنسبة لسهل الاردن فإنه يمثل لنا ضرورة امنية ، وستكون هناك مشكلة حوله ، غير انه من الممكن التعامل معها . والمعابير على نهر الاردن والمعابر فى رفح - ستمثل ايضا مشكلة ، ولكن يمكن ان تجد حلا ايضا . كما اننى لا اعتقد ان القدس مشكلة معقدة الى هذا الحد، كما هو الحال مع امور اخرى ، ربما نضطر الى تاجيل حلها الى وقت اكثر ملاءمة . والذى اشتغل بالتفاوض من قبل يعرف ، مثلا ان الكهرباء فى الضفة لم تحل حتى الان ، فبعد ما طلب عرفات ايضاحات فى هذا الشأن ، اتفقنا ان نفعل ذلك بعد شهرين ، والشهران أصبحا سنتين ولم يزعج ذلك أحد - لا نحن انزعجنا ولا هم . ومن الممكن ان نفعل نفس الشئ فى موضوع القدس .

الأمر الأخير الذى اود طرحه ، هو حق العودة ، فأقول لكم ان هذا الموضوع لا يأتى ضمن اولويات الفلسطينيين . ففى مؤتمرات ومحادثات اجريناها معهم فى الاردن وفى اماكن اخرى ، أفادوا بقولهم : "نحن انفسنا غير مضطرين لهذا الصداع الآن ، اننا لانستطيع ان نقول ذلك صراحة. ولكن ليس هذا بالامر الذى يمنعنا من تحقيق التسوية النهائية". ذلك انطباعى بعد فترة طويلة كرئيس وفد .

بقى شئ واحد اريد قوله : اننى اؤيد ان نحل المشكلات القائمة مع سوريا وغيرها ، ولكننا لو اجرينا الحوار مع الفلسطينيين بعد ذلك ، فستكون النتيجة اخطر مما نتصور . اننا مجبرون على معالجة القضية الفلسطينية . فإذا نجحنا فى حلها ، فسيتم تحييد قدر هائل من الصراع العربى الاسرائيلى ، غير ان ذلك يجب ان يحدث الآن فورا . فهل سيحدث الآن ؟ اعتقد لا . فكل حكومة تتشكل ، تركز اهتمامها شمالا ، ولا تعمل على الفور فى القضية الفلسطينية ، وهذا التأجيل سيكون وبالا على الاجيال القادمة ، وسيؤدى بنا الى السيناريو الثانى الذى اوضحته : اراقة الدماء واندلاع الاضطرابات فى المناطق ، وسيرتد بنا فى الحال الى مائدة المفاوضات فى ظل ظروف أسوأ بكثير.

مرتفعات الجولان :
ركيزة استراتيجية جوهرية لاسرائيل

دراسة٣

الكاتب : ديفيد ايشيل

دورية : شئون اسرائيلية العدد : Summer 1997

اعداد : أكرم ألفى

*** الخلفية الجيوبوليتيكية :**
تطل من فوق بحر الجليل (المعروف باسم بحيرات طبرية) مرتفعات يصل ارتفاعها ما بين ٨٠٠ الى ١٠٠٠ متر وهى المرتفعات المعروفة بإسم "مرتفعات الجولان" (هضبة الجولان) . وهى ترتفع تدريجيا من الجنوب الى الشمال وتشغل حيزا يصل الى ٩٠٠ كيلو متر مربع . يمثل جبل الحرمون أعلى النقاط فى هذه المرتفعات وهو جبل متعدد القمم أعلاها تصل الى ٢٨١٤ مترا فى ارتفاعها . ومن على قمة هذا الجبل يمكن للمرء رؤية العاصمة السورية"دمشق" . وهو ما يجعله ركيزة اساسية من وجهة النظر العسكرية . "الجولان" وهى تسمية عربية ترتبط بمعنى "الترحال" الذى يميز البدو والذين كانوا يسكنون هذه الهضاب وهى هضاب قاحلة ، صخرية يندر بها النبات، فيما عدا فى المنحدرات الجنوبية من جبل الحرمون، حيث يتم زراعة الفواكة .
فنتيجة لكون هذه الهضاب متاخمة للصحراء السورية، فقد ظلت منذ العهود البابلية تمثل موقعا للعديد من الصراعات المسلحة ، حيث نقرأ فى التوراة عن توطن مسبط (عشيرة) منسا احد الأسباط الاثنى عشر فيها بعد الخروج من مصر . وقد تم تشييد العديد من الحصون فى الجولان منذ اكثر من ثلاثة آلاف سنة. كما كانت إحدى مناطق اختباء الثوار اليهود فى القرن الأول الميلادى خلال حربهم ضد الامبراطورية الرومانية . إلا أن الجيش الرومانى استطاع فى عام ٦٨ الميلادى وبعد قتال عنيف ان يقضى على هؤلاء الثوار .
فى العصر الحديث ايضا ، شهدت مرتفعات الجولان العديد من المعارك الحربية نتيجة لأهميتها الاستراتيجية حيث تمثل نقطة الاتصال (الالتقاء) بين الهلال الخصيب فى الشمال وفلسطين ومصر والبحر المتوسط فى الجنوب. حيث استطاع السيرادموند اللنبى فى ١٩١٨ وخلال الحرب العالمية الاولى، ان يظل بقواته عليها وهو ما سهل له الاستيلاء على القنيطرة ودمشق فيما بعد وان ينهى سيطرة الاتراك عليها والتى استمرت لعدة قرون ماضية .
* منذ حرب الستة ايام فى ١٩٦٧ ، وبعد استيلاء جيش الدفاع الاسرائيلى على مرتفعات الجولان من سوريا، تم انشاء ٣٢ مستوطنة يهودية فى هذه الارض القاحلة . وهو ما جعلها تتغير فى طبيعتها القاحلة نسبيا . هذا وتبعد مرتفعات الجولان عن دمشق "العاصمة" السورية حوالى ٦٠ كم وهى تعتبر المعبر أو المنفد الوحيد تجاه هذه العاصمة التى يحوطها الجبال فى الشمال والتلال فى الغرب والمستنقعات فى الجنوب والشرق . وتسيطر اسرائيل على حوالى الف كم من الجولان ، وعلى الرغم من أهميتها الاستراتيجية إلا أنها تمثل نسبة صغيرة للغاية من الأراضى السورية ، حيث أنها تشغل ٦٢ كم فى الطول و ٢٥ كم فى العرض ، وهو ما يجعلها صغيرة للغاية مقارنة بصحراء سيناء التى يبلغ طولها حوالى ٣٠٠ كم .
ولفهم الأهمية الجيوبولتيكية للجولان علينا أن نضع لبنان فى اعتبارنا ، حيث ان الحدود الشمالية لاسرائيل والتى

رسمتها القوات المنتصرة فى الحرب العالمية الاولى بعد مساومات طويلة فى وجهة نظر جيواستراتيجية جعلت المنطقة تظهر ككتلة متكاملة مقسمة بواسطة عوائق طبيعية، مما يجعل هذه الحدود التي رسمت فى ١٩٢٣ معاملا صراعا للقيادات العسكرية الاسرائيلية حيث تسهل هذه الحدود اى هجوم قادم من الشمال والشرق على الدولة الاسرائيلية.

*** الابعاد العسكرية للجولان :**

تمت خلال هذا القرن أربع مواجهات عسكرية للسيطرة على مرتفعات الجولان ، ثلاث منها كانت بين سوريا واسرائيل ويمكننا ان نؤكد ان شيئا لم يتغير عن بداية القرن . حيث لازالت معضلة خط ١٩٢٣ غير محلولة ، بعيدا عن التصورات الوهمية لبعض السياسيين الاسرائيليين .

فيما بعد حرب ١٩٤٨ ، حدثت سلسلة من المساومات والمفاوضات من خلال لجنة الهدنة التابعة للامم المتحدة وهى المساومات التى انتجت مشاكل معقدة ، متضمنة ثلاث مناطق منزوعة السلاح ، وهو ما انتج ايضا نزاعات بين الاطراف المختلفة ادت عند تصاعد الأحداث الى حدوث قتال عسكرى . فى محاولة من كل طرف لتسوية هذه النزاعات حول الاراضى بالقوة . وهو ما جعل الحياة فى المستوطنات الاسرائيلية غير محتملة ، حيث كان الوضع الطبوغرافى لصالح السوريين فى ظل وجود قواتهم على المرتفعات وهو الوضع الذى يجعل هناك صعوبة ان لم تكن استحالة لوصول النيران الاسرائيلية اليها .

تصاعدت الامور عندما حاول السوريون ان يوصلوا مياه الاردن لاراضيهم . وهو ما كان يعنى فقدان اسرائيل لواحد من اهم مصادر المياه لها . وهو ما انتج ما عرف باسم "حرب المياه" والتى استمرت لعدد من السنوات ، الا ان التهديد السورى ظل مستمرا الى ان استطاعت اسرائيل احتلال مرتفعات الجولان فى هجومها الخاطف اثناء الايام الاخيرة من حرب الايام الستة، هذا وقد حاول السوريون استعادة الجولان خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، ولكنهم فشلوا .

ادراك السوريون منذ انتهاء الحرب الباردة فى بداية التسعينات وانهيار حليفهم السوفيتى ان فرص استعادة الجولان من خلال الوسائل العسكرية أصبحت فى حكم المستحيل مما جعلهم يتجهون لتبنى الوسائل السلمية كطريق لتحقيق طموحاتهم فى استعادتها .

لهذا فمن الضرورى كشف واستيعاب المشاكل المعقدة الخاصة بهذه البقعة قبل الدخول فى مفاوضات مع السوريين . وهو ما يتطلب ايضا ادراك القوة النسبية لكلا من الجانبين السورى والاسرائيلى . والنظر لاهمية الجولان عبر نظارة عسكرية صارمة . ومن خلال تبنى "اسوا السيناريوهات" المتوقعة . وهو ما يرفضه أو يتجاهله بعض السياسيين فى اسرائيل وعلينا ان نحذر من عواقب هذا الرفض أو التجاهل .

*** القوات السورية :**

يتشكل الجيش السورى حاليا من ١٢ فيلقا مدرعا ، ١١ منهم ميكانيكى . خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ كان لدى السوريون فيلقان ميكانيكان فقط والباقى كانت إما تشكيلات من المشاه أو مميكنة جزئيا . وقد تم إضافة فيلق مدرع جديد للقوات السورية فى ١٩٩٤ بعد بدء مفاوضات السلام .

خلال حرب الخليج ١٩٩١. اشتركت تسعة فيالق ميكانيكية سورية فى الحلف الذى قادته امريكا ضد صدام حسين . وهو ما اتاح للقيادات العسكرية السورية ان تتعلم الفنون الحربية الحديثة والقائمة على تكنولوجيا السلاح الغربى استتبع ذلك ادراك هذه القيادات ان عليهم تغيير الاسلحة الروسية التى تمثل نسبة عالية من تسليح الجيش السورى الى جانب تبنى تكتيكات عسكرية متطورة .

منذ ١٩٩١ وسوريا تخطو خطوات حثيثة لتطوير ترسانتها حيث استبدلت ٥٠٪ من دباباتها بأخرى احدث وذلك من خلال تمويل سعودى كما قامت بشراء دبابات "T.72" من دول اوروبا الشرقية . وعلى الرغم من ان هذه الصفقة قد طورت قدرة الجيش السورى فى التحرك والمناورة والاشتباك القتالى من خلال فيالقهم الميكانيكية . الا ان اجمالى عدد الدبابات المتطورة لا تزال اقل مما تتطلبة حالة الحرب الى جانب ان الـ ١٥٠٠ دبابة T. 72 ليست كلها مرتفعة الجودة ، حيث انها سوف تفقد قدراتها القتالية خلال اعوام قليلة مالم تقم سوريا بتوفير تمويل ضخم لتطويرها وتوفير قطع الغيار لها . وذلك حتى تضاهى وتساير التطورات التكنولوجية الجديدة فى صناعة السلاح ، فهذه الدبابات الى جانب الـ ٣٠٠٠ دبابة القديمة التى يمتلكها الجيش السورى لا تستطيع الدخول فى معركة مع قوات ارضية متطورة ، حيث سيتحول معظمها الى حطام فى اول مواجهة حقيقية.

إن هذا الوضع السلبى يدركه جيدا الرئيس السورى حافظ الأسد ، مما يجعله يتفاوض مع الاسرائيليين ، لادراكه استحالة دخول جيشه الان وفورا فى معركة مع جيش الدفاع الإسرائيلى ، الا ان هذا لا يعنى ان الجيش السورى ليس واحدا من افضل الجيوش العربية تدريبا حيث ان قواته فى وضع استعداد تام لدخول حرب مع

القوات الإسرائيلية . وهو ما يجعلنا دائما نلفت نظر القيادات السياسية الاسرائيلية لأهمية التقدير الصحيح لكفاءة الجنود السوريين وخبراتهم ومهاراتهم القتالية .
جانب آخر يجب وضعه فى الاعتبار عند تقييم القدرة القتالية للجيش السورى وهو ترسانة الصواريخ ارض - ارض ، وهو ما يجعل الوضع شديد الخطورة فى حالة اذا ما قررت سوريا فى المستقبل اجراء هجوم مفاجئ بالصواريخ ضد الاهداف الاستراتيجية داخل إسرائيل . مما سوف ينتج عنه من تعويق تعبئة ونشر القوات الاحتياطية الاسرائيلية خلال المرحلة الاولى - والاهم - من الهجوم . وهو ما يجعلنا ندرك وهم عدم اهمية الصواريخ والأسلحة التقليدية فى الحروب القادمة بين اسرائيل وجيرانها ، وهو الرأى الذى يتبناه البعض فى اطار خطاب ان الحروب التقليدية قد انتهت فى اطار مرحلة الاسلحة النووية . وهو الخطاب الذى ينفيه الواقع العالمى حيث تنشب العديد من الحروب بين بلدان يمتلكون اسلحة نووية . ولكن دائما من يهزم هو من يفتقد قوة الأسلحة التقليدية الارضية والجوية.

*** القوات الإسرائيلية :**

لا يزال الجيش الاسرائيلى هو الأقوى والافضل تدريبا والأفضل تسليحا فى المنطقة ، إلا أن هذا الوضع قد يتغير فى حالة فقدان هذا الجيش لأحد ركائزه الرئيسية ، كنتيجة للتقديرات الامنية الخاطئة لبعض السياسيين ، فضلا ، عن أن تخفيض ميزانية الجيش ستؤثر بشكل واضح على قدرة الجيش المستقبلية فى نشر قواته الرئيسية ، كذلك فى اطار ارتفاع تكلفة الاسلحة وتحولها الى كهنة بسرعة، فإن القدرات القتالية للجيش قد تنخفض .
إن الجيش الاسرائيلى يحتاج الى جانب التمويل الى وقت ومدى لحركته مما يسمح له بالتعبئة ونشر القوات ، حيث أن دخول المعركة فى الوقت الحالى بدون استعداد كاف لن يعنى سوى الكارثة ، وعلى الرغم من ان القوات الجوية الاسرائيلية لديها الافضلية فى الوقت ومدى الحركة ومع توافر طيارين اكفاء إلا أن افتراض أسوأ السيناريوهات يجعلنا نؤكد على ان العدو سوف يأخذ أو يعد تدابير وقائية لمواجهة تفوق القوات الجوية الاسرائيلية مثلما فعلوا فى حرب ١٩٧٣ حيث قاموا بالهجوم تحت مظلة كثيفة من الصواريخ المضادة للطائرات المتطورة "السوفيتية" ومئات من الصواريخ المضادة للدبابات وهما العاملان اللذان استطاعت بهما جيوش العدو ان تتغلب على ضعفها الذى ظهر فى حرب الستة ايام ، حيث تعلم القادة المصريون والسوريون من تجربتهم الاليمة فى هذه الحرب واستطاعوا بالفعل ان يجدوا حلا عمليا فى مواجهة قوة الجيش الاسرائيلى ، وخلقوا صداعا اليما للقادة الاسرائيليين الذين كانوا واثقين من قدرة جيشهم القتالية ، وكان نتيجة خطأهم هو دفع ثمن غال جدا . لذلك فمن المحتمل لو قرر قادة العرب دخول الحرب مرة اخرى ، ان يستخدموا مهاراتهم العسكرية فى المستقبل للتغلب على ضعف جيوشهم القتالى والتكنولوجى ، وفى اطار مجتمعات تسلطية فإن الكثير يمكن اخفاؤه على عكس الوضع فى دولة ديمقراطية مثل اسرائيل ، مما يجعل الوضع اكثر تعقيدا .

*** مرتفعات الجولان : حصن استراتيجى :**

وتمثل مرتفعات الجولان وجنوب لبنان مرتكزات استراتيجية هامة لكلا من اسرائيل وسوريا . فالوجود الاسرائيلى على مقربة من العاصمة السورية . "دمشق" ، يجعل قدرات الأسد القتالية محدودة ، وهو ما يفسر الهدوء المسيطر على الجولان خلال اكثر من عشرين عاما مضت ، فالأسد لا يستطيع الدخول فى مواجهة مع جيش الدفاع الاسرائيلى فى ظل الظروف الحالية بدون أن يسبب هذا تهديدا واضحا لعاصمته . وهو ما يجعل انسحاب اسرائيل من الجولان يعني فقدان احد اهم - إن لم يكن الأهم على الاطلاق - أسباب كبح جماح الجيش السورى.
هنا ، قد يطرح أحد أن أجواء ما بعد الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتي لن يجعل فى مقدور العرب الدخول فى حرب جديدة ، الا اننا يجب ان ندرك ان السياسات فى الشرق الاوسط لم تكن يحكمها الصراع بين القطبين الدوليين بشكل مباشر ، حيث دخلت مصر حرب ١٩٧٣ ضد رغبة الاتحاد السوفيتي وكذلك فعل الأسد عندما قرر ارسال قواته الى لبنان فى صيف ١٩٧٦.
وبالتالى فإن استرجاع السوريون لمرتفعات الجولان ، يعنى عودة وضع ١٩٤٨ ، وهو الوضع الذى يمكن القوات السورية فى وقت محدود من شطر شمال اسرائيل الى نصفين . والوصول الى حيفا . وهو ما ظهر خلال حرب ١٩٤٨، وخلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، حيث كانت القيادة السورية ترغب فى استعادة مرتفعات الجولان ومن ثم تأمين معابر الأردن والزحف غربا تجاه الساحل بينما يرتبط القذف بالمدرعات الأردنية فى السامرة . ناهيك عن تأثير انضمام القوات العراقية اليها مما يؤدى لتهديد مركز اسرائيل . لقد حاولت سوريا تنفيذ هذه الخطة بواسطة ٢٠٠٠ دبابة فقط ، وبنصف القوات التى لديها حاليا . !
هذه الخطة السابقة ، تمثل خطرا شديدا على إسرائيل ، وقد فشلت نتيجة لاسترجاع القوات الاسرائيلية المعابر من

خلال القوات المدرعة والمشاه الاسرائيلية والتى دفع فيها الجنود الاسرائيليون ارواحهم لصد الهجوم السورى وهى المعركة التى سميت بـ" وادى الدموع" . هذا الى جانب تدخل القوات الجوية الاسرائيلية ومنع المدرعات السورية من السيطرة على الجولان ووادى الاردن .
ونحن نرى أنه لاشئ يستطيع صد هجوم القوات السورية على المرتفعات ومنعها من تحقيق اهدافها وما حدث فى ١٩٧٣ هو نتيجة لسيطرة الدبابات الاسرائيلية على جنوب القنيطرة .
كل ما سبق يؤكد لنا أنه لا يمكن تحقيق تسوية مع سوريا ، قبل ان يكون لدينا استراتيجية عسكرية واضحة لصد اى هجوم محتمل من قبل القوات السورية .

*** استنتاجات :**
ستظل مرتفعات الجولان تمثل ركيزة استراتيجية جوهرية لاسرائيل ، الى ان تحدث تغيرات جوهرية فى المنطقة . وذلك بسبب الطبيعة الدفاعية لهذه المنطقة ، وكونها مركزا استراتيجيا لصد اى هجوم سورى فى المستقبل ، المرتفعات وتمثل هذه الى جانب سهل البقاع مصدا استراتيجيا للجبهتين الشمالية والشرقية الاسرائيلية ، بينما وعلى الجانب الآخر تمثل مرتفعات الجولان بالنسبة لسوريا موقع هجومى ، يعطيها السيطرة الطبوغرافية على الاراضى الإسرائيلية ، حيث تعطيها هذه المرتفعات وسائل ممتازة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية .
فى نهاية المقال ، علينا ان نتناول الأطروحات الاساسية التى يستخدمها المؤيدون لانسحاب اسرائيل من مرتفعات الجولان :

١ - فى اطار الصواريخ بعيدة المدى ، لم تعد الأرض ذات أهمية استراتيجية جوهرية : إن هذا الرأى تنقضه حقائق الصراع فى العالم ، حيث نشبت خلال الخمسين عاما الماضية العديد من الحروب التى كانت تلعب الصواريخ قصيرة المدى فيها دورا جوهريا ، فلازالت القوات المدرعة والبرية تلعب دورا مهما فى الحروب ، الى جانب ان الاراضى تعطى مساحة اكبر للمناورة ، خاصة بالنسبة لدولة صغيرة الحجم مثل إسرائيل ، حيث يلعب عنصر الوقت فى المعارك الحربية التى تخوضها دورا مركزيا فى تحديد المنتصر من المهزوم .

٢ - إنه يمكن تعويض الوجود العسكرى الاسرائيلى فى الجولان بإقامة محطات إنذار مبكرة : وهو الطرح الذى يمكننا الرد عليه ، بأن هناك صعوبات جمة فى تحقيق التعبئة الكاملة للقوات الإسرائيلية فى وقت قصير ، فى حالة حدوث هجوم ، الى جانب صعوبة توقع توقيت بل واسباب اى هجوم قادم من جيراننا ، بسبب صعوبة تدفق المعلومات فى هذه الدول نتيجة لأنظمتها التسلطية ، والتى لا تجد صعوبة فى اتخاذ القرارات الفردية غير المحسوبة عواقبها .

٣ - إن تدهور الترسانة الحربية السورية يجعلها اقل قدرة على الهجوم فى المستقبل : هنا عندنا نموذج واضح ، هو الحالة المصرية ، حيث اتاح لها السلام مع اسرائيل ان تشترى الاسلحة الحديثة من الغرب وهو ما ادى الى تزايد قوة الجيش المصرى من حيث تكنولوجيا السلاح والتخطيط العسكرى وهو ما يمكن ان يتكرر فى حالة سوريا .

٤ - إن الرئيس حافظ الأسد قد غير استراتيجيته وذلك لمواجهة التهديد الاصولى : وهو طرح غير صحيح على إطلاقه ، حيث استطاع الأسد ان يطوق القوة الأصولية فى الفترة الاخيرة الى جانب أن خطوات الأسد لبناء المحور السورى- الايرانى ضد العدو المشترك فى مواجهة صدام حسين ، اضاف له شرعية فى نظر الاصوليين فى سوريا .

٥ - ان المناطق المنزوعة السلاح ستؤدى لمنع الهجوم المفاجئ وتخلق أجواء لتحقيق السلام والتطبيع : هنا علينا ان نذكر التجربة الاسرائيلية للمناطق المنزوعة السلاح ، خاصة مع سوريا ، حيث فشلت اتفاقيات الهدنة تحت اشراف الامم المتحدة فى ١٩٤٩ فى كلا من بناء الثقة ومنع الهجوم السورى ، مستقبليا . وهنا يجب ان نقف امام نمو قدرات القوات العسكرية لدى الطرفين ، وهو ما يجعل المناطق المنزوعة السلاح لا تحقق هدف منع الهجوم . كذلك ان اى مقارنة بالمنطقة العازلة فى سيناء هى غير ملائمة ، حيث هناك اختلافات واضحة فى الحجم والسمة الطبوغرافية ، وحيث ان سيناء منطقة قاحلة واسعة يصعب عبرها تنفيذ هجوم مفاجئ مصرى ضد اسرائيل .
فى النهاية : فإن إعادة مرتفعات الجولان الى سوريا سيكون خطأ فادحا يكرس استمرار واقع منطقة الشرق الاوسط منطقة غير مستقرة، بترسانة حربية ضخمة ، مستمرة فى النمو وفى استمرار عدم التوازن الطبوغرافى والاثنى والدينى والاقتصادى مسيطرا على المنطقة .
إن السلام سيظل بعيدا فى ظل استمرار رفض الأغلبية المسلحة لوجود اليهود فى المنطقة ، ولهذا فإن رغبة اسرائيل فى السلام يجب ان تتحقق على أساس استمرار اعتمادها على قواتها المسلحة وركائزها الاستراتيجية .

المســـــار الســـــورى

١

ملف العدد

قنبلة الوقت للأسد

ملحق معاريف السياسى
١٤/١١/١٩٩٩
بقلم/ عاموس جلبوع

لم يكن من قبيل الصدفة المجردة أن يمجد السوريون ويباركوا إيهود باراك، على أنه يسير على درب إسحاق رابين. ففى بلادنا إنشرحوا من ذلك الكلام السورى الدافىء، ولكن كان من الممكن تفهم ذلك الكلام، ليس على مستوى السياق السطحى للمديح، بل أيضاً بصورة أخرى. لقد وعدنا رابين بالانسحاب من كل هضبة الجولان، ونحن نعتمد على أن باراك أيضاً متمسك بذلك التعهد.

إذن كيف نفسر أقوال الإبن الوريث الواعد للأسد، بشار، والذى زعم فى باريس أن "أى انسحاب لإسرائيل من لبنان ليس فى إطار تسوية شاملة، سيكون بمثابة قنبلة موقوتة وسيؤدى لمشاكل سياسية وأمنية"؟

لقد كان لدينا من أعطى التفسير الآتى: إن أمامنا دليلاً آخر على أن السوريين يخافون خوفاً رهيباً من إنسحاب إسرائيلى من طرف واحد، لأنهم سوف يفقدون ورقة ضغط على إسرائيل.

من الواضح أن إنسحاباً إسرائيلياً من طرف واحد لن يكون على هوى دمشق. فإن أحسن الأمور وأسهلها هو تفعيل التنظيمات الإرهابية المختلفة ضدنا، وعلى رأسها حزب الله، وذلك حين تواجدنا فى جنوب لبنان. إن أقوال بشار الأسد تعكس تقديراً سورياً حقيقياً للموقف حول المعانى والنتائج الناجمة عن إنسحاب إسرائيلى منفرد من لبنان. وأنا أقرأ ذلك التقييم للموقف على النحو التالى:

إن سوريا يهمها فى المصلحة الأولى أن تستمر فى الضغط على إسرائيل بواسطة الإرهاب، حتى بعد أن تنسحب من جنوب لبنان. إن ورقة الضغط لديها لن تلغى لواقع الانسحاب، ولكن سيكون تشغيلها أو تفعيلها أكثر خطورة. إن إسرائيل من المحتمل أن ترد بخطورة ضد أهداف مدنية فى لبنان. إن موقف سوريا فى لبنان معروف للعالم كله، وأى إصابة أو ضرر شديد بلبنان يماثل ضرراً فى سوريا، والتى لن تمر على ذلك ببساطة إلى البرنامج اليومى للحياة.

فالموقف سيكون متشبعاً بإحتمالات التدهور. وتلك هى القنبلة الموقوتة التى يتحدث عنها إبن الأسد.

وبعبارات أخرى: إن من يقرر إنسحاباً من طرف واحد بدون إتفاقية مع سوريا، يجب أن يأخذ فى الاعتبار مخاطر التدهور العسكرى أمام سوريا. إننى لا أعلم ماذا دار بخلد باراك عندما أعلن قبل الانتخابات عن عودة أبنائنا من لبنان خلال عام، وفى إطار تسوية. ربما كان ذلك شعوراً سياسياً بأن ذلك ما يريد أن يسمعه الجمهور.

إن المشكلة هى أن التقدير السياسى لم يبرهن أو يثبت نفسه حتى الآن، والسؤال الثقيل والمخيف هو ما إذا كانت الرغبة الشديدة لدى باراك للوفاء بكلمته عن الانسحاب فى يوليو، فى إطار تسوية مع السوريين، سوف يؤدى به لأن يتنازل للسوريين فى مسألة خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧. إن تلك ستكون التراجيديا الحقيقية.

فى أعقاب اكتشاف الخديعة السورية

هاتسوفيه
١٩٩٩/١١/٥
هيئة التحرير

إن البيان القاطع الذى نشر مؤخراً على أيدى وزارة الخارجية الأمريكية و الذى يؤكد على أن إسرائيل لم توافق فى أى وقت من الأوقات على إعادة هضبة الجولان إلى سوريا، يثبت بصورة قاطعة أنه ليس هناك أساس لادعاءات دمشق من أن اسحاق رابين الراحل قد التزم بالانسحاب الكامل من هضبة الجولان السورية عند التوقيع على اتفاقية سلام بين الدولتين. وقد أكد المتحدث الأمريكى أنه لم يتم الاتفاق على شىء ولم يكن هناك أى اتفاق حول الانسحاب من هضبة الجولان.

وتجدر الاشارة إلى أن الرد القاطع من جانب الولايات المتحدة الأمريكية قد جاء فى أعقاب إعلان وزير الإعلام السورى الذى أدعى أن وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت لم تعترض خلال زيارتها الأخيرة لدمشق على موقف سوريا الذى يدعى أن إسرائيل التزمت بالانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من يونيه ١٩٦٧ مقابل السلام الشامل، ولم يكتف وزير الإعلام السورى بذلك،بل إنه إتهم حكومة باراك بأنها لم تفعل شىء من أجل كسر الجمود واستئناف المفاوضات من النقطة التى توقفت عندها.

ويؤكد الرد السريع للولايات المتحدة الأمريكية بصورة قاطعة البيانات المتكررة لإسرائيل من أنه لم يكن هناك أى التزام إسرائيلى بالانسحاب من هضبة الجولان. وليس هناك شك فى أن السوريين شعروا بالصدمة، حيث إنهار فجأة مبنى الورق الذى أقامته دمشق من أجل إثبات إن إسرائيل تتهرب من تنفيذ التزاماتها.

وهذا الكشف مهم لإسرائيل على اعتبار أنه يسد أفواه اليسار المتطرف الذى يعيش بيننا والذى تأثر أكثر من مرة بالمضى فى الطريق الذى سلكه اسحاق رابين الراحل والذى أدى به إلى السلام بين دمشق والقدس.

كذلك فإن البيان الأمريكى يدعم الموقف الإسرائيلى الذى يطالب باستئناف المحادثات مع سوريا بدون أى شروط مسبقة. وفى واقع الأمر فإن هذا هو الطريق الوحيد والمناسب والذى يمكن بواسطته إحراز تقدم نحو السلام. ويجب أن نعترف بأنه ليس من السهل التغلب على العداء الذى يفرق بين الدولتين منذ سنوات طويلة تتسم بحالة الحرب. ولكن من يتطلع نحو السلام يجب أن يعترف بحقيقة أنه لا يجب إجراء محادثات سلام تحت ضغط التهديدات، حيث أن التهديد لا يؤدى إلى السلام، بل إنه يؤدى إلى خضوع فحسب. ولا يمكن لإسرائيل أن تخضع لدمشق التى تشترط الانسحاب الإسرائيلى الكامل من آخر سنتيمتر فى هضبة الجولان مقابل اتفاق السلام - والمقصود بالانسحاب من وجهة النظر السورية أن يكون إلى الحدود التى كانت قائمة عشية نشوب حرب الأيام الستة. والقاعدة هى أنه عند إجراء محادثات سلام فإن الطرفين يجب أن يبديا استعداداً لتقديم تنازلات متبادلة لأنه بدون هذه التنازلات لا يمكن التقدم نحو الهدف المنشود.

لقد حان الوقت الذى يفهم فيه زعماء دمشق هذه الحقيقة والآن بالذات، بعد أن تم كشف الكذبة الكبرى التى روجوها والتى تقول أن حكومة رابين وافقت على الانسحاب الإسرائيلى إلى حدود ١٩٦٧ وتقسيم السيادة على بحيرة طبرية.

ولم يبق إذن إلا أن نأمل فى أن يبدأ السوريون فى فهم أن سياستهم لا تساهم فى دفع عملية السلام. وإذا كانوا يرغبون فى السلام فإن عليهم أن يستجيبوا للمطالب العادلة التى تطرحها إسرائيل والتى تطالب ببدء المحادثات بدون أى شروط مسبقة. وبالاضافة إلى ذلك فإنه يجب عليهم أن يكونوا على استعداد لتقديم تنازلات معينة فى هضبة الجولان لأنه بدون هذه التنازلات لا يمكن إحراز تقدم نحو السلام المنشود.

وفى النهاية، فإن البيان الذى أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية يضع الأمور فى نصابها السليم وسوف يساعد على بدء المحادثات بين إسرائيل وسوريا بدون شروط مسبقة. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل بعد أن تم كشف الخديعة السورية، ستسير دمشق على طريق السلام؟

ويجب الآن على الرئيس السورى حافظ الأسد أن يرد على السؤال السابق حيث أنه ينطوى على دفع عملية السلام بين دمشق والقدس. ويتوقع الإسرائيليون أن تفهم دمشق فى نهاية الأمر أن محادثات السلام يجب أن تجرى بنية سليمة وبدون وضع شروط مسبقة. وهذا هو الطريق الوحيد المؤدى إلى السلام.

الدائرة السورية لم تغلق

هاتسوفيه
١٩٩٩/١١/٨
بقلم/ موشيه إيشون

الدائرة السورية لم تغلق. وعلى الرغم من حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أكدت فى بيانها القاطع أن إسرائيل لم تلتزم بالانسحاب من هضبة الجولان. فإن واشنطن مستمرة فى الحفاظ على نافذة مفتوحة تطل على دمشق، وطبقاً للتقارير التى نشرت فى الأيام الأخيرة فإنه تتم دراسة امكانية عقد لقاء بين الرئيس الأمريكى بيل كلينتون والرئيس السورى حافظ الأسد.

ويفضل السوريون فى هذه المرحلة الحفاظ على حالة الهدوء

فيما يتصل باستئناف المفاوضات بتوسط طرف ثالث، بين دمشق والقدس.
بل إن السوريين قد أطلقوا في الفترة الأخيرة تصريحات متطرفة تجاه إسرائيل وذلك رداً على بيان الولايات المتحدة الأمريكية والتي أظهرت سوريا في ملابس الكاذب. ولكننا تعلمنا من التجربة أن كل ذلك لا يمكن أن يؤدي إلى وقف الاتصالات غير المباشرة بين واشنطن ودمشق وبين سوريا وإسرائيل.
وتجدر الاشارة إلى أن زيارة بشار الأسد لباريس في نفس توقيت زيارة رئيس الوزراء باراك، تشير إلى أن شيئاً ما سوف يحدث في الساحة الشرق أوسطية في كل ما يتصل بدفع عملية السلام بين القدس ودمشق. وحتى الآن مازالت الأمور في طي الكتمان، ولكن من المعتقد أنه في يوم من الأيام سوف نعرف مغزى العلاقة بين الزيارتين للعاصمة الفرنسية. وعلى أي حال فإن تقارب موعد الزيارتين يثير اهتماماً كبيراً على الساحة الدولية.
وهنا نجد أن هذا السؤال يطرح نفسه: هل حدث تغيير جوهري في موقف الرئيس السوري؟ إذا حكمنا وفقاً للأحداث التي حدثت في منتصف العام الأخير، فإنه لم يتبق إلا أن نسير إلى أن الأسد مستمر في تجاوز بندين في الوقت الذي تتداخل لديه الحرب مع السلام. ففي يوم من الأيام نجده يظهر بملابس رجل السلام وفي يوم آخر يرفع قامته ويلوح بسيوف الحرب

* * *

وقد زادت الأصوات المعادية لإسرائيل وارتفعت في دمشق في الأسابيع الأخيرة حيث ذكرت صحيفة الحياة أن خبراء الإعلام يفكرون في محو كلمة إسرائيل من القاموس. وهم يستخدمون عبارة "رئيس الكيان المعادي" بدلاً من رئيس حكومة إسرائيل"، وتدعي الصحيفة أن باراك مستمر في اتباع سياسة سلفه بل ويبدو أسوأ منه.
وتقول صحيفة تشرين أنه لهذا السبب عادت كلمة حرب إلى القاموس في كل ما يتصل بدولة إسرائيل والتي تسمى في وسائل الإعلام "فلسطين المحتلة".
ومن المعروف أن خبراء الشئون السورية يضعون تقديراتهم حسب عناوين الصحف السورية، ولكن على الرغم من ذلك لا يجب أن نولي أهمية كبيرة لهذه العناوين، ولكن يجب دراسة الأمور حسب الحقائق في أرض الواقع. ومن المعروف أيضاً أنه ليس من السهل كشف هذه الحقائق ولكنها تعبر فقط عن الواقع.
وقد عرفنا مؤخراً من خلال زيارة بشار الأسد لباريس ومن خلال الاشارات التي صدرت من البيت الأبيض أن هناك احتمالاً لعقد لقاء بين الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وبين الرئيس السوري حافظ الأسد.
وهناك قاعدة معروفة وهي أن كل شيء ممكن ومحتمل في السياسة، بل إن المستحيل ممكن أيضاً. وهذه ليست نكتة، بل إن هذا هو الواقع في الساحة السياسية الدولية وخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط. ولم يتبق إلا أن نتابع بأعين ثاقبة ما يحدث من وراء الكواليس حتى نفهم ما يحدث حولنا.
ولن نشعر بالدهشة إذا اتضح في يوم من الأيام أنه تم استئناف المحادثات مع سوريا بدون شروط مسبقة ولكن في أعقاب الاشارات من جانب إسرائيل بأنها على استعداد للانسحاب من بعض الأجزاء في هضبة الجولان مقابل السلام.
وفي واقع الأمر، فإن كل شيء مرهون بحافظ الأسد، ولكن هل سيجعل موقفه أكثر مرونة ويوافق على إجراء مفاوضات على أساس تنازلات متبادلة؟
هذا هو أهم سؤال يتكرر في كل مناسبة، فيما يتصل باستئناف المحادثات مع سوريا، ولكن الحقيقة هي أننا حتى الآن لم نتلق إجابة واضحة من دمشق. والأسد مازال يصر على مواقفه بشأن الانسحاب الإسرائيلي الكامل وحتى آخر سنتيمتر، حيث تقول دمشق أن هذا شرط لا يمكن التنازل عنه.
ولكن هل هذا شرط لا يمكن التنازل عنه فعلاً؟ هذا السؤال يطرحه المسئولون في القدس وفي واشنطن. وتنقسم الآراء في هذا الصدد، حيث هناك من يعتقد في إمكانية التوصل إلى حل وسط يكون مقبولاً لدى الطرفين، وهناك من يدعي أن الأسد ليس على استعداد أو غير قادر على التنازل عن أي شبر من الأرض السورية بعد أن حصلت مصر على كل شيء وحتى آخر سنتيمتر بما في ذلك الانسحاب الإسرائيلي الكامل من شرم الشيخ.

* * *

وتجدر الاشارة إلى أن الرئيس الفرنسي شيراك يقف إلى جانب السوريين، وهو يؤيد علانية مطالب الأسد بشأن الانسحاب الكامل من هضبة الجولان. وفي المقابل فإن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون يميل إلى تأييد إجراء تعديلات طفيفة في الحدود الفاصلة بين إسرائيل وسوريا والتي تضمن الفصل بهدف عدم حدوث مواجهة لا تتوقف بين القدس ودمشق.
ومن المعروف أن إسرائيل تميل إلى التوصل إلى حل وسط في هضبة الجولان، على الرغم من أن هناك من لا يقبل هذا الكلام. وهناك أغلبية تصل إلى ٦٠٪ تعتقد أنه محظور على إسرائيل الانسحاب من هضبة الجولان على اعتبار أن الهضبة تشكل جداراً أمنياً لدولة إسرائيل. ويعتمد المستوطنون اليهود في الجولان على ذلك. وهم يأملون في أن ترفض أغلبية الشعب أي اقتراح يعتمد على الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان.
ويميل إيهود باراك إلى تقديم "تنازلات مؤلمة" حسبما يقول من أجل التقدم نحو السلام، ولكنه حتى هذه اللحظة لم يفكر في خريطة الانسحاب. وهناك من يقول أنه على استعداد للانسحاب حتى الحدود الدولية التي كانت قائمة في عام ١٩٤٨ عند قيام دولة إسرائيل. وهناك من يعتقد أنه في يوم من الأيام سيوافق باراك على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان.
وفي هذه الأثناء فإن الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة في اتصالاتها مع دمشق من أجل العمل على استئناف المحادثات بدون شروط مسبقة.
والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ماذا جاء في رسالة الرئيس الأسد إلى الرئيس الفرنسي والتي سلمت بالأمس على أيدي إبن الرئيس السوري بشار الأسد؟
وفي أعقاب اللقاءين في باريس مع إبن الرئيس الأسد ومع رئيس وزراء إسرائيل ربما يمكن أن نعرف: هل تم فتح نافذة يمكن من خلالها إحراز تقدم في عملية السلام؟

◆ ترجمات عبرية ◆

٢ المياه: الأزمة القادمة

تفاقم أزمة المياه فى عام ٢٠٠٠

هآرتس ١٥/١١/١٩٩٩
هيئة التحرير

إن توافر المياه فى إسرائيل يعتمد أساساً على سحب المياه من الخزانات الجوفية بواسطة عمليات الحفر. وخزانات المياه الجوفية تحتوى على كميات محدودة من المياه وأى تجاوز للكمية التى يتم سحبها سوف يؤثر على نوعية هذه المياه وجودتها.
وتجدر الاشارة إلى أن حجم كميات المياه المسموح بسحبها يتناسب مع حجم أو كمية المياه التى تعود مرة أخرى إلى هذه الخزانات، أى حوالى ١,٨ مليار متر مكعب فى العام. وحوالى ١,٦ مليار متر مكعب من هذه الكمية يأتى عن طريق الأمطار وأما الباقى فإنها مياه معالجة (خاصة مياه الصرف). وبسبب القحط الشديد هذا العام وبسبب توقعات الأرصاد الجوية من أن كميات الأمطار هذا الشتاء ستكون أقل بنسبة ١٥٪ عن متوسط الأمطار السنوى فإن لجنة التشغيل فى هيئة المياه تتوقع أن تصل كمية المياه الصالحة للاستهلاك من مصادر المياه المتجددة فى إسرائيل إلى حوالى١,٣٥ مليار متر مكعب.
وتجدر الاشارة إلى أن الشتاء الجاف ١٩٩٨ - ١٩٩٩ قد أكد أن العجز فى المياه فى إسرائيل سوف يتزايد. وسوف يتفاقم أيضاً حتى فى السنوات التى تتسم بسقوط أمطار وذلك بسبب الطلب السريع للمياه فى المنازل وهى الزيادة التى تنبع أيضاً من المعدل السريع لزيادة عدد السكان فى إسرائيل والذى يعتبر من أعلى المعدلات فى العالم.
ويكمن الحل على المدى الطويل لمشكلة نقص المياه فى إسرائيل فى تحلية مياه البحر. ولكن تكلفة تحلية مياه البحر حتى بواسطة المنشآت الضخمة سوف تتراوح ما بين ٦٠ - ٧٠ سنت للمتر المكعب أى ثلاثة أضعاف تكلفة استخراج المياه الصالحه للشرب. ولذلك فإن أى إمكانية لاستخراج مياه صالحة أخرى بتكلفة منخفضة يجب أن تدرس بالجدية اللازمة.

حل أزمة المياه يكمن فى استيراد مياه من تركيا بالسفن

يديعوت احرونوت
٢١/١١/١٩٩٩
بقلم/ ايتامار ايخنر

ثمة تقدم كبير فى الاتصالات بين إسرائيل وتركيا حول استيراد مياه من تركيا، حيث طلب وزير الخارجية دافيد ليفى من رئيس الوزراء إيهود باراك إجراء مناقشات عاجلة للوزراء من أجل إصدار قرار مبدئى فى هذا الصدد. وقد قامت وزارة الخارجية فى الفترة الأخيرة بإجراء تقييم للموقف.

وكان اقتراح استيراد المياه من تركيا قد طرح لأول مرة بواسطة الرئيس التركى سليمان ديميريل ووزير الخارجية إسماعيل جيم خلال زيارتهما لإسرائيل قبل أشهر معدودة. ومنذ ذلك الحين توجه طاقم من وزارة الخارجية إلى تركيا وأجرى مناقشات هناك مع كبار المسئولين الأتراك. وفى المقابل ناقش رئيس الوزراء ووزير الخارجية هذا الأمر مع نظرائهما فى تركيا، وبلورت وزارة الخارجية توصية وعرضتها على القيادة السياسية لاختيار القناة التركية لعدة اعتبارات:

* الأهمية السياسية: إن صفقة المياه سوف تدفع العلاقات الإسرائيلية التركية نحو الأمام وخاصة على المستوى الاستراتيجى. كذلك فإن استيراد المياه سيكون له آثار ايجابية على العلاقات بين إسرائيل وبين الأردن والفلسطينيين.

* احتياجات الطوارىء: أظهرت الدراسة التى أجرتها وزارة الخارجية أن استيراد المياه من تركيا هى أسرع وسيلة لمواجهة مشكلة الجفاف. وهناك من يعتقد أن الاستعدادات لنقل المياه من تركيا سوف تستغرق حوالى عام. هذا فى مقابل انشاء مشروع تحلية المياه والذى من المتوقع أن يستغرق بناءه حوالى عامين.

* الجدوى الاقتصادية: أظهرت دراسة وزارة الخارجية أن نقل المياه من تركيا إلى إسرائيل أكثر وفراً من تحلية مياه البحر. وعلى الرغم من ذلك فإن الوزارة توصى بإجراء دراسة متعمقة لجدوى الصفقة. وقد بدأ طاقم حرفى برئاسة ناح كينرتى المسئول فى دراسة الموضوع.

* الخيار الأردنى: وتجرى الأردن أيضاً اتصالات مع تركيا لشراء مياه .. ففى لقاء مع نظيره الأردنى عبدالاله الخطيب عرض ليفى التعاون فى هذا الشأن. واتفق الاثنان على أن يتوجه مدير عام وزارة الخارجية ايتان بن تسور عن قريب إلى الأردن من أجل عرض الدراسة التى أجريت فى هذا الشأن. وهناك احتمال لعقد "صفقة دائرية" أى أن يشارك الأردنيون فى شراء المياه من تركيا وتزودهم إسرائيل بالمياه من بحيرة طبرية وتستخدم المياه المستوردة من تركيا. وقد حاول الوزير ليفى إقناع نظيره الأردنى بأن التكلفة لن تكون كبيرة للغاية.

وتجدر الاشارة إلى أن وزير الزراعة حاييم أورون قد صرح أنه لا يعترض من ناحية المبدأ على استيراد مياه من تركيا ولكنه يعتقد أن هذا مجرد حل مؤقت فحسب. وأضاف أورون قائلاً: "أن هذا لا يعتبر بديلاً لايجاد حلول طويلة المدى مثل تحلية مياه البحر وإعادة معالجة مياه الصرف واستخدامها فى الزراعة".

٣ إســرائيل/ مــصــر

تقديران للمخابرات

هآرتس ١٢/١١/١٩٩٩
بقلم/ زئيف شيف

أى مؤرخ سوف يدرس فى المستقبل تقديرات المخابرات المصرية والإسرائيلية حالياً سوف يتوصل إلى نتيجة مؤداها، أن الطرفين قد نظرا كل للآخر على أنه مصدر تهديد كبير قد يأخذ أبعادا خطيرة. يجب أن ننتبه إلى الشكل الذى تنظر به المؤسسة العسكرية المصرية لإسرائيل. هذه النظرة أخف وطأة من تلك التى تنظر بها وزارة الخارجية المصرية برئاسة عمرو موسى، الذى لا يكف عن إيذاء إسرائيل. ليست المشكلة فى نظر المصريين مجرد سلاح نووى فقط، الذى يزعمون بوجوده لدى إسرائيل. حيث أن هذا الفكر لم يمنع الجيش المصرى من دخول حرب عيد الغفران عندما رأى ضرورة عليا بأن يخوض تلك الحرب.

يشير الإصبع المصرى حاليا إلى القدرة العسكرية التقليدية لإسرائيل. يقول المصريون أن الفجوة بينهم وبين إسرائيل قائمة أيضاً فى المجال العسكرى التقليدى. ويزعمون أن الثقة الذاتية لإسرائيل والاحساس بتفوقها العسكرى، والذى يعتمد أيضاً على الاعتقاد بأنها فى جميع الأحوال سوف تحظى بحماية تامة وبدون شروط تقريباً من جانب الولايات المتحدة، سوف يدفعان بها إلى التطرف والعدوان ضد العرب. لذلك فإن من بين أهداف مصر تحقيق توازن فى علاقات القوى. وتتركز جهودهم الإعلامية على الولايات المتحدة، المسئولة، فى رأيهم، عن عدم توازن القوى.

بمفاهيم كثيرة يعتبر ذلك تقديراً استخبارياً مصرياً سطحياً، لا يضع فى الحسبان التغييرات الاجتماعية والسياسية التى تحدث فى إسرائيل. مع هذا، لا يجب أن نرفض المشاعر المصرية حتى لو بدت مبالغ فيها. وبالنسبة للتقدير الإسرائيلى: منذ أسبوعين نشر فى إسرائيل أن وزير الدفاع المصرى، محمد طنطاوى، قد صرح بأنه يجب على الجيش المصرى أن يضع فى الحسبان نشوب حرب مع إسرائيل لو مست المصالح الحيوية لبلاده. وقد سارع سفيرا مصر لدى إسرائيل وواشنطن بتكذيب هذا الخبر. قال طنطاوى للأمريكيين، إنه لم يصدر عنه مثل هذا التصريح، وفى إسرائيل امتنعوا عن تناول تفاصيل الموضوع ولكن يؤكدون، أنه لا اختلاف فى التقدير بأن مصر تبنى قدرة هجومية وأن مصر ترى فى إسرائيل تهديداً وعدواً كبيراً. يكفى أن نقارن بين سلاح الطيران المصرى حاليا، وقدرته على الاختراق لمدى طويل جداً فضلاً عن قدرته الكبيرة على الاصابة، وبين قدرته عام ١٩٧٣، عندما كان مزودا بطائرات روسية. نفس الأمر ينطبق على سلاح البحرية المصرى.

يقول الرأى الأمريكى أن التقدير الإسرائيلى سطحى جداً لأنه يكتفى بإحصاء عدد الأسلحة. الأمريكيون بالذات لا يهتمون بالقدرة الحرفية المصرية. ويقولون أنه من الخطأ النظر إلى مصر على أنها مصدر تهديد. إسرائيل من جانبها لا تنسب وجود نوايا عدوانية لمصر، ولكنها تضع فى الحسبان تغييرات محتملة فى المستقبل وانضمام مصر إلى تحالف عدوانى ضدها.

هناك انطباع بأنه لدى الأمريكيين أمور يتهاونون فيها. مثلا، علاقات مصر العملية فى مجال الصواريخ مع كوريا الشمالية، فى الوقت الذى تعيش واشنطن مواجهة مع هذه

الدولة، وبخاصة فى مجالات الصواريخ والمجال النووى. فى الماضى وضعت واشنطن شركتين مصريتين فى قائمة المقاطعة بسبب خرق معاهدة بيع تكنولوجيا الصواريخ. فى شهر أكتوبر كشفت مجلة واشنطن تايمز، أنه قبل ثلاثة شهور كشفت المخابرات الأمريكية أن كوريا الشمالية قد أرسلت عن طريق شركة صينية فى هونج كونج معادن وأجزاء صواريخ سكاد لمصر.
من الواضح أن أسلوب الولايات المتحدة متأثر برغبتها فى تحسين علاقاتها مع مصر ولأنها المورد الرئيسى لأسلحتها. كذلك يساعد الأمريكيون فى تدريب الجيش المصرى عبر إشراكه فى مناورات كبيرة. لقد اقترحوا حقا أن تتم دعوة مراقب إسرائيلى للمناورة الكبرى الأخيرة التى تمت فى مصر، وشاركت بها دول عربية أخرى وكذلك انجلترا وفرنسا، ولكن المصريين لم يحاولوا الرد على هذا الطلب.

الضحك بصوت عال

هاتسوفيه ٨/١٢/١٩٩٩
بقلم/ شاؤول شيف

لاشك أن مشكلة تعامل السياسيين الذين يؤثرون على كبار العسكريين بجيش الدفاع هى مشكلة من أكبر المشاكل. وأقصد بذلك صمتهم إزاء تعاظم التسلح المصرى والجهد الكبير الذى يبذل فى مصر على الصعيد الهجومى أمام جيش الدفاع، وأنا أستضيف هنا مصدراً مطلعاً فى هذا المضمار، حتى لا أكون ضمن الصامتين.

*** هل سيهب الشر من الجنوب؟**

تقول الاسطورة، أنه فى أحد اجتماعاته فى "القيادة"كوزير للدفاع نظر عزرا فايتسمان إلى خريطة انتشار جيش الدفاع، وقد فوجىء بأن قواتاً كثيرة محتشدة على طول الحدود الجنوبية. لماذا ذلك؟ - سأل أحد الضباط - ألم يتم التوقيع على معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وبالتالى فلا داع لحشد قوات وإنفاق الأموال فى مكان لا يتوقع أن تنشب به الحرب. ويبدو أنه لم تكن لدى الضباط الكبير إجابة مناسبة، ولذلك أصدر فايتسمان أوامره بتخفيض حجم القوات الإسرائيلية، على طول الحدود مع مصر ونقل القوات إلى الحدود الشمالية. وسواء حدثت هذه الواقعة أو لم تحدث، فإن حجم القوات العسكرية المقاتلة الموجودة على طول الحدود المصرية يمثل الحد الأدنى بشكل مثير للقلق.
فى مارس ١٩٩٦، فى خطاب للجنود المصريين، كشف وزير الدفاع المصرى عن الهدف النهائى للجيش المصرى حيث قال: "إن جيشنا العظيم يزداد قوة عاماً بعد عام، وأمامنا عدو واحد فقط سوف نوجه إليه أسلحتنا، وهوالعدو الصهيونى. سيأتى يوم بإذن الله نهاجم فيه بسرعة أعداء الأمة العربية وتصدق مقولة: "سيقول الحجر: أيها المسلم، هناك يهودى يختبىء ورائى - أقدم واقتله".
أى أن السلام هو وسيلة لتخدير العدو الصهيونى، وكما رأينا فى السنوات الأخيرة فإن الصهاينة قد غفلوا فعلا.
طبقاً لمصادر أجنبية يضم الجيش المصرى ٤٥٠ ألف جندى نظامى ومئات الآلاف من الاحتياط، وحوالى ٣٥٠٠ دبابة موزعة على أربع فرق مدرعة وأربعة ألوية مستقلة و٥٤٠٠ مجنزرة و٢٥٠٠ قطعة مدفعية، و٥٠٠ طائرة مقاتلة وحوالى ٢٣٠ هليوكوبتر هجومية، وثلاثة ألوية كوماندوز وعشرات الصواريخ أرض/أرض، وهذه ليست إلا قائمة جزئية.
أغلب هذه القوات محتشدة أساساً على حدود السلام - أى الحدود الإسرائيلية - فى صورة سبع فرق. تضع إسرائيل على هذه الحدود وحدات معدودة فقط، بدون مدرعات ومدفعية سريعة الرد، ومنظومة دفاعية تعتمد على سلاح المخابرات العسكرية فقط. الشىء المثير للقلق هو ذلك التحسن الذى طرأ على مجال المخابرات - بكافة عناصرها - فى الجيش المصرى.
فى السنوات الأخيرة تم الحصول على وسائل حديثة لالتقاط اشارات الراديو والرادار للحصول على معلومات عن جيش الدفاع وما يحدث فيه.
يبذل الجيش المصرى جهوداً للحصول على معلومات عن طريق وسائل بشرية، مثل العملاء وجنود الوحدات الخاصة الذين يتسللون إلى الأراضى الإسرائيلية. طبقاً لتقارير أجنبية، منذ عدة سنوات تم القبض على مجموعة مخابرات مصرية فى قاعدة سرية بوسط البلاد، وكانت قد قضت فى القاعدة عدة أيام.
فى أعقاب التوقيع على "معاهدة السلام" قدمت الولايات المتحدة أموالاً كثيرة لمصر، والمفاجأة أن مصر لا تنفق هذه الأموال لحل مشكلة البطالة التى تمثل حوالى ٢٠٪ من مواطنيها، وإنما من أجل تحسين جيشها بالذات.
بدءاً من منتصف الثمانينات تقوم مصر بتحويل تدريجى

لأسلحتها من أسلحة شرقية إلى أسلحة غربية وأفضل نموذج يدل على هذا التغيير يظهر فى سلاح المدرعات المصرى: حاليا من بين أربع فرق مدرعة توجد واحدة فقط ذات تسليح شرقى (طراز T)، أما فى باقى الفرق فيمكن أن نجد طراز M60 A1، وهى دبابات أمريكية تخدم فى الجيش الإسرائيلى أيضاً، وطراز الابرامز، وهى دبابات أمريكية حديثة ذات قدرات عالية.
إضافة إلى "ثمار" السلام التى تجسدت فى شكل أسلحة حصلت عليها مصر فى أعقاب موافقتها على اقامة سلام مع إسرائيل، تعقد سنوياً مناورات مشتركة مع وحدات من الجيش الأمريكى والبريطانى. أثناء هذه المناورات يطلع المصريون على أسلحة وأساليب قتالية لم تكن تعرفها الدول العربية. والسذج فقط هم الذين يعتقدون أن مصر لا تنقل هذه المعرفة إلى صديقاتها العربيات "احباء إسرائيل".
لقد تم إسكات نائب رئيس الأركان السابق، ماتان فيلنائى، الذى وصف مصر بأنها إحدى الدول التى تشكل خطورة على دولة إسرائيل، وذلك حتى لا يتسبب فى توتر لا لزوم له مع المصريين.
ولكن مؤخراً جداً انضم إلى فيلنائى المزيد من مسئولى الدوائر العسكرية الذين يؤمنون بأن نشاط المصريين فى السنوات الأخيرة لا يدل على نوايا السلام، على أقل تقدير. يقول بعض من هؤلاء، انه لا يجب الاعتماد فقط على التخدير الاستخبارى وعلى صحراء سيناء التى تفصل بين القوات وتوفر وقتاً للتأهب الكبير نسبياً إذا بدأ المصريون الحرب.
لم يتم بعد، نشر المزيد من القوات فى تلك المنطقة، ولكن وحدات المخابرات المختلفة تعمل بيقظة واهتمام أكثر لم يحدث فى الساحة المصرية.
أن ما ينشر فى مصر ويربط الموساد بتحطم الطائرة المصرية والنداءات المتكررة من جانب شخصيات مصرية لاعادة النظر فى الاتفاقيات مع إسرائيل يقتضى - بدون شك - إعادة ترتيب جادة للبيت فى كل ما يتعلق بالموضوع المصرى.

هاتسوفيه ١/١٢/١٩٩٩
مقال افتتاحى

هل هو تغيير إيجابى ؟

أعلن وزير التنمية الاقليمية شيمون بيريز فى اجتماع الحكومة فى بداية الأسبوع، أنه يشعر بوجود تغيير للأفضل فى سياسة مصر تجاه إسرائيل. فى اعتقاده، هناك الآن رغبة للمزيد من التعاون مع إسرائيل وخلق مناخ من الثقة والنتيجة هى عدة اتفاقات للتعاون الاقتصادى وعلى رأسها امكانية استيراد غاز طبيعى من مصر إلى إسرائيل. من الواجب أن نسجل كلام شيمون بيريز فى المفكرة، فربما ما يرونه من هناك لا يرونه من هنا.
صحيح أن شيمون بيريز ظهر فى صور مع رئيس مصر وهو يضحك بملء شدقيه، والانطباع يقول أنه يريد أن يخلق مناخا طيباً، خاصة فى كل ما يتعلق بما يرى ويسمع فى العالم الغربى، لماذا هذا؟
لقد علمنا رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، أنه عندما تحين زيارة شخصية أمريكية هامة للمنطقة، أو يكون هناك اجتماع لبحث ميزانية السلطة الوطنية. يتم اعتقال مسئولى حماس ويتم اكتشاف معامل إعداد العبوات الناسفة والانتحاريين وما أن يتم تحقيق الهدف الفلسطينى، حتى يتم الافراج عن المعتقلين. و"الباب الدوار" يدور مرة أخرى ويضحك رفاقه من الإسرائيليين والأمريكيين السذج.
هذه الصورة تنطبق تماما على مصر، ووفقاً لذلك تمت مرة أخرى استغلال شيمون بيريز بسخرية من أجل تحقيق الهدف المصرى الملح حاليا.
تتفاوض مصر مؤخرا بجدية مع الألمان لشراء معدات عسكرية متطورة من أجل استكمال التأهب فى البحر والجو والبر فى مواجهة جيش الدفاع. تخشى مصر أن تحوول إسرائيل دون الحصول على هذه المعدات ولذلك تم اختيار شيمون بيريز حتى يبشر العالم بأن صفحة جديدة قد فتحت فى العلاقات المصرية - الإسرائيلية وعناوين الصحف تفعل الباقى.
إن قصة الغاز قصة طويلة وكل يوم نسمع عن أسباب ومبررات لا تنتهى. منذ عدة أيام أعلن مدير شركة الغاز المصرية، إنه يجب دراسة الموضوع من جديد، من الجانب السلبى بالطبع، والآن جاء الساحر وجاء شيمون بيريز كى يغير القرار ويبيعون لنا الوهم بأن مصر تدرس الموضوع بشكل ايجابى. يجب على رئيس الوزراء ووزير الدفاع أن ينتبه لما يحدث على حدودنا الجنوبية وألا يتأثر بقصص شيمون بيريز لأن المصريين يستخدمونه من أجل مصلحتهم. تتأهب مصر لاحتمال الدخول فى حرب ضد إسرائيل وليس لمحاربة الفقر هناك. كل شيء مجند لهذا الهدف ولا يجب أن نحذر أنفسنا ولو لثانية واحدة. وكلما اتسعت ابتسامة مبارك كلما ازداد اقتراب الخطر.

روح جديدة من القاهرة

معاريف ٢٨/١١/١٩٩٩
مقال افتتاحي

وفقا للمواقف الأخيرة لزعماء مصر يبدو أن مصر بدأت في تغيير النغمة الانتقادية وأحيانا المتصلبة التي تميز بها الموقف المصري تجاه إسرائيل في السنوات الأخيرة. فقد طرح عمرو موسى اقتراحات حلول وسط في المسألة الإسرائيلية - السورية. وفي نهاية الأسبوع التقى مبارك مع شيمون بيرير لبحث مشروع المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط، والذي سيعقد في القاهرة في مارس ٢٠٠٠. وهذا المؤتمر يعتبر علامة واضحة على تغيير الريح التي تهب من القاهرة. في سنوات سابقة كان هذا المؤتمر يمثل علامة على اندماج إسرائيلي في المنطقة، حتى لو لم يؤد إلى دفعة اقتصادية مؤثرة. فقد كان فرصة مفيدة لتنمية العلاقات الاقتصادية والشخصية بين زعماء من أغلب الدول العربية وإسرائيل. في المؤتمر الذي عقد في قطر منذ ثلاث سنوات، غاب المصريون احتجاجا على سياسة حكومة نتنياهو في مفاوضات تنفيذ اتفاقيات أوسلو. ومنذ ذلك الحين لم تجتمع مؤتمرات أخرى. اليوم كما قلنا هناك علامات تدل على التغيير، والذي تسبب فيه ضغط أمريكي مكثف، وتغيير الروح والفعل في عهد حكومة باراك. كذلك تسهم في هذا التغيير حقيقة أن رئيس الوزراء باراك يجري اتصالات تليفونية مستمرة مع مبارك ويطلعه على التطورات التي تشهدها المفاوضات، وهو ما لم يتم في عهد رئيس الوزراء السابق

الولايات المتحدة الأمريكية تعرض على مصر استئناف المسار المتعدد الأطراف

هآرتس ٨/١١/١٩٩٩
بقلم/ الوف بن

طرحت الحكومة الأمريكية اقتراحاً جديداً في نطاق جهودها لاستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف والتي جمدت بسبب معارضة مصر. وطبقاً للاقتراح فإنه يجب إعادة اكتشاف المسار المتعدد الأطراف والتركيز على احتياجات ومصالح دول المنطقة من أجل أن يتفق هذا المسار مع الواقع الجديد، حسبما يقول مسئول كبير في الحكومة الأمريكية.

وطبقاً للتقارير التي وصلت إلى إسرائيل، فإن الاقتراح الأمريكي قد طرح مؤخراً في لقاء بين مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط مارتين أينديك وبين وزير الخارجية المصري عمرو موسى. وقد امتنع المصريون عن إعطاء رد ملزم.

ويأمل المسئولون في الحكومة الأمريكية في أن تساعد الصيغة الجديدة في استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف. وترفض مصر استئناف هذه المفاوضات بدعوى أنه يجب انتظار استئناف المفاوضات مع سوريا، هذا على الرغم من أن السوريين لم يشاركوا في المفاوضات المتعددة الأطراف في أي وقت من الأوقات.

ويعتقد الأمريكيون أن المصريين يستخدمون سوريا كذريعة ولرفض استئناف المحادثات بسبب رغبتهم في وقف عمليات التطبيع. وأوضح أينديك في اللقاء الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أن الحكومة الأمريكية سوف تستمر في ممارسة الضغط على مصر لاستئناف المحادثات المتعددة الأطراف، ولكنها سوف تمتنع في الدخول في مواجهة جبهوية مع القاهرة في هذا الصدد.

وتجدر الاشارة إلى أن المفاوضات المتعددة الأطراف قد بدأت في شهر يناير ١٩٩٢ وكانت تهدف إلى تهيئة المنطقة لفترة ما بعد تحقيق السلام بين إسرائيل وبين جيرانها. وتدور المفاوضات في لجنة توجيه وفي خمس مجموعات عمل وهي التنمية الاقتصادية والبيئة والمياه واللاجئين وضبط التسليح.

والنشاط في معظم هذه اللجان (باستثناء ضبط التسليح) قد استمر في السنوات الأخيرة على المستوى الحرفي وفي لقاءات غير رسمية ولكن اللجان لم تجتمع بكامل أعضائها.

وكان آخر لقاء غير رسمي في نطاق المفاوضات المتعددة الأطراف قد عقد في الشهر الماضي في طوكيو على هامش مؤتمر الدول المانحة للسلطة الفلسطينية، ولم تعترض مصر بل إن مندوبيها قد شارك في اللقاء، ولكن القاهرة أعلنت أنها لن توافق على المشاركة في أي لقاء رسمي ذي مغزى سياسي، ولكنها سوف تشارك فقط في المحادثات على مستوى الخبراء.

وأما إسرائيل من جانبها فإنها تعترض على ذلك وقررت عدم المشاركة بعد ذلك في لقاءات "الأبواب الخلفية".

وقد سعت الولايات المتحدة إلى استئناف المحادثات المتعددة الأطراف بعد إتفاقية شرم الشيخ من خلال مجموعات العمل الأربع "المدنية" وفي لجان التوجيه. وتقرر عدم استئناف محادثات ضبط التسليح في هذه الأثناء، واقترحت الولايات المتحدة البدء في حوار إسرائيلي مصري بين السفراء الجدد في واشنطن دافيد عيفري ونبيل فهمي اللذان رأسا وفدي بلديهما في محادثات ضبط التسليح قبل وقفها في عام ١٩٩٥.

وقد نسفت المفاوضات في ذلك الوقت بسبب رفض إسرائيل مناقشة نزع السلاح النووي ورفض مصر تأجيل المناقشات النووية إلى المستقبل البعيد.

رجل الأحلام

يديعوت احرونوت
٦/١٢/١٩٩٩
بقلم/ دافيد بر - ايلان

يقولون عن شيمون بيريز أنه يفكر بعمق وأحياناً يصفوه بأن أمله هو أن يثبت أن أى حلم قومي قابل للتحقيق على الفور. فإذا كنا نرغب فى السلام مع الفلسطينيين فإن الطريق لذلك هو أن نمنحهم دولة فى الضفة الغربية وأن يكون هناك اتحاد فيدرالى مع الفلسطينيين والأردنيين وأن تدمج جيوش المنطقة فى حلف على غرار حلف شمال الأطلنطى وأن نحول منطقة الشرق الأوسط إلى اتحاد مثل الاتحاد الأوروبى، وأما إذا كنا نريد اقتصاداً منتعشاً، فإنه يجب عقد مؤتمر دولى وأن نبادر ببلورة مشروعات مشتركة وأن نجذب المستثمرين والمساهمين ونحول المنطقة إلى جنة عدن.

وليس من الغريب أن بيريز يحظى بشعبية كبيرة فى العالم .. ومن لا يرغب فى تحقيق كل هذه الأحلام؟ ولكن المشكلة هى أنه منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو لم يتم تحقيق أى شيء باستثناء نقل بعض المناطق إلى أيدى الفلسطينيين، فى الوقت الذى تعمل فيه مصر بكل قوتها ضد إسرائيل بهدف واضح وهو إضعافها "وإعادتها إلى حجمها الطبيعى".

كذلك فإن النشاط الاقتصادى قد وصل إلى أدنى حد له، وحتى بيريز نفسه يعترف الآن بأن فكرة الشرق الأوسط الجديد قد أثارت المخاوف فى نفوس العرب الذين اعتقدوا أن هذه الفكرة ليست إلا مؤامرة للسيطرة على اقتصادهم وإبعادهم.

ولكن بيريز لم ييأس، فقد زار مصر فى الأسبوع الماضى وتجول فى مصنع دلتا للمنسوجات (هذه هى الصادرات الوحيدة من إسرائيل لمصر ألا وهى توفير فرص عمل للمصريين) وعرض على الرئيس مبارك المشاركة فى مشروعات تنمية إقليمية تساهم فيها الاستثمارات الأوروبية والأمريكية بـ ١٢ مليار دولار. ووعد بيريز أيضاً بجذب المستثمرين لتنفيذ هذا المشروع وخاصة المستثمرين فى مجال الهاى تيك.

وكانت هذه المشروعات قد طرحت فى مؤتمر الدار البيضاء، ولكن كتاب المشروعات الاقليمية الذى عرضته مصر فى ذلك الوقت لم يكن به أى ذكر لإسم إسرائيل. والآن يعتقد بيريز أن نظرة مبارك قد تغيرت وكذلك علاقته بإسرائيل، حيث أن الرئيس المصرى يدرك الفجوة الصناعية الكبيرة بين دولته (عدد السكان ٦٠ مليون ولا تزيد الصادرات الصناعية عن ٣ مليار دولار فى العالم) وأما إسرائيل (عدد السكان الذى لا يزيد عن ستة ملايين) فإن صادراتها الصناعية تزيد خمسة أضعاف عن الصادرات المصرية ولذلك فهو على استعداد لإبداء قدر من الانفتاح تجاه إسرائيل.

ولا بأس من وجود هذه الأحلام حتى إذا لم تتمخض عن شيء حسبما يقول أنصار بيريز. ويضيفون أن ذلك سيؤدى على الأقل إلى تحسين صورة إسرائيل كدولة ترغب فى السلام ولكن هناك ثمن لترويج الأحلام فى المنطقة التى نعيش فيها مثل منح مبارك شرعية فى الولايات المتحدة الأمريكية وحث الحكومة الأمريكية على أن تحول لمصر مساعدات عسكرية كبيرة تحتوى على أنواع من الأسلحة أكثر تطوراً وتقدماً من الناحية التكنولوجية من تلك الموجودة فى أيدى إسرائيل.

وفى نفس الوقت فإنه لم يحدث أى تغيير فى علاقة مصر مع إسرائيل على الرغم من وعود مبارك، فهى مازالت الدولة الرائدة فى العالم فى ترويج الدعاية المضادة لإسرائيل والمعادية للسامية. وكانت الصحافة القومية فى مصر قد اتهمت الموساد مؤخراً بمسئولية تحطم طائرة شركة مصر للطيران. وقبل شهرين وبينما كان الجيش المصرى يجرى تدريبات مشتركة مع جيش الولايات المتحدة الأمريكية أرسل وزير الدفاع محمد حسين طنطاوى برسالة إلى رئيس الأركان المصرى يقول فيها: "يجب أن نكون على أهبة الاستعداد للحرب مع إسرائيل"، والسؤال الآن هو: هل هناك بديل لأسلوب شيمون بيريز؟ الاجابة هى أنه يجب أن تكون التنمية الاقليمية مرهونة بتطبيع العلاقات، فطوال سنوات السلام العشرين مع مصر أدركت إسرائيل أن تنازلها عن بنود التطبيع والتى تم التوصل إليها بعد جهد كبير وإصرار خلال المفاوضات مع السادات قد ساعد مصر على تجاهل التزاماتها والشعور بأن الثمن الذى كانت تأمل فيه مقابل اتفاقية السلام، ألا وهو المساعدات الأمريكية الكبيرة، سوف تحصل عليه سواء كان هناك تطبيع أم لا.

إن الانجازات الاقتصادية لإسرائيل تثبت أن التعاون الاقليمى ليس له أى قيمة اقتصادية بالنسبة لها، ولكن التهديد بالحرب الذى يخيم على مستقبلنا يمكن إبعاده بواسطة موقف صلب وقوى يدعو الى الانفتاح ويسعى إلى الديمقراطية والتطبيع من جانب الدول المجاورة لإسرائيل. وبدون تطبيع، فإن كل محاولة لمساعدة هذه الأنظمة على أمل أن تسير فى الطريق السليم سيكون محكوماً عليها بالفشل.

عندما يتورط عامل مصرى فى الكويت، يتوتر مبارك

ملحق هآرتس
١٩٩٩/١١/٢٤
بقلم/ تسفى بارئيل

منذ هبوط أسعار البترول، وإقتصاد دول الخليج فى إنحدار والبطالة فى صعود والنتيجة أن ملايين من العمال الأجانب، والآتين بشكل أساسى من الدول العربية، أصبحوا غير مرغوب فيهم بشكل أكبر بكثير من ذى قبل. وبالنسبة لدول مثل مصر (١٥٪ بطالة)، الأردن (٢١٪ بطالة) واليمن (٢٧٪ بطالة) فنحن بصدد أخبار سيئة للغاية.

إن طبقاً بسيطاً من الخزف قام بتكسيره عامل مصرى على رأس صاحب محل فى الكويت، إستمر فى طريقه حتى وصل فى الأسبوع الماضى إلى باب الرئيس حسنى مبارك. وقبل رحلة هذا الطبق كان قد نشب جدال شديد اللهجة بين العامل المصرى وبين صاحب المحل، واهو مغترب من بنجلاديش. وحسب أقوال الشهود فقد تطور الجدال العنيف عندما زعم العامل المصرى أمام العاملين من بنجلاديش فى الكويت بأنهم يزيحون أقدام العمالة المصرية عن الأعمال التى تتوافر لهم هناك. ووجدت الشرطة الكويتية التى إضطرت للتدخل لفض هذا النزاع، وجدت نفسها أيضاً تتلقى شحنة غضب ٥٠٠٠ عامل مصرى والذين أطلقوا صيحات "تحيا الوحدة العربية". فقد إستشاطوا غضباً لأن الشرطة لم تفضل المصرى – العربى على الرجل القادم من بنجلاديش.

وفور وقوع هذا النزاع اضطر وزير العمل المصرى للتدخل، وسارع وزير الخارجية المصرى عمرو موسى بالقول بأن "العلاقات بين البلدين طيبة"، فى الوقت الذى يرغب فيه الطرفان، حكومة مصر وحكومة الكويت، فى تهدئة الموقف والقول بأنه من الآن فصاعداً سوف يحرصان جيداً على عدم إرسال مجرد عمال بدون تصاريح عمل للكويت. وفى نهاية الأسبوع تم توقيع إتفاقية بهذا الشأن بشكل رسمى بين حكومتى مصر والكويت. وبعد مرور عدة أيام من تلك الأحداث التى وقعت فى آخر أكتوبر أعلنت حكومة الأردن أنها لن تسمح لعمال مصريين، بدون تصريح، بدخول الدولة.

هناك مليون وربع مليون عامل أجنبى يرتزقون من العمل فى الكويت، منهم حوالى ٢٥٠ ألف مصرى. فالعمال المصريون موجودون فى كل أرجاء دول الخليج إلى جانب عمال من الهند، باكستان، سيريلانكا وبنجلاديش. وتلك هى التجمعات التى تنمو كل عام فى دول الخليج من جديد وتتزايد وهى لا تكتفى بإعالة أسرها وحسب بل أيضاً تعيل الدول التى تأتى منها. ومن مصر يأتى أكبر عدد من العمالة من بين العمالة الأجنبية، فأعدادهم تقدر بحوالى ثلاثة ملايين نسمة. وهم يسكنون فى أحياء خاصة للعمال الأجانب، ويعملون فى أعمال متنوعة، ويجتهدون فى كل عام من جديد لايجاد الكفيل الذى بواسطته يستطيعون مد فترة تصاريح الاقامة الخاصة بهم فى دول الخليج.

تهديد على إستقرار الحكم :

فى أعوام الوفرة الاقتصادية تجاهلت معظم دول الخليج القوانين التى حددتها بنفسها وسمحت لكل من يرغب فى العمل أن يحضر ويرتزق. فحينذاك عندما كان إجمالى الدخل من البترول قد وصل لحوالى ١٨٠ مليار دولار، مثل عام ١٩٨٠. كان فى مقدور مواطنى دول الخليج السعداء، ليس فقط التمتع بالتعليم مجاناً وبخدمات صحية على نفقة الحكومة، بل أيضاً التشغيل بدون حدود، خادمين شخصين، سائقين، مساعدات منزل بل وضم أسر هؤلاء إليهم. ولكن منذ بدأت أسعار البترول تنخفض وتهبط، كما فى عام ١٩٩٧ حيث وصل الدخل فقط لـ ٩١ مليار دولار وفى عام ١٩٩٨ عندما وصل إلى ٦٨ مليار. بدأت دول الخليج تجد صعوبات فى دفع حسابات الشركات الأجنبية التى تعمل على تطوير وتنمية حقول البترول، ثم دخلت فى العجز وتم رفض مشروعات كبيرة وللمرة الأولى إضطرت السعودية حتى للاستعانة بالقروض من أسواق المال العالمية.

لقد تزايدت نسبة البطالة وتضخمت. فالمقصود هنا بطالة مزدوجة: تلك التى لمواطنى دول الخليج، والذين إكتشفوا صعوبات آخذة فى التعاظم للحصول على مكان عمل فى الشركات الخاصة وفى وزارات الحكومة، والتى لم تنجح فى تعبئة ميزانيات أخرى لتشغيل مواطنيها، ثم تلك البطالة السائدة بين العمال الأجانب. إن مواطنى دول الخليج والذين لم يستوعبوا بعد التغيير الذى طرأ على حالة الاقتصاد. مازالوا مستمرين فى المطالبة بخدمات جيدة، مجاناً وبشرط ألا يكون أولادهم هم أولئك الذين سيقومون بهذه الخدمات.

ويشرح محاضر فى الاقتصاد بالجامعة الأمريكية ببيروت الوضع قائلاً "فى دول الخليج خلق وضع خطير أصبحت فيه البطالة المزدوجة من المحليين والأجانب تهدد إستقرار السلطة ومن المحتمل أن يضر بعلاقات دول الخليج مع صديقاتها من الدول العربية الفقيرة ومع دول الجوار غير العربية كالهند وباكستان. وتحذير محاضر الاقتصاد

ترجم على أرض الواقع بالفعل قبل عام، عندما منعت حكومة قطر عمالاً مصريين من الوصول لأراضيها وعندما طردت السعودية آلاف العمال من سيريلانكا ومن بينهم العديد ممن يحملون تصاريح العمل ولكن بدون أماكن عمل حقيقية. وفي الواقع فإنه في كل عام بعد موسم الحج تعود الصورة وتكرر مرة أخرى عندما ترسل تلك الدول جنود شرطتها لكي يفحصوا ويبحثوا خلف أي مهاجر قرر البقاء في الدولة وتجربة حظه في إيجاد الرزق. ولكن إذا كان العمال في الماضي قد عرفوا أن الترخيص (التصريح) من الممكن أن ينقذهم من الطرد أو السجن، ففي العامين السابقين أصبح التصريح لا يمثل شهادة الأمان. فقد أدركت السلطات في دول الخليج أنه من السهل نسبياً إمتلاك تصريح عمل بواسطة كفيل فاسد. فوسطاء العملاء يمتلكون مقابل آلاف الدولارات تصاريح عمل لدى أصحاب عمل وهميين، ويبيعونها بأرباح عالية للعمال الأجانب والذين لا يعلمون لأين وكيف سيتم إستيعابهم وعندما يصلون لأرض الأمان يضطرون للعمل مقابل قروش وتحت تهديد من يشغلهم بأنهم سيطردون، بسبب أن تصريح عملهم ليس قانونياً لأنه لا يذكر مكان عمل موثق.

خطر الأجانب غير المتزوجين :

إن سياسة تأميم العمل في دول الخليج غير مفهومة ثماره في الدول العربية الفقيرة. فالأردن على سبيل المثال، التي إستأنفت علاقاتها مع الكويت والسعودية، تجد صعوبة حتى الآن في إرسال حصص (نسب) ثابتة من العمالة لتلك الدول. إن نسبة البطالة في الأردن والتي تقدر رسمياً بـ ٢١٪ وهي أعلى نسبة في الدول العربية بعد اليمن والتي تحتفظ برقم قياسي عربي في البطالة (٢٧٪)، إن تلك النسبة بالأردن تدفع حكومتها لتنفيذ خطط لطرد حوالي ٣٠٠ ألف عامل أجنبي. ويقول صحفي بصحيفة اقتصادية أردنية: لقد أصبح الوضع سخيفاً. فعلى عدد محدود من أماكن العمل نحن مضطرون للتنافس مع من يقدرون على الحياة في مستوى معيشي منخفض، والمبيت في السراديب وأماكن العمل، وليس مضطراً لبناء أسرة في الأردن ولا لدفع ضرائب. والأخطر من ذلك أن علينا أن نضع في اعتبارنا مبررات سياسية حتى نستمر ونقوم بتشغيل العمال الأجانب. فلماذا علينا الاستمرار في تشغيل سوريين أو مصريين في أعمال يستطيع القيام بها مواطنون أردنيون؟ ولكن إذا ما بدأنا نطردهم فسوف تصبح لدينا مشكلة عربية.

إن دول الخليج، في مقابل الأردن، يخشون بنسبة أقل من حيث النظرة العربية وبنسبة أكثر من زاوية ما يمكن أن يسببه العمال الأجانب في المجتمع، وبالتالي ما يمكن أن يسببوه للسلطة في تلك الدول. لقد كتب محرر في جريدة القبس الكويتية يقول: لقد تولد في الدول العربية وضعاً لا يحتمل وهو وجود أعداد من غير المتزوجين من الجنسين والعمال الأجانب البعيدين عن أسرهم والذين ليس لهم إلتزام بقيم المجتمع المحلية. ففي المجتمعات التي تحافظ على التقاليد الدينية في السعودية، وفي الامارات وحتى في قطر المتحررة نسبياً، فإن الرجال غير المتزوجين هم مصدر قلق أخلاقي. والنساء غير المتزوجات قد تسببوا بالفعل في تغيير شكل تقاليد الزواج. فهن لا يلزمون بدفع مهر للأسرة، ومن السهل تطليقهم نسبياً بالمقارنة بالنساء المحليات المرتبطات بأسرهن، والخوف هو أن أولاد أولئك النساء لن يحظوا بالحصول على تعليم إسلامي وبصراحة تعليم عربي منظم. ففي السعودية يتحدثون بالفعل عن تدمير النسيج الاجتماعي وعن الضرورة في إعادة الوجه العربي للمجتمع. وفي هذا المجال بالذات سجلت البحرين أكبر إنجاز حيث أن حوالي ٩٠٪ من موظفي الحكومة هم مواطنون بحرينيون بل وحتى في قطاع التشييد (البناء) فإن ١٤٪ من العاملين هم محليون.

إن أي نجاح كهذا يؤخذ كتهديد في دول مثل مصر أو اليمن والتي ترى كيف أن مصدر دخل هام كهذا من المحتمل أن يختفي. ففي الدول العربية من الواضح أن نسبة النمو الاقتصادي لا تصل إلى معدل النمو السكاني. ففي عام ١٩٩٨ كانت نسبة النمو الاقتصادي الشامل في الدول العربية أقل من واحد في المائة (مقابل حوالي ٢,٧٪ في عام ١٩٩٧) ونسبة النمو السكاني المتوسطة حوالي ٣,٩٪. ويجب أن نضيف إلى هذه المعلومة حقيقة أن أكثر من ٤٠٪ من السكان في الدول العربية هم أقل في الأعمار من ١٥ عاماً، وبهذا فإنه يضاف كل عام لسوق العمل الملايين من طالبي العمل، والذين لا يستطيع السوق إستيعابهم. إن مصر بمفردها توفر سنوياً (تمد سنوياً) سوق العمل بحوالي ٤٥٠ ألف نسمة وعلى الرغم من أن المعطيات المصرية الرسمية تتحدث عن نسبة ٥٪ من البطالة، إلا أن تقدير مؤسسات الأمم المتحدة هو أننا بصدد نسبة أكبر بكثير وتصل لـ ١٥٪.

ولذلك فإنه لا عجب من أن الشجار الجماعي الذي حدث في الكويت قد دفع مسئولي الحكومة المصرية للتدخل ولتسوية سريعة للتوابع مع حكومة الكويت. فإن أي حدث كهذا من الممكن أن يجمد دفعة واحدة، عمل مئات الآلاف من المصريين، ليس فقط في الكويت، بل في دول عربية أخرى. ولهذا السبب أيضاً توجد أهمية سياسية لهذا الأمر، ويمكننا أن نتصور أنه عندما تكون مصر حذرة لعدم إغضاب الكويت في مسألة العقوبات المفروضة على

٤ أزمة الطائرة المصرية

ثلاث دقائق ونصف غوصاً إلى الموت

يديعوت أحرونوت
١٩٩٩/١١/١٩
بقلم/ ايتان عاميت - نيويورك

يوم الأحد، ٣١ أكتوبر، فى الساعة ١,٤٦ صباحاً، اتصل الكابتن أحمد الحبشى، الطيار الأساسى للطائرة البوينج المصرية ببرج المراقبة بمطار كينيدى للمرة الأخيرة. قال لمراقب الطيران (أنا على ارتفاع ٣٣ ألف قدم، الوضع عادى كانت الطائرة آنذاك تطير على بعد ٩٠ كيلومتراً جنوبى شرق جزيرة نانتكت، قبالة سواحل ماسشوسيتس. خلع الكابتن الحبشى السماعة من على رأسه، ونهض وخرج من كابينة القيادة. قبل ذلك بـ ٢٨ دقيقة، بتأخير يبلغ الساعتين، انطلق بالـ ٧٦٧ على الممر، وارتفع تدريجياً إلى الارتفاع الملاحى. وما إن وصل إلى ٣٣ ألف قدم (٠٫٠٥٨ ,١٠م) حتى قام بتشغيل الطيار الاتوماتيكى، وأبلغ برج المراقبة بموقعه وخرج من كابينة الطيارين.

وقد ذكرت صحيفة النيويورك تايمز أول أمس أن جميل البطوطى ظل فى الكابينة بمفرده.

وقد يبدو ذلك غريبا، لم يعلم أحد أن البطوطى هو الذى يقود الطائرة: ولم يتبادل كلمة مع برج المراقبة، ولم يتحدث إلى قيادة مصر للطيران بالقاهرة. بعد سبعة عشر يوماً من تحطم الطائرة تتكشف الحقيقة المذهلة، أنه كان فى الكابينة طيار ثالث، آخر. وهو على ما يبدو الذى أخذ الطائرة إلى الهلاك. فى الستة عشر يوماً الأولى من التحقيق عرف المحققون أن عادل أنور كان يجلس فى مقعد الطيار المساعد.

لم يعرف المحققون الأمريكيون - المشاركون فى واحد من أكبر التحقيقات لكارثة جوية - شيئاً عن ذلك. لذلك أصدروا - بعد ١٣ يوما من التحقيق - بيانا رسميا يقول (أن الطيارين قد تبادلا أحاديث ودية فيما بينهما). كذلك بعدما استمعوا وفحصوا تسجيلات كابينة الطيار لم يلحظوا الأصوات المختلفة للطيارين المساعدين. فقط المصريون، الذين تم استدعائهم لسماع الشريط، لفتوا نظر الأمريكيين لهذه الحقيقة وقالوا لهم أنه ربما يكون جميل البطوطى وليس عادل أنور. أول أمس كتب ستيف دانلوى بصحيفة النيويورك بوست أنه يجب استدعاء الشرطة واعتقال رئيس المحققين، جيم هول، بتهمة السذاجة. كان جميل البطوطى هو الطيار البديل فى هذه الرحلة. كان سيحل محل الطيار المساعد عادل أنور. فى اثناء التحليق جلس جميل خلف الطيار المساعد عادل أنور. بعد عدة دقائق من الاقلاع نهض من مكانه، واقترب من الكابتن وطلب (الطيران الآن).

نظر أحمد الحبشى نظرة سريعة إلى طياره المساعد. حرك عادل أنور رأسه كمن يقول (لا بأس). نهض من مكانه، وخرج من مكانه واحتل البطوطى مكانه.

* **المؤامرة الإسرائيلية:** فتح الكابتن الحبشى باب الكابينة وألقى نظرة سريعة للداخل. ١٩٩ راكباً يجلسون فى الطائرة. إلى جانب ١٥ من أفراد الطاقم وثلاثة من العاملين بمصر للطيران. بلغ عدد الموجودين على متن الطائرة ٢١٧ راكبا. ليست مليئة، والمكان متسع. من بين المسافرين، ٣٢ من زملاء الحبشى، أغلبهم طيارى هليوكوبتر وبعضهم فنيى طيران مصريين، عادوا إلى الوطن بعد قضاء أسبوعين بالولايات المتحدة. فقد اطلعوا ودرسوا طائرات هليوكوبتر فى أطلنطا ودرسوا أسلحة أخرى سوف تحصل عليها مصر من الولايات

المتحدة مستقبلاً.
في يوم الاثنين التالي لتحطم الطائرة هناك من زعموا في مصر، أن الموساد الإسرائيلي هو الذي أسقط البوينج من أجل قتل هؤلاء الطيارين. في اليوم الخامس عشر للمأساة عندما وصلت إلى مصر الحزينة الأنباء الأولية حول احتمال الانتحار من جانب الطيار المساعد - ودار الشك أيضاً وقتها حول عادل أنور - ظهرت مرة أخرى في القاهرة نظرية (المؤامرة الإسرائيلية). إنه خيال شرقي يلامس الفانتازيا وهو أمر مطلوب وموجود في الشرق الأوسط، بالطبع لم يكن الكابتن الحبشي يعرف كل هؤلاء الطيارين والذين يصغرونه بسنوات عديدة، والذين تجمعوا على متن طائرته. ولكنه من المؤكد عزف بعض قادتهم الأكبر سنا. هل خرج من الكابينة للبحث عن هؤلاء المعارف؟
كذلك إذا لم يكن يعرف أحداً منهم، هل يحتمل أن يكون قد خرج كي يطمئن على أحوالهم؟ ربما يذهب إلى دورة المياه؟ حتى كتابة هذه السطور لم تعرف الاجابة على السؤال: لماذا خرج الطيار الرئيسي من الكابينة. ربما نعرفها بعد نشر كامل نص التسجيل الصوتي من كابينة الطيارين. يحتمل أن يكون الكابتن الحبشي قد أخذ معه الاجابة على هذا السؤال إلى قاع المحيط. أياً كان، فإن خروج الطيار المصري القديم (٥٦ عاماً) من كابينة الطيارين أعطى للطيار البديل جميل البطوطي امكانية أن ينفذ عملية الانتحار، وأن يأخذ معه إلى قاع البحر ٢١٦ انسانا. هل هو انتحار حقاً؟
لم يقدم المحققون إجابة بعد على هذا السؤال. على طوال ١٨ يوماً من التحقيقات وأمواج التخبطات والتكهنات - وكل منها أكثر إثارة من الأخرى - تضرب سواحل جزيرة نانتكت. لذلك، طالما لا يوجد رأي رسمي يجب الحرص في الأقوال.
ولكن بعد أن قام المحققون بالموائمة بين شريطي التسجيل - شريط كابينة الطيارين والآخر الذي يسجل البيانات الفنية للطائرة - خرج جيم هول، رئيس لجنة التأمين بمنظمة المواصلات الأمريكية، ليقول للصحفيين بشكل قاطع: "بناءً على البيانات التي جمعناها حتى الآن من جهاز التسجيل في كابينة الطيارين، ومن جهاز تسجيل البيانات الفنية، ومن بيانات الرادارات ومن اجزاء الطائرة التي تم جمعها من المياه، لم نجد أي دليل على وجود عطب ميكانيكي أو حادث بسبب حالة الطقس". بمعنى آخر - الرحلة ٩٩٠ لمصر للطيران، غاصت في مياه المحيط الأطلنطي بفعل فاعل.
وكان يمكن أن نسمع صدى عبارات الاطمئنان من شركة بوينج في سياتل. في بداية الشهر اتضح أنه على مر ١٨ عاماً أخفى المسئولون بشركة بوينج معلومات حول خطورة اشتعال خزان الوقود الرئيسي للطائرة ٧٤٧ (وهو ما أدى بالفعل إلى تحطم طائرة T.W.A في الرحلة ٨٠٠ قبالة سواحل لونج ايلاند). بعد ذلك بيومين أعلنت بوينج أنها اوقفت تسليم ٣٤ طائرة، من طرازات مختلفة، بعدما اكتشفت أن أحد عناصر البلاستيك لنافذة كابينة الطيار غير مضاد للنار بقدر كاف. وجاءت الأعطال الفنية في البوينج ٧٦٧ المصرية لتزيد من هموم بوينج.

* **مسار "قطار الجبل"** في الساعة ١,٤٩ صباحاً، بعد ثلاث دقائق ونصف دقيقة من آخر حديث للكابتن الحبشي، نظر مراقب الطيران بمطار كنيدي إلى شاشته وأصيب بالدهشة. فقد اختفت طائرة مصر للطيران ٩٩٠ من على الشاشة بدون أي إعلان مسبق، وبدون نداء الاستغاثة التقليدي.
تلقت أبراج مراقبة أخرى طلبات بتقديم العون والمساعدة لرصد الطائرة، ولكن عبثا. خلال فترة وجيزة بدأت جميع أجهزة الإعلام، الحديث عن الطائرة المصرية المختفية. وأشارت التقارير إلى (سقوط أجزاء) و(كارثة جوية) و(انفجار في السماء). وسرعان ما أطلق على الساحل الشرقي للولايات المتحدة إسم (مثلث برمودا الجديد).
عند المساء فقط اتضح أن أحد الرادارات رصد الطائرة وهي تهوى بسرعة مذهلة تبلغ ٠,٩٤ مافي، أي بسرعة الصوت تقريبا. واختفت الطائرة على هذا الرادار على ارتفاع ١٩ ألف قدم. بعد ذلك بيومين اكتشف راداران عسكريان أن الطائرة لم تهو مباشرة إلى الماء بل اتخذت مساراً ملتوياً (كقطار الجبل)، فقد هبطت من ارتفاع ٣٣ ألف قدم إلى ١٦,٧٠٠ قدم، ثم أرتفعت إلى ٢٤ ألف قدم ثم عادت لتغوص في البحر، حيث تحطمت في الجو قبل أن تلمس المياه.
قصة الطائرة هذه التي تهبط بسرعة مذهلة ثم فجأة ترتفع بسرعة أكبر من ٢,٥ كيلومتر، تتناقض نظريا مع وجود مشكلة ميكانيكية في الطائرة. لم يعرف المحققون كيف (يوائمون) أجهزة الطائرة بشكل يقبله العقل.
في المرة الأولى بعد أربعة أيام من الحادث، بدأوا يتهامسون عن العنصر البشري كعنصر لهذه الكارثة. وذكروا إمكانية وجود خطأ في التفكير، وعن احتمال فقدان الوعي نتيجة انخفاض مفاجيء في الضغط وإنعدام الأوكسجين. وقتها لم يذكر أحد احتمال الانتحار المقصود والقتل الجماعي للركاب بواسطة طيار مختل عقلياً.
* **دعوهم يرقدون في سلام:** فور الإعلان عن أن الطائرة لم تسقط نتيجة عيب ميكانيكي، كان يجب أن يعلن جيم هول أن التحقيق سينتقل فوراً إلى المباحث الفيدرالية. لدى لجنة التأمين لمنظمة المواصلات الأمريكية التي يرأسها هول، تخويل دائم من الكونجرس الأمريكي بالتحقيق في أي كارثة جوية طالما أن أسبابها فنية أو نابعة من حالة الطقس السيئة. ولكن لحظة أن تردد الشكوك بأن الحادث نبع من عمل جنائي أياً كان نوعه، فإن التحقيقات تسحب من لجنة الأمان وتتولاها المباحث الفيدرالية. كذلك في هذه النقطة وصل الأمريكيون إلى احدى نقاط التراجع في التحقيق. فقد خضعوا لضغط مصري والذي بدأ فوراً من السفير المصري بواشنطن نبيل فهمي ورؤساء شركة مصر للطيران بالقاهرة وأوقفوا إجراء تحويل التحقيق إلى المباحث الفيدرالية. وكان التبرير الرسمي أن المحققين المصريين الذين سيصلون إلى واشنطن يريدون سماع النص الكلامي للتلاوات التي رددها البطوطي. وقال فهمي للمسئولين بواشنطن، أنه ربما أن الأمريكيين لا يفهمون المغزى الديني لهذه التلاوات. "ألا يمكن ألا تكون هذه صلاة لرجل مؤمن يرى الخطر بعينيه؟".

طبقاً لما نشرته بعض المصادر لم تكن هذه صلاة كاملة. فقد سمعوا البطوطي يقول بوضوح (لا اله إلا الله، محمد رسول الله). وذكرت مصادر أخرى أنه قال عبارة، (توكلت على الله).
ولكن الأمريكيون خضعوا للضغط المصري. في لونج ايلاند، وكوتكت ومونتريال هاجمت عائلات ضحايا الحادث هذا القرار. وكانت عبارتا (دعونا ننتهي من ذلك) و(دعوهم يرقدون في هدوء) من أكثر العبارات ترديداً بين هذه العائلات، ولكنها لم تحرك الأمريكيين وتثنيهم عن موقفهم.
طبقاً لجميع التقارير كان البطوطي طياراً قديماً ولديه إحساس بالمرارة. فرغم خبرته في تدريب الطيارين العسكريين والمدنيين إلا أن شركة مصر للطيران رفضت أن تمنحه رتبة كابتن. في شهر مارس كان سيحال إلى المعاش برتبة طيار ثان فقط. وقال البطوطي لاصدقائه في القاهرة أن الرحلة ٩٩٠ ستكون الأخيرة له. كذلك تلقى لطمة شديدة أخرى عندما أصيبت إبنته الصغرى بمرض (الوفوس) وبدأت في تلقى العلاج في المركز الطبي بجامعة U.C.L.A، وهو ما فاقم من حالته نظراً لضخامة التكاليف العلاجية الملقاه على كاهله.

*** صراع السيطرة على عجلة القيادة :**

في نهاية الأمر سيصل ملف التحقيق إلى المباحث الفيدرالية. فقد يضطر المحققون الأمريكيون والمصريون لأن يقدموا تفسيراً قاطعاً لسؤال أساسي واحد وهو: هل الصلاة التي تلاها الطيار البديل البطوطي تدل على نية الانتحار؟ في الصندوق الأسود الذي بكابينة الطيار ثلاثة ميكروفونات واحد لتسجيل مكالمات الطيارين مع برج المراقبة، والثاني يسجل الأحاديث بينهم، والثالث يسجل جميع التحركات والأصوات التي في فراغ كابينة الطيار.
من الأنباء التي ذكرت يبدو أن نوعية التسجيل في هذا الشريط ممتازة فقد سمع صوت إغلاق باب كابينة الطيار والكلام والضجيج.
ما جعل المحققين يشكون في وقوع عمل اجرامي هو تجميع غريب للأحداث في كابينة الطيار. بعد عدة ثوان من خروج الطيار الأول من الكابينة سمعوا التلاوة الدينية التي رددها البطوطي. يقول أحد التقارير انه تكلم عن (استقبال الموت). أما المحققون المصريون فلم يهتموا فقط بالترجمة الحرفية لكلام الطيار البديل بل أنصتوا أيضاً لأسلوب ونغمة التلاوة ومحاولة معرفة الحالة النفسية التي كان البطوطي عليها. لهذا السبب استجاب الأمريكيون للطلب المصري بعدم نقل التحقيق إلى المباحث الفيدرالية. بعد المضاهاة بين أشرطة الصندوقين الأسودين، تتكون بعض الأمور العجيبة جداً لما حدث في كابية الطيارين وللطائرة عامة.
الصلاة التي سمعت في شريط التسجيل حدثت قبل الفصل المتعمد للطيار الآلي بثوان، وقبل أن تبدأ عملية السقوط الفظيع، بسرعة الصوت تقريباً. وهذا يدل على أن هناك من دفعها عمداً إلى حتفها. وحقيقة تلاوة الصلاة والطائرة على ارتفاع ٣٣ ألف قدم، قبل أن تغوص في البحر، تبعد منطق أنها قيلت كرد فعل طبيعي من شخص مؤمن يرى أن الموت يقترب منه.
وحقيقة أن المحركين قد أطفئا بعد فترة قصيرة بعد بدء الغوص، تقوى من الشكوك المذكورة. قال الكابتن باري شيف، وهو طيار أمريكي قديم لطائرات (٧٦٧) أنه (في جميع الأحوال، حتى في حالة الطوارىء الشديدة، لا يطفىء الطيار المحركات بل يحاول بكل قوته التصدي لظاهرة الطوارىء في الطائرة. ونظراً لأن المحركات لا تتوقف الا بفعل بشري، فإن هناك من أطفأ المحركات عن عمد حتى لا تعمل).
بعد ثوان من بدء الهبوط، سمع صوت باب كابينة الطيارين ينفتح مرة أخرى والكابتن يقول (ماذا يحدث هنا؟). يبدو أن الطيار الأساسي عاد إلى مكانه وطبقاً للتقارير كان يصيح (إسحب .. إسحب) حتى يساعده الطيار البديل وينجو من الهبوط. وحدث بالفعل صراع من أجل السيطرة على عجلة القيادة، عندما كانت جميع الدلائل تشير إلى أن الطيار الرئيسي والطيار البديل وجها عجلات القيادة في اتجاهات عكسية.
نتيجة لذلك، فإن الروافع التي أسفل الذيل الخلفي - والتي وظيفتها التحكم في ارتفاع الطائرة أو هبوطها وتتحرك دائماً معا - قد تحركت هذه المرة في اتجاهات مختلفة. في ليلة الأربعاء قيل هنا أن (الرافع الأيسر)، الذي يوجد على خط واحد مع عجلة قيادة الطيار، كان في وضع يشير إلى أن مقدمة الطائرة كانت لأعلى. في الجانب الأيمن، أمام موقع الطيار المساعد، كان الرافع في وضع يشير إلى أن مقدمة الطائرة كانت لأسفل، في وضع الانحدار.
هذه المرة لم يخطىء المحققون، فقد قالوا في بيان رسمي: "هذا الوضع يدل على أن صراعاً وقع بين الطيار الأساسي والطيار المساعد للسيطرة على عجلة القيادة".
استمر الهبوط ثلاث دقائق ونصف دقيقة، حتى تناثرت طائرة الرحلة ٩٩٠. طائرة مليئة بالمسافرين تقترب بسرعة وبزاوية طائرة مقاتلة تنقض على الهدف. يمكن التخمين فقط بماذا حدث للركاب داخل الطائرة.
لمدة ٢١٠ ثواني ظلوا يتخبطون، من بينهم طيارون مدربون، في السقف وجوانب الطائرة بينما تدور في الكابينة صراعات بين الطيارين حول الحياة والموت.
بعد الاعلان عن احتمال عملية انتحار جنائية للطيار البديل قامت شبكة سي إن إن بإجراء استفتاء سريع. فقد سألت المشاركين: "هل ستواصلون السفر بالطيران بعد حادث مصر للطيران؟" قال ٧٦٪ أنهم سوف يواصلون السفر بالطيران كالعادة.
وحول أسرة جميل البطوطي، في أحد الأحياء ما بين المتوسطة والراقية بالقاهرة تم وضع حراسة من الشرطة من أجل مهمتين: إبعاد رجال الصحافة وحماية أرملته وأولاده الأربعة خوفاً من أسر وأهالي الضحايا. طبقاً للشكوك، قرر البطوطي (٥٩ عاماً)، الانتحار بسبب الاكتئاب. قيل، أن ابنته الصغيرة تعالج في مستشفى في لوس انجلوس. قبل عدة

أيام من الحادث أغلق البطوطي حسابه بالبنك الأمريكي وحول أمواله إلى أسرته بالقاهرة. ويحاول إبنه الأكبر تفنيد الشائعات حول انتحاره بالقول (لقد كان رجلا طيباً، يهتم بالجميع، إذا غضب سرعان ما يتصالح معنا).

أول أمس سافر محققون وخبراء طيران وأمن مصريون إلى الولايات المتحدة للاستماع إلى التسجيل بالصندوق الأسود. قال البطوطي (أتوكل على الله، سلمت أمري لله). هذه العبارة هي التي قلبت موازين التحقيق، ولكن حسبما يقول المصريون إنها لا تقال بالضرورة أو تعني اقدام قائلها على الانتحار.

وقع حادث الطائرة والرئيس مبارك - وهو طيار قديم - على وشك السفر إلى باريس. ويعتقد مبارك أن الحادث لم يقع لأسباب جنائية. وتكلم عن (المصير). أما رئيس مصر للطيران فقد نفى بشكل قاطع وقوع خطأ أو وجود عيب ميكانيكي. بينما اجتهد وزراء بالحكومة وصرحوا بأن أهالي الضحايا سوف يحصلون على التعويضات القانونية، وذلك بعد نشر صور الأهالي الثكولين في ضحاياهم. إذا كان السبب هو عيب فني فإن شركة بوينج هي التي ستدفع. أما إذا تأكد أن البطوطي هو السبب فإن الشركة الوطنية المصرية هي التي ستدفع.

وكان لكبر عدد الرحلة ٢١٧ راكباً على الرحلة ٩٩ من لوس أنجلوس ووجود ٣٣ ضابطاً عسكرياً وطيارين، إضافة إلى طاقم الطائرة، والغموض الذي أحاط بالحادث لأيام طويلة قد شجع صحف المعارضة في القاهرة. على طرح إسم الموساد الإسرائيلي بسرعة كمسئول عن قتل ركاب الطائرة: أي كبار الضباط والطيارين وشباب علميين كانوا ضيوفهم على منتجع للكمبيوتر في الساحل الغربي. من الذي يمكن أن يتهم إذن بالحادث سوى الموساد الإسرائيلي؟ ليس فقط الموساد، بل الاتهام طال الأمريكيين أيضاً. فقد حاول سمير رجب رئيس تحرير جريدة الجمهورية وهو صحفي شهير أن يضع سيناريو بأن الطائرة قد سقطت بصاروخ أمريكي أطلق عليها. وسارع السفير الأمريكي بالقاهرة، دان كرتسر، بالرد، وتبادل هو وسمير رجب مقالات مليئة بالغضب. وهب الدكتور طارق حجي، وهو رجل أعمال وأكاديمي بنشر مقال في الأهرام ويكلي لتفنيد موضوع (المؤامرة) الأمريكية والإسرائيلية.

بعد يوم من الحادث انقض المحققون الذين استأجرتهم شبكة الطيران المدني الأمريكية على فندق في لوس انجلوس، حيث نزل الطاقم المصري. واتضح أن أحد الطيارين اشتكى للإدارة بأن هناك من (عبث في حقيبته)، وفي متعلقاته الشخصية. وأحضر المحققون كلابا مدربة على الكشف عن وجود مواد ناسفة، ولكنهم لم يتوصلوا لشيء.

طائرة مصرية و٣٣ ضابطا وطيارون كبار، وشركة طيران وطنية، وشك متزايد بأن الحادث مدبر مسبقا، كلها أمور رفعت مقياس العصبية لدى القيادة المصرية. أن الغموض الذي لف لأسابيع أسباب الحادث يظهر كمفاجأة سيئة، قد تؤثر على السياحة التي بدأت تنتعش من جديد، اليوم سيضع فريق الخبراء والمحققين الذي جاء من القاهرة قراره. هل سيتم نقل التحقيق إلى المباحث الفيدرالية الأمريكية أم لا؟

المسلم الورع لا ينتحر

هآرتس ٣/١٢/١٩٩٩
بقلم/ تسيفي بارئيل

(التوتر بين مصر والولايات المتحدة في أعقاب تحطم طائرة مصر للطيران ولد نظريات تآمرية في صحف المعارضة المصرية بشأن عمل تخريبي من الإسرائيليين أو اليهود، ولكنه أثار أساساً مشاعر كراهية للأمريكيين).

هناك مجموعة كبيرة من الممثلين اليهود من أصل مصري. بعضهم يقيمون في إسرائيل وبعضهم في الولايات المتحدة. هل فكر أحد في أن يقوم ممثل يهودي عادي بتقليد صوت الطيار ويسجل كلامه على شريط الصندوق الأسود؟ هل بعيد عن الواقع أن مخربا يهودياً قام بوضع قنبلة في ذيل الطائرة وتسبب في تحطمها؟ هل لو كانت الطائرة التي تحطمت إسرائيلية هل كنتم سارعتم بإيجاد مخرب فلسطيني أو مصري لتتهموه؟ لقد كان على متن الطائرة ٣٣ ضابطا من الجيش المصري عائدين من تدريبات في الولايات المتحدة. من المؤكد أنه يهم الموساد ألا يعودوا للخدمة في مصر.

هذا الحديث استمر حوالي نصف الساعة. المتحدث، نائب رئيس تحرير صحيفة مصرية، أوضح على الفور أنه لا يصدق "كل هذه الشائعات التي ترددها صحف المعارضة. ولكن أعلم أن هذا هو تفكير هؤلاء الناس. أن ما أقوله لك مجرد جزء مما أسمعه من أصدقائي". صحيح أن صحف المعارضة المصرية قد أهتمت حقاً - جزئياً - بدور إسرائيل في "اسقاط" الطائرة المصرية ومقتل ٢١٧ راكباً وأفراد الطاقم، ولكنهم وجهوا سهامهم أساساً إلى الإدارة الأمريكية ولشركة بوينج. فقد أكد مقال افتتاحي اهتمام الولايات المتحدة بإلقاء التهمة على الطيار المصري وأنه قد انتحر، وجاء فيه (أن شركة بوينج أهم من مصر). كيف يعقل أنه غداة انتشال الصندوق الأسود علمت "النيويورك تايمز" أن الإدارة الوطنية لأمن الطيران قد حددت أنه وقع شجار بين الطيارين، في الوقت الذي قالوا فيه لمصر أنه لم يتم التوصل إلى نتائج بعد؟ انظروا إلى الضجة التي صنعوها

حول صلاة عادية. يتلوها كل مسلم عندما يواجه مشكلة. "توكلت على الله"، وهي عبارة نرددها عشرات المرات في اليوم، ولكن بالنسبة للغرب يعتبرونها صلاة للانتحار".

لقد تطورت بسرعة كارثة الطائرة المصرية إلى خلاف سياسي. فقد اشتعل في مصر الجدل في البرلمان بين أعضاء قالوا أن الحكومة المصرية قد تسرعت جداً عندما سمحت للإدارة الأمريكية بأن تحدد أنه لم يكن هناك عيب فني أو حادث تخريب. وطالب بعض أعضاء البرلمان "لماذا تقوم المباحث الفيدرالية بالتحقيق في حادث ليس هناك أي دليل على أنه وقع لأسباب جنائية؟". كذلك يريدون أن يتحققوا من كيفية تواجد عدد كبير من العسكريين على متن طائرة واحدة. سارعت الصحافة المصرية شبه الرسمية بالتعليق باسم الحكومة ونشرت أحاديث مع زملاء الطيار جميل البطوطي. في أحد الأحاديث قدم زميله شهادة صلاحية كاملة للطيار، بأن الصوت الذي على الشريط هو صوته على الارجح.

أوضح وليد مراد، رئيس رابطة الطيارين المصرية، بأن البطوطي ما كان لينتحر لأنه "أدى فريضة الحج، وهو ثرى من أسرة طيبة ذات أصول عريقة". بمعنى آخر، من يزعم أن البطوطي انتحر، فكأنما يقول أن الطيار المصري ارتكب فعلا غير إسلامي، أو أن الشركة لم توفر له ظروف معيشية جيدة، تتيح له حسن العناية بإبنته الصغيرة التي تعالج في لوس انجلوس. كذلك سعت الصحافة المصرية إلى نشر قيمة الرواتب التي يحصل عليها الطيارون المصريون، والتي تتراوح ما بين ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ جنيه للطيار المبتدىء وراتب تصل إلى حوالي ٢٥ ألف جنيه للطيار القديم (متوسط الراتب الشهري في مصر حوالي ٥٠٠ - ٦٠٠ جنيها).

باسم محققي اللجنة الأمريكية التي تحقق في الكارثة أعلن المصريون أن أعضاء اللجنة أشادوا بالأسلوب الذي تقوم الشركة بإتباعه في صيانة طائرات ونظم العمل بها، إلا أن هذه الاشادة تمثل سلاحا ذا حدين: فهي تؤكد الشكوك بوجود عملية انتحار، ولذلك يجب التحقيق في الاتجاه الجنائي. لقد مارست مصر ضغطاً سياسياً كبيراً من أجل عدم تولي المباحث الفيدرالية التحقيق. فقد بذل السفير المصري لدى واشنطن - نبيل فهمي (إبن وزير الخارجية السابق إسماعيل فهمي) جهوداً لدى الخارجية الأمريكية وشرح كيف أن التحقيق الجنائي سوف يمس العلاقات بين مصر والولايات المتحدة. يقول دبلوماسي أمريكي أن فهمي التقى تقريباً مع كافة الموظفين بالخارجية الأمريكية، حتى يساعد وزيرة الخارجية من أجل تفسير الحساسية المصرية والإسلامية تجاه عملية الانتحار. وأحضر معه قصاصات من الصحافة تشير إلى اتجاه الرأي العام في مصر ضد الولايات المتحدة، وكيف يبدو لمصر أن الإدارة الأمريكية تفضل الدفاع عن شركة بوينج وليس عن مصالح المسافرين والشركة المصرية.

وقد عمل وزير الخارجية المصري في اتجاهين. فقد أجرى اتصالات مع الإدارة الأمريكية وساند آراء نبيل فهمي، وفي مصر اجتهد من أجل تهدئة المشاعر المعادية للأمريكيين. فقد أكد بثقة أن التحقيق لن ينتقل إلى المباحث الفيدرالية حتى لا تصدر نتائج قاطعة. كذلك عندما تم إرسال وفد من المحققين الأمريكيين إلى مصر للاطلاع على سجلات شركة مصر للطيران أكد أن الوفد لا يضم محققين من المباحث الفيدرالية. ثم اتضح بعد ذلك على النقيض من تصريحات عمرو موسى أن الوفد ضم محققين من المباحث الفيدرالية، وأن المحققين الفيدراليين في الولايات المتحدة يتولون القضية باجتهاد شديد.

ولكن الضغط السياسي ساعد على الأقل في موضوع آخر. بالتشاور مع الخارجية الأمريكية تقرر أن تقوم الوكالة القومية لأمن المواصلات بالتحقيق في القضية، أما المباحث الفيدرالية فسوف تعمل وكأنها بتوجيه منها. وهكذا لن تبدو المباحث الفيدرالية وكأنها هي التي تقود عملية التحقيق. يقول دبلوماسي أمريكي (أن هذا لا يعني أن التحقيق لن يسير في كافة الاتجاهات المطلوبة، فسوف نسير وراءه في أي اتجاه يسير فيه، ولكن على الأقل ظاهريا لن يستطيع المصريون القول بأن المباحث الفيدرالية هي التي تتولى التحقيق والذي يشير إلي وجود عملية انتحار".

ويفسر نائب رئيس التحرير المصري التخوف من تحقيقات المباحث الفيدرالية على صعيدين: "معنى هذا التفسير، من الجانب الاقتصادي، ضياع مصدر مالي ضخم للشركة الوطنية للطيران. فمن ذا الذي يرغب في السفر مع شركة لا تستطيع أن تضمن عدم انتحار طياريها؟ كذلك يعني هذا وقوع المسئولية القانونية على الشركة مما يحملها دفع تعويضات لأهالي الضحايا. وقد رفعت أسرة مواطن سوري دعوى تعويض ضد الشركة وضد شركة بوينج بمبلغ ٥٠ مليون دولار. هذه الدعوى قد تنطبق على ٢١٧ راكباً وطاقم الطائرة، وهنا سيكون من الصعب على شركة مصر للطيران أن تواصل عملها. لو تأكد أن الطيار هو المذنب فسوف يكون لذلك الأمر آثار اقتصادية على الحركة السياحية لمصر. فإذا كان من غير الممكن ضمان سلامة الركاب، فكيف يمكن الاعتماد على أن مصر سوف تضمن سلامة السياح؟" وإلى جانب الموضوع الاقتصادي هناك جانب الكرامة. "كيف تستطيع مصر أن تنظر في عيون العائلات والعالم لو اتضح أن طياراً قديما قد انتحر؟ من مصلحة الجميع العثور على جزء به عطب أو رافعة لم تعمل أو ألا يحددوا عامة ما الذي تسبب في الكارثة. سيمكن هكذا على الأقل ايجاد مخرج مشرف سواء للجانب المالي وسواء للقضية الوطنية".

في هذه الاثناء يبدو أن المصريين وكذلك الأمريكيين يسعون إلى تهدئة الأمور. في مصر يتراجع معدل تغطية الحدث، وجهات رسمية مصرية على استعداد لأن تقدم ردوداً محدودة فقط. قال مسئول بالخارجية المصرية (أننا لا نزال في ذروة التحقيق، وعندما ينتهي يمكن أن نعلق عليه. أن موضوع انتهاءه متعلق بقدر كبير بمقدار الدلائل التي سيمكن انتشالها من المياه. ربما يستغرق الأمر أسابيع وربما شهور".

إسرائيل/ إقتصاد

٥

التصدير : قاطرة التنمية للاقتصاد

ملحق هآرتس
١٩٩٩/١١/٢٢
بقلم/ عادى شترانفرج

إن تعيين "ران كوهين" وزيراً للصناعة والتجارة فى الوزارة الجديدة، هو أمر قد فاجأ الوزير نفسه، الذى كان يتوقع منصب وزير البناء والاسكان .. الوزير كوهين الذى عمل بكل ما فى وسعه لبلورة قانون الاسكان العام والتصديق عليه، والذى شغل أيضاً منصب نائب وزير البناء والاسكان، اعتقد أن تعيينه فى منصب وزير البناء والاسكان هو مكانه الطبيعى فى الوزارة الجديدة. ولكن "كوهين" استطاع بسرعة أن يأقلم نفسه مع المنصب الجديد، بل إنه يشعر بأنه قادر على المساهمة والعمل أيضاً لدفع بعض الأمور ذات الآثار الاجتماعية والسياسية المحببة إليه، بداية من إيجاد عشرات الآلاف من فرص العمل الجديدة وإنتهاء بدفع مسار السلام، من خلال علاقات تجارية مع بعض الدول العربية والسلطة الفلسطينية.

ويقول ران كوهين "أنا سعيد جداً بهذا المنصب، كما أننى واثق أيضاً من أن قانون الاسكان الجماهيرى سينفذ، ومع تسلمى مهام منصبى الجديد اكتشفت أن وزارة الصناعة والتجارة هى مكان مثير مليىء بمجالات العمل. أنها أكثر وزارة جماهيرية يمكننى أن أفكر فيها، فنحن نعمل فى مجالات تشجيع الاستثمارات، وإنشاء المصانع وإيجاد فرص عمل جديدة. كما نعمل أيضاً لتحديد جدول أولويات قومى على أساس اجتماعى. وأنا اشعر بالقدرة على العمل فى مجالات التجارة الدولية مع ابراز التفوق الإسرائيلى".

سلام مع مضمون اقتصادى: إن توقعات تقدم مسار السلام بصفة خاصة على المسار الفلسطينى، تجد اهتماماً من قبل وزارة الصناعة والتجارة، والتى تبحث عن مجالات التعاون، التى من شأنها تقوية المسار السياسى. ومنذ تسلمه مهام منصبه بادر الوزير بعقد لقاءات بين أصحاب المشروعات ورجال الأعمال من الجانب الإسرائيلى والجانب الفلسطينى بهدف خلق مشروعات مشتركة.

وعلى سبيل المثال، وخلال زيارة الوزير الأخيرة فى نهاية شهر أكتوبر لكل من بريطانيا وإيرلندا التقى "كوهين" فى لندن مع رؤساء منظمة الماس. ومن بين أهداف هذا اللقاء بحث فكرة انشاء مشروع مشترك لصقل الماس يشترك فيه بعض المستثمرين الإسرائيليين وآخرين من السلطة الفلسطينية فى إحدى المناطق الصناعية المشتركة. ومع ذلك فإن البحث عن مجالات التعاون مع الفلسطينيين كان أحد الموضوعات خلال هذه الزيارة التى تركزت بشكل أساسى على دفع مجالات التعاون بين إسرائيل وكل من بريطانيا وأيرلندا بصفة خاصة فيما يتعلق بالأبحاث والتطوير.

وأهم أهداف زيارة الوزير كوهين لبريطانيا هو دفع مجالات التعاون فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وإحدى الخطوات الفعلية فى هذا الصدد هى إنشاء "صندوق بريتك" وهو صندوق مشترك يبحث انشاء مشروعات مشتركة بما قيمته ١٥ مليون جنيه استرلينى خلال خمس سنوات فى مجالات التكنولوجيا المتطورة والتكنولوجيا الحيوية.

وخلال هذه الزيارة عقد فى لندن اجتماعاً خاصاً حول موضوع "استثمارات فى ثورة التكنولوجيا المتقدمة فى إسرائيل"، وهو الاجتماع الذى شارك فيه كبار العاملين فى مجالات التكنولوجيا والعلوم.

س- ما هو جدول الأولويات الذى حددته لوزارتك؟

جـ- هدفي هو خلق إطار يركز على تشجيع التصدير وتحسين قدرة منافسة الاقتصاد الإسرائيلي في السوق العالمي، هذا بالاضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لإسرائيل لكي تساهم في الانتاج والتصدير. وسوف نعمل لاحداث انفتاح كبير بقدر الامكان للاقتصاد الإسرائيلي مع السوق العالمي وإزالة القيود والعقبات التي تعوق ذلك. ونتطلع إلى التوقيع على اتفاقيات تجارية واتفاقيات تعاون مع أكبر عدد من دول العالم.

س- كيف تبدو أوضاع التصدير وما هي توقعاتكم خلال المستقبل القريب؟

جـ- خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام زاد حجم التصدير الإسرائيلي بنسبة ٥٪ ووصل إلى حوالي ١٦,٦ مليار دولار. كما ارتفع حجم التصدير لدول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٦,٥٪ ووصل إلى ما قيمته ٥,٤ مليار دولار. كما زاد حجم التصدير الإسرائيلي أيضاً لدول أمريكا الشمالية بنسبة تصل إلى ٤٪ بما قيمته ٥,٥ مليار دولار.

كما سجلت إسرائيل نسبة زيادة مرتفعة في التصدير إلى الدول الآسيوية. كما زاد التصدير الإسرائيلي لدول الشرق الأقصى بنسبة ١٢٪ ووصل إلى ما قيمته ٥,٥ مليار دولار.

ويعتقد الوزير ران كوهين أن التصدير الإسرائيلي للدول الآسيوية التي تخرج من الأزمة المالية التي عانت منها، سوف يتزايد، كما أن التصدير لدول أوروبا وهي السوق الطبيعي لإسرائيل سوف يتزايد، وذلك على ضوء التحسن الواضح في اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي.

س- هل هناك تحرك فيما يتعلق بالتصدير ومبادرات الشركات الإسرائيلية في الدول العربية؟

جـ- إن الجمود في مسار السلام كان له تأثيره في المجالات الاقتصادية والتجارية خلال الثلاث سنوات الأخيرة ومنذ تشكيل الحكومة الحالية تتحسن الاجواء، وهو ما ظهر في المجال الاقتصادي مع الأردن، وبدرجة محدودة مع مصر. وأنا على ثقة بأن السلام الذي يرتكز على أساس اقتصادي سوف يساهم في ايجاد فرص عمل وإنشاء مناطق صناعية لدى جيراننا ولدينا أيضاً. فعلى سبيل المثال هناك تقدم بشأن انشاء مصانع أخرى في المناطق الصناعية المشتركة QIZ بين الأردن وإسرائيل.

ويمكن القول بشكل عام أن التصدير الإسرائيلي المباشر للدول العربية مثل الأردن ومصر والمغرب هو تصدير متواضع في حجمه، ولكن هناك احتمالات لتزايد حجم التصدير الإسرائيلي لهذه الدول بالاضافة إلى احتمالات استثمارات مشتركة.

س- كيف تتعامل إسرائيل فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتصدير لمناطق السلطة الفلسطينية، وما هي تقديراتك فيما يتعلق باستمرار التعاون في المسقبل؟

جـ- طبقاً لاعتقادي هناك امكانيات ضخمة للتعاون الاقتصادي مع الفلسطينيين، لأن اقتصاديات إسرائيل والفلسطينيين متداخلة، بل وهناك ارتباط متبادل. وأنا على ثقة بأن خلق اجواء طيبة في المجال الاقتصادي من شأنها أن تقدم أموراً أخرى.

وهناك أيضاً امكانية للتعاون في مجالات الصناعات التقليدية، لما يتميز به الجانب الفلسطيني في تكلفة الأيدي العاملة الرخيصة، بالاضافة إلى امكانيات أخرى للتعاون في مجالات الصناعات المتقدمة والتكنولوجية. ومنذ تسلمي مهام منصبي وضعت نصب عيني مهمة دفع مجالات التعاون مع جيراننا الفلسطينيين. وبعد لقائي مع وزير الصناعة في السلطة الفلسطينية د. "سعدي القارونس" ولقائي مع وزير التجارة "ماهر المصري" نجحنا في دفع فكرة إنشاء المنطقة الصناعية في جنين إلى الأمام. كما تم الاتفاق على إنشاء لجنة عليا مشتركة للتنسيق والتخطيط بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في كل ما يتعلق بإنشاء مناطق صناعية على أراضي السلطة الفلسطينية. وحاليا فقد تم تشغيل المنطقة الصناعية التي تقع بالقرب من معبر "كرني" في قطاع غزة، وهناك اتجاه لانشاء مناطق صناعية أخرى في رفح وطولكرم ونابلس وجنين.

وهذه المناطق الصناعية أوجدت الآلاف من فرص العمل للفلسطينيين، وسيكون لها تأثيرها الايجابي أيضاً على المستوطنات الإسرائيلية التي تقع بالقرب منها. وهناك مجالات تعاون أخرى مع الفلسطينيين بما في ذلك مكافحة التزييف والمخالفات المتعلقة بالملكية الفكرية والمعايرة القياسية وفي مجالات أخرى تتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية في المناطق الصناعية المشتركة.

س- ما هي الأسواق الواعدة التي حددتها الوزارة للعام القادم، وما هي الاجراءات التي تم اتخاذها لمزيد من التصدير الإسرائيلي لهذه الأسواق؟

جـ- نحن نعمل من أجل تعميق التصدير الإسرائيلي للأسواق المستقرة، وتشجيع التصدير للأسواق الجديدة. وهناك أهمية لتفعيل اتفاقية التجارة الحرة مع المكسيك وتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع دول أمريكا اللاتينية. كما سنعمل على زيادة التصدير الإسرائيلي لبعض الدول في آسيا .. والأردن والسلطة الفلسطينية هما من الأهداف الهامة التي نعمل من أجل تشجيع التصدير والتعاون التجاري والاقتصادي معهما.

س- ما هي السياسة وما هو الواقع فيما يتعلق بالتصدير الإسرائيلي لبعض الأسواق مثل شرق أوروبا ودول الكومنولث؟

جـ- إن الأسواق الجديدة في شرق أوروبا وفي بعض الدول مثل روسيا ودول الكومنولث هي هدف طبيعي للتصدير الإسرائيلي، ويرجع ذلك أيضاً بسبب التقارب الجغرافي. ويجب على الشركات الإسرائيلية أن تعمل على المدى الطويل للتصدير لهذه الأسواق، وذلك على ضوء مسار تحول اقتصاديات هذه الدول لاقتصاد السوق الحر. كما أن استقرار وانتعاش الاقتصاد الروسي من شأنه أن يشجع الشركات الإسرائيلية في العمل ليس في موسكو فقط ولكن في أماكن أخرى في هذه الدولة الضخمة. وخلال اللقاءات التي أجريتها مؤخراً مع رئيس البنك الأوروبي لتطوير دول

شرق أوروبا ودول الكومنولث قررنا إنشاء صندوق مشترك مع إسرائيل يفتح الطريق أمام الشركات الإسرائيلية الصغيرة والمتوسطة للاشتراك في مشروعات في مجالات مختلفة في دول وسط وشرق أوروبا. وهي أسواق واعدة أمام التصدير الإسرائيلي. وحتى الآن نجحت أربع شركات إسرائيلية كبرى فقط في الاشتراك في مشروعات في كازاخستان وأذربيجان ورومانيا، يشترك البنك الأوروبي فيما يزيد عن ٥٥٠ مشروعاً وباستثمارات تقدر بـ ١٣ مليار دولار. أن اشتراك شركات إسرائيلية صغيرة ومتوسطة في مشروعات يمولها البنك الأوروبي هو أمر من شأنه أن يزيد من معدلات التصدير الإسرائيلي الشامل لهذه الدول.

س- ما هي الاجراءات التي تتخذها وزارة الصناعة والتجارة لمساعدة الشركات الإسرائيلية الصغيرة في التصدير، بصفة خاصة في عصر المنافسة الشديدة والعالمية؟

جـ- إن وزارة الصناعة والتجارة تولي أهمية خاصة لمعاونة صغار المصدرين، ويتم معاونة صغار المصدرين أيضاً فيما يتعلق بالتدريب اوالتسويق وذلك للأسباب الآتية:

* حوالي ٩٣٪ هم من صغار المصدرين.
* بعض صغار المصدرين لديهم قدرات تصديرية عالية، مثل تصدير المنتجات ذات التكنولوجيا المتطورة.
* بعض الشركات الصغيرة تفتقد المعلومة ومفاهيم السوق، وهي أمور حيوية للنجاح في سوق التصدير.

إن الميزانية العامة لصندوق التسويق لا تمكنا من معاونة كبار المصدرين بشكل فعلي في أسواق التصدير، وبدون معاونة الصندوق أيضاً لن يستطيع صغار المصدرين والمتوسطين منهم القيام بأعمال التصدير. فهم في حاجة فعلية إلى المعاونة لتثبيت أوضاعهم في الأسواق. وتؤكد التجربة أن معاونة صغار المصدرين هو من أفضل أنواع الاستثمار لتشجيع التصدير وتثبيت أوضاع الشركات الصغيرة.

س- ما هو رأيك فيما يتعلق بنوايا وزارة الخزانة لتخفيض ميزانية تشجيع التصدير؟

جـ- أن دفع التصدير وزيادة حجمه وكذلك ايجاد مجالات للتعاون بين الشركات الإسرائيلية والشركات الأجنبية، هي أمور مرتبطة بنشاط متواصل وجهود تسويقية وميزانيات أكبر مما هي عليه الآن. وليس فقط يتعين عدم تخفيض ميزانية تشجيع التصدير، وإنما هناك أيضاً ضرورة لزيادتها بشكل ملموس. فالأمر ليس بسيطاً. فإدارة التجارة الخارجية وأقسام أخرى بوزارة الصناعة والتجارة وأيضاً معهد التصدير يقومون بأنشطة عديدة سواء داخل إسرائيل أو خارجها لمعاونة المصدرين، ولكن قيود الميزانية تؤثر سلباً على هذه الأنشطة وتؤثر أيضاً على الاقتصاد الذي يعتمد على التصدير. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نعتبر عمل المندوبيات التجارية التابعة لمعهد التصدير هو عمل مقدس. فهؤلاء يساعدون في البحث عن فرص تسويقية ويعملون من أجل زيادة التصدير الإسرائيلي. كما يقومون أيضاً بالبحث عن شركاء واشتراك الشركات الإسرائيلية في مشروعات دولية. وأنا أعتقد عكس ما تراه وزارة الخزانة. فلابد من زيادة المندوبيات التجارية في كل مكان يمكن أن يساهم في زيادة حجم التصدير الإسرائيلي.

س- ما هي سياستكم في كل ما يتعلق بالتعاون الاستراتيجي، والذي في اطاره تستطيع الشركات الإسرائيلية تطوير انشطتها، مثل الانتاج للتصدير؟

جـ- إن التعاون الاستراتيجي بين الشركات هو أسلوب فعال لنقل الشركات الإسرائيلية الصغيرة والمتوسطة للأسواق الخارجية. فالشركات الإسرائيلية التي لديها ميزة نسبية تمكنها من الارتباط بشركة كبيرة لها مكانتها في الأسواق ولها قدرة تسويقية، يمكن الافادة منها كثيراً .. أن العالم يسير نحو العالمية، واتجاه الشركات الإسرائيلية للتسويق هي خطوة طيبة للشركات نفسها وللاقتصاد الإسرائيلي. ولا مفر أيضاً من نقل بعض أنشطة الشركات الإسرائيلية للخارج في دول الأسواق الواعدة. فهذه ظاهرة لا يمكن وقفها أو تقييدها في اطار تحرير التجارة الدولية. ويجب أن نتعامل مع هذا الأمر بصورة واقعية وواعية. واحدى الأمثلة الناجحة في هذا الاطار والتي يمكن اعتبارها نموذجاً للمستقبل. تتعلق بتصدير منتجات النسيج، فانتقال بعض أنشطة الشركات الإسرائيلية إلى الأردن كان له أثره في منع توقف هذه الشركات عن العمل، فلقد استفادت هذه الشركات من الأيدي العاملة الرخيصة في الأردن. أن اغلاق بعض المصانع معناه بطالة.

س- ماذا بالنسبة لوضع إسرائيل كدولة مصدرة - هل تسعى لكي تصبح أكثر تطوراً، وهل أفرع الانتاج التقليدية مثل أفرع انتاج المنتجات الزراعية تفقد وضعها؟

جـ- حوالي ٧٠٪ من التصدير الصناعي الإسرائيلي تدخل فيه مكونات متقدمة تكنولوجيا. والمنتجات الإسرائيلية المتقدمة تشكل أكثر من ثلاثة أرباع اجمالي التصدير الإسرائيلي لدول الاتحاد الأوروبي، و٤٠٪ من اجمالي حجم التصدير الإسرائيلي لدول آسيا.

وأيضاً في أفرع الانتاج التقليدية في إسرائيل تدخل التكنولوجيا في خطوط الانتاج، فعلى سبيل المثال وفي مجال الزراعة وفي مجال انتاج المنتجات الزراعية الطازجة قد فقدت إسرائيل بعض الميزات النسبية، كما أن مشاكل المياه لا تساعد على تشجيع تصدير الخضروات والفواكة.

أما فيما يتعلق بمعدات الري، مثل اساليب الري التي تم تطويرها في إسرائيل فقد حازت على شهرة عالمية بسبب قدرتها على توفير المياه والأسمدة.

ونحن سنفعل من أجل تصدير المنتجات الإسرائيلية المتقدمة علميا. وأنا أرى أهمية كبيرة للاتفاقيات التي وقعت مع بعض الدول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وسنغافورة لتشجيع التعاون. فالموضوع يتعلق بصناديق نقدية تصل ميزانياتها إلى المئات من الملايين من الدولارات.

ونحن نجري حاليا مفاوضات للتوقيع على اتفاقيات أخرى مع بعض الدول مثل ألمانيا وأسبانيا. وهذا المسار من شأنه أن يكون في صالح الصناعة الإسرائيلية ويدعمها في

الأسواق العالمية بصفة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات المتطورة تكنولوجيا.
وفى المقابل سوف نستمر أيضاً فى تشجيع الصناعات التقليدية محدودة التصدير لمساعدتها فى ترسيخ. وضعها فى الأسواق الحالية وفتح أسواق جديدة أمامها.
س- كيف ترى العلاقة بين التصدير وبين تحقيق الأهداف القومية؟
جـ- أن زيادة حجم التصدير الإسرائيلى وضخ الاستثمارات فى البنية التحتية هى بمثابة القاطرة التى تساعد الاقتصاد الإسرائيلى على زيادة الانتاج والدخل، وكذلك خلق فرص عمل ورفع مستوى المعيشة أيضاً للطبقات محدودة الدخل. وفى هذا الصدد فأنا لا أعتقد أن الهدف هو تشجيع الصناعة التى تعتمد على العمالة الكبيرة والأيدى العاملة الرخيصة، ولكنى أقصد تشجيع تصدير المنتجات والخدمات المتطورة فى الأفرع القادرة على دفع أجور مناسبة للعاملين.
إن الميزة التى تحظى بها إسرائيل فى مجال التصدير تعتمد على نوعية القوى العاملة الخلاقة فى إسرائيل. وهذا الأمر له صداه فى أرجاء العالم. وعلينا أن نساعد الشباب الذى يتم تسريحه من الجيش للعمل فى المجالات التى تبرز قدراتهم الخلاقة، وهذا الأمر حيوى لزيادة حجم التصدير الإسرائيلى فى المستقبل.
ويجب على الحكومة أن توفر المصادر لتشجيع التصدير الإسرائيلى وتشجيع الاستثمارات فى المجالات المتعلقة بالتصدير وهى أمور حيوية ومهام قومية.

التصدير خارج الحدود

ملحق هآرتس
١٩٩٩/١١/٢٢
بقلم/ عادى شترانفرج

بعض الدول العربية والدول الإسلامية الأخرى فى آسيا تعتبر أسواقاً هامة، تثير اهتمام المصدرين الإسرائيليين، وبالرغم من ذلك يبدو أن التوقعات تتجاوز الواقع بكثير، ولا يعود ذلك لأسباب سياسية فقط.
إن عام ١٩٩٩ يعتبر عام "تغيير الحرس" فى بعض الدول الصديقة لإسرائيل فى العالم العربى مثل الأردن والمغرب. فالحكام الجدد يستمرون فى نهج سياسة معتدلة تجاه إسرائيل على الأقل من الناحية الرسمية. وفى أغلب الدول العربية توجد علاقات وطيدة على المستوى التجارى مع إسرائيل، فالبرجماتية دائما ما تتغلب على أية قيود تقف عائقاً أمام مصلحة الطرفين.
لقد طرح "ران كوهين" وزير الصناعة والتجارة أحد أهداف وزارته خلال الفترة القريبة القادمة، وهو دعم وتشجيع التعاون التجارى بين شركات وأصحاب المشروعات فى إسرائيل مع الدول العربية المجاورة.
* مندوبى التعاون: إن القفزة التى حققها التصدير الإسرائيلى خلال السنوات الأخيرة شملت تصدير منتجات تكنولوجية وعلمية. وبعض هذه المنتجات وصلت إلى بعض الدول العربية. هناك بعض الصناعات الإسرائيلية التى يمكن أن تجد لها أسواقاً رائجة فى الدول العربية منها على سبيل المثال الصناعات الزراعية وبصفة خاصة وسائل الانتاج والخبرة وأنظمة لعلاج المياه والرى وأغذية بالاضافة إلى الأسمدة والمنتجات الكيماوية.
وإلى جانب إمكانية التصدير بشكل مباشر، فيوجد مندوبين تعاون بين الشركات الإسرائيلية وشركات من الأردن ومصر، والذين توصلوا إلى اقامة مشروعات مشتركة فى بعض المجالات مثل مجالات النسيج.
إن التجربة مع الأردن قد أثبتت نفسها مع اقامة أول "QIZ" على أرض الأردن برعاية ومساعدة الولايات المتحدة، وهى منطقة صناعية مشتركة بين الأردن وإسرائيل، تستفيد الشركات العاملة فيها من الأعفاء الجمركى وتقوم بتصدير منتجاتها إلى الأسواق الأمريكية.
أما فيما يتعلق بمصر، فهناك عدم شعور بالرضا فى إسرائيل عن حجم التعاون بين الشركات الإسرائيلية والشركات المصرية. ومع ذلك فهناك احتمالات على الأقل نظريا لدور إسرائيل أو لاستثمارات إسرائيلية فى المجالات التى يتم خصخصتها فى بعض الدول العربية التى لها علاقات مع إسرائيل. ولكن التجربة الفعلية أثبتت وجود فجوة كبيرة بين ما هو نظرى وما هو واقعى بصفة خاصة بسبب الظروف السياسية. وسوف يستمر هذا الوضع طالما أن هذه الدول مثل مصر مستمرة فى سياستها غيرالواضحة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية مع إسرائيل وتطوير هذه العلاقات.
وفى مثل هذا الجو من عدم اليقين والصعود والهبوط فى العلاقات السياسية وبالرغم من حجم التصدير الإسرائيلى المباشر والعلنى لبعض الدول فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو متواضع للغاية، إلا أن المصدرين الإسرائيليين لم يستسلموا. فهناك العديد من الشركات الإسرائيلية قد اقامت علاقات تجارية مع هذه الدول العربية منذ عدة سنوات وأثمرت هذه العلاقات التجارية عن صفقات تجارية يتم تنفيذ بعضها عن طريق دول أخرى مثل قبرص على سبيل المثال.
ولقد نشر معهد التصدير الإسرائيلى مؤخراً دراسات عن حجم التصدير الإسرائيلى لبعض الأسواق الهامة والجاذبة فى العالم العربى، وأوضح أن بالاضافة للدول العربية التى لها علاقات تجارية علنية مثل مصر والأردن، فإن الشركات

الإسرائيلية المهتمة بالتصدير تتعامل أحيانا بشكل مباشر وأحيانا عن طريق دولة ثالثة مع الدول العربية الأخرى والتى لها علاقات مع إسرائيل من خلال مكاتب المصالح مثل المغرب وتونس وبعض دول الخليج العربى. أما فيما يتعلق ببعض الدول العربية الأخرى مثل سوريا والسعودية فإن المصدرين الإسرائيليين لا يفضلون الحديث علنا، بالرغم أنه من المعروف أن بعض المنتجات الإسرائيلية تباع لهذه الدول.
أما فيما يتعلق بالدول الإسلامية التى تقع بعيداً عن إسرائيل مثل باكستان واندونيسيا فيبدو أن بعض التغيرات السياسية يمكنها أن تحسن من العلاقات التجارية لهذه الدول مع إسرائيل.
وفيما يتعلق بالتصدير الإسرائيلى المباشر فإن مصر تعتبر أهم الأسواق. وطبقاً لبيانات المكتب المركزى للاحصاء فقد صدرت إسرائيل إلى مصر منتجات خلال عام ١٩٩٨ بما قيمته حوالى ٥٣ مليون دولار.
ومن أهم المنتجات الإسرائيلية التى تم تصديرها خلال عام ١٩٩٨ منتجات النسيج ومنتجات بلاستيكية ومطاطية وماكينات وأجهزة ميكانيكية ومنتجات كيماوية ومعدنية. وبالرغم أن إسرائيل ومصر قد وقعتا عام ١٩٨٠ على اتفاقية اقتصادية. إلا أن التجارة بين الدولتين تتأثر بالنواحى السياسية، وهو ما يمكن أن يطلق عليه "السلام البارد". ومع ذلك فمنذ عام ١٩٩٤ ارتفعت معدلات التجارة بين الدولتين. وطبقاً لبيانات دراسات معهد التصدير الإسرائيلى فإن حوالى ٢٠ شركة إسرائيلية تعمل فى مصر وقد استثمرت هذه الشركات خلال العام الماضى حوالى ٣٠ مليون دولار فى بعض المشروعات مثل النسيج والزراعة والمعدات الطبية. ومع ذلك فإن أغلب منتجات هذه الشركات يتم تصديرها إلى دول أخرى وبالتالى فإن التبادل التجارى محدود. ان اقتصاديات مصر وإسرائيل تعتبر من الاقتصاديات المتكاملة، وهى حقيقة من شأنها أن تزيد من معدلات التجارة المتبادلة بين البلدين خلال السنوات القادمة. وهناك احتمالات لزيادة حجم التصدير الإسرائيلى لمصر على المدى القريب وبصفة خاصة من المنتجات الزراعية والأغذية والمعدات الزراعية. وعلى المدى البعيد فهناك أيضا احتمالات لنفس الزيادة بالاضافة إلى مشاركة شركات إسرائيلية فى بعض المشروعات الاستثمارية فى مصر فى مجالات البناء ومعدات التغليف والمعدات الطبية والحسابات ومعدات وخدمات الاتصالات ومعدات وخدمات للمحافظة على سلامة البيئة.
* الأردن – احتمالات محدودة: لقد وصل حجم التصدير الإسرائيلى إلى الأردن عام ١٩٩٨ بما قيمته ٢٥ مليون دولار، وخلال الأشهر الأولى من هذا العام انخفضت معدلات التصدير الإسرائيلى إلى الأردن بنسبة ٢٥٪ بالمقارنة لنفس الفترة من العام السابق. وأبرز المنتجات الإسرائيلية التى يتم تصديرها إلى الأردن هى الماكينات والأجهزة الميكانيكية والمعادن والأسمدة والمنتجات الكيماوية والمنتجات الزراعية. وليس من المتوقع أن يرتفع حجم التجارة بين إسرائيل والأردن بمعدلات كبيرة مستقبلا، يرجع ذلك إلى وجود فارق كبير فى مستويات التنمية وفى الهيكل الاقتصادى فى كلتا الدولتين. وتتراوح التقديرات لحجم التصدير الإسرائيلى السنوى للأردن ما بين ٦٠ و٢٠٠ مليون دولار، مع وجود احتمالات واقعية لتصدير بعض المنتجات الإسرائيلية للأردن مثل أنظمة الرى، منتجات زراعية، أجهزة اتصالات، ومواد خام لمصانع النسيج فى المنطقة الصناعية المشتركة فى "اربد". ففى هذه المنطقة تعمل حاليا عشر شركات إسرائيلية. وتتجه النية إلى توسيع النشاط وجذب أصحاب مشروعات إسرائيلية فى منطقة صناعية أخرى. وكان قد تم الاتفاق من قبل على اقامة مراكز لبرامج الحاسبات الآلية، إسرائيلية – أردنية فى المنطقة الصناعية المشتركة. ولكن هذا المشروع لم يظهر للنور بعد.
* المغرب والتصدير الزراعى: تعتبر المغرب السوق الثالث فى الحجم بين الدول العربية ودول شمال أفريقيا فيما يتعلق بتصدير المنتجات الإسرائيلية. ومع ذلك وبالرغم من العلاقات الواسعة بين إسرائيل والمغرب خلال ما يزيد عن ٣٠ عاماً إلا أن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين محدودة. فخلال عام ١٩٩٨ وصل حجم التصدير الإسرائيلى المباشر إلى المغرب إلى ما قيمته ١٠,٥ مليون دولار، ولكن خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام وصل حجم التصدير الإسرائيلى لحوالى ٤,٢ مليون دولار فقط. المنتجات الكيماوية التى تشكل حوالى ٦٠٪ من حجم التصدير الإسرائيلى للمغرب خلال عام ٩٨ تقلص حجمها بما نسبته ٧٥٪ خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام، أما أبرز المنتجات الإسرائيلية التى تم تصديرها إلى المغرب فكانت منتجات البلاستيك والمطاط والآلات والمعدات الميكانيكية.
وتعتبر الزراعة واحدة من المجالات الواعدة للتصدير الإسرائيلى إلى المغرب، فهناك شركات وبعض المتخصصين من إسرائيل الذين يشاركون فى اقامة وتشغيل مزارع فى المغرب. بالاضافة إلى قيام بعض الشركات الإسرائيلية المتخصصة فى المنتجات الغذائية والطاقة بتصدير منتجاتها إلى المغرب. وحيث أن الزراعة وتطويرها تحظى بالأولوية من قبل الحكومة المغربية فهناك احتمالات بمزيد من تصدير المنتجات الإسرائيلية للمغرب بصفة خاصة، المتعلقة منها بالرى والزراعة. وهناك احتمالات أيضاً بمشاركة بعض الشركات الإسرائيلية المتخصصة فى الاتصالات والبيئة فى مشروعات مغربية بما فى ذلك بيع المعدات الإسرائيلية المتعلقة بهذه الأنشطة للمغرب.
* احتمالات كبيرة فى الخليج العربى: إن دول الخليج طبقاً لدراسات معهد التصدير الإسرائيلى تفتح احتمالات معقولة أمام المصدرين الإسرائيليين، بالرغم أن أغلب هذه الدول باستثناء عمان وقطر تمنع رسمياً اقامة أية علاقات تجارية مع إسرائيل. إن مستوى المعيشة المرتفع فى أغلب هذه الدول والاستثمارات الضخمة فى البنية الأساسية والحاجة إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية التى تعتمد فى أغلبها على

تصدير البترول هى أمور من شأنها أن تفتح الباب أمام التصدير الإسرائيلى.

أن اجمالى حجم التصدير الإسرائيلى لدول الخليج متواضع للغاية طبقاً للتقارير الرسمية ويقدر بمليونى دولار خلال ١٩٩٨، حوالى ٧٠٪ منه لدولة الامارات العربية. ومع ذلك فهناك شركات إسرائيلية تقوم من وراء الستار بتصدير منتجاتها لهذه الدول منها الأجهزة العلمية والمعدات الزراعية ومجموعة أخرى متنوعة من المنتجات الإسرائيلية التى تصل إلى هناك عن طريق دولة ثالثة.

وتعتبر "أبوظبى" أهم المناطق فى دولة الامارات التى تتكون من سبعة امارات يقدر عدد سكانها بما يزيد عن ٢,٥ مليون نسمة. وحقوق البترول الضخمة تتركز فى أبوظبى، وهذه الامارة هى المؤثرة فى السياسة الخارجية وفى التحفظ من العلاقات المباشرة والرسمية مع إسرائيل.

واتحاد الامارات العربية يعتبر من أكثر الوحدات الاقتصادية انتعاشا فى منطقة الخليج العربى. وطبقاً لدراسات معهد التصدير الإسرائيلى فإنه إذا لم يتم التوصل إلى سلام شامل مع إسرائيل، فإن الشركات الإسرائيلية ستجد صعوبة فى منافسة الشركات الدولية الضخمة التى تسيطر على العديد من الأفرع فى الأسواق المحلية لدول الخليج العربى، ومع ذلك فالوضع لا يتشابه مع سائر الدول العربية، فبسبب مستوى التقدم الهائل فى دول الخليج العربى، فإن الشركات الإسرائيلية يمكنها أن تستفيد بميزة نسبية فى المجالات المتقدمة علميا والتى تتميز بالمستوى التكنولوجى المرتفع.

وفيما يتعلق باحتمالات التصدير لدول الخليج العربى فتشير دراسات معهد التصدير الإسرائيلى إلى ارتفاع حجم استيراد اتحاد الامارات العربية بالمقارنة لعدد السكان. كما أن اتحاد الامارات العربية وبصفة خاصة دبى تعتبر جسراً تجارياً اقليمياً. والاحتمالات على المدى القريب هى تصدير منتجات إسرائيلية لا تحمل هوية إسرائيلية وبصفة خاصة الطعام الطازج المجهز، بالاضافة إلى أجهزة الاتصالات والحاسبات والخدمات الطبية والمعدات الطبية والزراعية والمعدات الخاصة بالبنية الأساسية والمياه، كما أن هناك احتمالات لتصدير أسلحة إسرائيلية إلى هذه الدول مع ازالة القيود الرسمية على اقامة علاقات تجارية مع إسرائيل.

* مركز مالى وتجارى. لقد استطاعت البحرين أن تنوع مجالات انشطتها الاقتصادية، وهى تعتبر مركزاً اقليمياً للبنوك فى الخليج العربى وواحدة من أهم المراكز التجارية فى المنطقة. وتساهم الصناعة فى البحرين بحوالى ربع الانتاج القومى، وأهم المشروعات الصناعية فى البحرين هى الالومنيوم. ولأن سوق البحرين محدود الحجم، فإن احتمالات تطوير علاقات اقتصادية واسعة مع إسرائيل، هى احتمالات محدوده جداً. فالاحتمالات التجارية بين إسرائيل والبحرين تكمن فى الخدمات المالية، التعليم ومعالجة المياه والزراعة. وطبقاً للبيانات الرسمية فقد صدرت إسرائيل للبحرين خلال عام ١٩٩٨ منتجات معدنية وماكينات ومعدات ميكانيكية بما قيمته ٣٠ ألف دولار، وهى دولة يقدر عدد سكانها بحوالى ٦٠٠ ألف نسمة فقط.

أما الأنشطة الاقتصادية فى الكويت التى قدر عدد سكانها بـ ٢,٣ مليون نسمة فتعتمد بصفة خاصة على صناعة البترول. والكويت أيضاً تمنع اقامة علاقات تجارية مباشرة مع إسرائيل، ومع ذلك فهناك احتمالات أمام شركات إسرائيلية لبيع معدات تأمين ومعدات طبية وعلمية ومعدات للرى وتطوير الزراعة فى الأراضى الصحراوية للكويت. ولقد صدرت إسرائيل خلال عام ١٩٩٨ للكويت أجهزة قياس ومعدات وآلات ميكانيكية بما قيمته ٩٠ ألف دولار.

أما عمان فهى الدولة الأولى فى الخليج العربى التى اقامت علاقات تجارية رسمية مع إسرائيل. وقد قامت وفود إسرائيلية بزيارة عمان بداية من عام ١٩٩٤. وفى عام ١٩٩٦ اقامت كلا من عمان وإسرائيل مكاتب تمثيل تجارى والتى عملت لفترة ما حتى تم تجميدها فى نفس العام. والاقتصاد العمانى يرتكز على صناعة البترول والغاز. وفى عام ١٩٩٨ صدرت إسرائيل بضائع إلى عمان بما قيمته ٤٥٠ ألف دولار. ولقد اشتملت هذه البضائع على منتجات مطاط وبلاستيك ومنتجات ورقية ومعدات ميكانيكية ومنتجات كيماوية.

وهناك احتمالات لتصدير منتجات إسرائيلية لعمان بالاضافة إلى مشاركة فى الاستثمارات بصفة خاصة فى مجالات المعدات الطبية، ومعالجة المياه، والسياحة ومعدات الاتصال وخدمات التعليم وتدريب العمال.

* المستقبل مليىء بالفرص: بالاضافة إلى الدول العربية التى تعتبر أهداف واعدة للمستقبل، فإن المصدرين الإسرائيليين يتمسكون بالسوق القريبة منهم، أى مناطق السلطة الفلسطينية. إن هذه المناطق تعتبر هدف تصدير بارز وهام أمام المنتجات الإسرائيلية ومع حدوث تغيرات سياسية تؤدى إلى اقامة دولة فلسطين فى المستقبل القريب، فمن المتوقع أن يتزايد حجم تصدير المنتجات الإسرائيلية. ولكن من ناحية أخرى فمع بناء الميناء فى غزة ومع بعض المتغيرات الأخرى فمن المحتمل أن يقوم الفلسطينيون بشراء الاحتياجات التى كانوا يحصلون عليها من المنتجات الإسرائيلية من مناطق أخرى.

وما من شك أن تقدم مسار السلام فى المنطقة ليس من شأنه فحسب زيادة تصدير المنتجات الإسرائيلية المباشر للدول العربية ودول شمال أفريقيا، وإنما من شأنه أيضاً أن يعجل بإنشاء مشروعات مشتركة بين شركات إسرائيلية وشركات من الدول العربية والإسلامية.

ومن أهم العناصر اللازمة لتقدم العلاقات الاقتصادية البنية التحتية المناسبة، ومن المحتمل ألا يبتعد اليوم الذى يتم فيه نقل المنتجات والبضائع الإسرائيلية لمئات الملايين من المستهلكين فى الأسواق القريبة، ليس بالطرق الملتوية وغير المباشرة، وإنما من خلال الشحن الجوى أو عبر الطرق السريعة أو بواسطة القطارات وخلال ساعات محدودة.

العجز التجارى الإسرائيلى ٦,٢ مليار دولار

هآرتس ١٢/١١/١٩٩٩
بقلم/ موطى باسوك

بلغ حجم العجز التجارى لإسرائيل خلال الشهور العشرة الأولى لعام ١٩٩٩، ٦,٢ مليار دولار، أى بزيادة تبلغ ٢٧٪ مقارنة بالعام الماضى. جاء ذلك فى تقرير للمكتب المركزى للاحصاء حول التجارة الخارجية الإسرائيلية. واتضح من البيانات أن العجز فى الشهور العشرة الأولى لعام ١٩٩٩ أكبر من العجز بأكمله لعام ١٩٩٨. فقد ارتفعت نسبة الصادرات خلال هذه الشهور بمقدار ١١٪ مقابل زيادة مقدارها ٦,٨٪ فى التصدير، واستيراد الوقود (خام ومكرر وفحم) إلى إسرائيل خلال الشهور العشرة الأولى لعام ١٩٩٩ بلغ ١,٦٥ مليار دولار، أى بزيادة قدرها ٨٪ عن الفترة المقابلة من العام الماضى. والسبب الرئيسى فى هذه الزيادة هو ارتفاع أسعار الوقود فى العالم ويتضح أيضاً من هذه البيانات أن استيراد الألماظ (خام أو مصقول) قد ازداد فى الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٩ بمقدار ٤٠٪ مقارنة بنفس الفترة لعام ١٩٩٨، أى وصلت ٢,١ مليار دولار.

بلغ استيراد السلع فى شهر أكتوبر ٢,٥٣ مليار دولار ووصل التصدير إلى ١,٩٤ مليار دولار. إذن فقد بلغ العجز التجارى فى شهر أكتوبر ٥٩٣ مليون دولار. ومن مجموع الاستيراد الإسرائيلى فى شهر أكتوبر: ٤٢٪ مواد خام و٢٨٪ ألماظ ووقود، و١٨٪ ماكينات ومعدات ووسائل مواصلات برية للاستثمار و١٢٪ منتجات استهلاكية. وقد انخفض استيراد السلع، باستثناء السفن والطائرات والألماظ والوقود، بنسبة ٢,٩٪. وتشير الاتجاهات، التى تم حسابها فى المكتب المركزى للاحصاء بعد استبعاد التأثيرات الحولية وعناصر غير منتظمة، إلى بطء معدل زيادة الاستيراد. فى يوليو - أكتوبر ١٩٩٩ ازداد الاستيراد بنسبة ٢٪ بعد زيادة بلغت ١٠٪ فى النصف الأول من عام ١٩٩٩.

وبالنسبة لاستيراد منتجات للاستثمار تم تسجيل زيادة قدرها ٨٪ يوليو - أكتوبر، مقابل زيادة مقدارها ٢٠٪ فى النصف الأول من هذا العام. بالنسبة لاستيراد مواد خام (باستثناء الألماظ والوقود) سجل فى يوليو - أكتوبر انخفاضا قدره ٤٪، مقابل زيادة مقدارها ٦٪ فى النصف الأول من العام. بالنسبة لاستيراد مواد للاستهلاك سجل فى سبتمبر - أكتوبر استقراراً، مقابل زيادة مقدارها ٥٪ فى يناير - أغسطس.

٦٨٪ من تصدير السلع فى أكتوبر، كان تصديرا صناعيا و٣٠٪ ألماظ و٢٪ صادرات زراعية. وتصدير السلع (باستثناء الألماظ) انخفض فى أكتوبر بنسبة ١٠٪، بعد استقرار فى سبتمبر وزيادة فى أغسطس بنسبة ١٢٪.

وتشير الاتجاهات إلى استمرار زيادة التصدير. فى مارس - أكتوبر زاد التصدير بنسبة ١٤٪ بعد تراجع مستمر فى ١٩٩٨ وحتى فبراير ١٩٩٩، بلغ حوالى ٥٪. وسجل ارتفاع بارز يتراوح ما بين ٢٢٪ إلى ٢٨٪ فى تصدير فروع الصناعة المتقدمة. مثل معدات اتصال ومراقبة وإشراف وأجزاء الكترونية وماكينات ومعدات. فى تصدير النسيج والملابس سجلت الشهور الأخيرة بطئا فى معدل الزيادة، حيث بلغت نسبة الزيادة ٣٪ فى يوليو - أكتوبر مقابل زيادة مقدارها ١٠٪ فى النصف الأول من عام ١٩٩٩. وسجلت الشهور الأخيرة انخفاضا فى تصدير منتجات الاسفنج والبلاستيك - ١٢٪ والأغذية - ٩,٥٪. فى الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٩ ازداد تصدير الألماظ المصقول بنسبة ٢٦٪. أما الصادرات الزراعية فى أكتوبر فقد بلغت ٤٦ مليون دولار، أى بانخفاض ٥٪ عن شهر أكتوبر ١٩٩٨.

ازدياد العجز التجارى بمقدار ١,٢٤ مليار دولار فى يناير - أكتوبر

هآرتس
١٧/١١/١٩٩٩
بقلم/ موطى باسوك

فى الفترة من يناير - أكتوبر ١٩٩٩ ازداد استيراد السلع بمقدار ١١٪، بما قيمته ٢,٥ مليار دولار، مقارنة بنفس الفترة عام ١٩٩٨، وازدادت صادرات السلع بنسبة ٦,٦٪، بمقدار ١,٣ مليار دولار، وازداد العجز التجارى بمقدار ١,٢٤ مليار دولار. جاء ذلك فى بيانات أصدرها المكتب المركزى للاحصاء بالأمس.

طبقاً لهذه البيانات بلغت قيمة الاستيراد من دول الاتحاد الأوروبى فى فترة يناير - أكتوبر ١١,٦ مليار دولار - أى أكثر بـ ٥,٧٪ عن نفس الفترة لعام ١٩٩٨. وبلغت قيمة الصادرات لأوروبا ٦,١ مليار دولار - أى أكثر بنسبة ٣,٢٪ - ١٩٠ مليون دولار - عن نفس الفترة عام ١٩٩٨. وبلغ العجز التجارى مع دول الاتحاد الأوروبى بما قيمته ٥,٦ مليار دولار - أى أكثر بنسبة ٨,٤٪، أى ٤٣٠ مليون دولار، عن نفس الفترة عام ١٩٩٨.

كذلك يتضح من بيانات المكتب المركزى للاحصاء أنه فى الفترة يناير - أكتوبر ١٩٩٩ بلغ الاستيراد من الولايات المتحدة ما قيمته ٥,٢ مليار دولار - أى أكثر بنسبة ١٩,٣٪ - ٨٤٠ مليون دولار - عن نفس الفترة عام ١٩٩٨. كذلك بلغت الصادرات إلى الولايات المتحدة ٧,٢٧ مليار دولار أى بزيادة قدرها ٧٪ - ٤٩٠ مليون دولار - عن نفس الفترة عام ١٩٩٨. فى التجارة مع الولايات المتحدة فاقت الصادرات الإسرائيلية الاستيراد منها، وذلك نتيجة تجارة الألماظ، بما قيمته ٢,٥ مليار دولار، مقارنة بالفترة نفسها عام ١٩٩٨. وبلغت الواردات من دول آسيا فى فترة يناير - أكتوبر ١٩٩٩ بـ ٣,٣٣ مليار دولار - أكثر ١٧٪ - أى ٤٩٠ مليون دولار - عن نفس الفترة عام ١٩٩٨. وبلغت قيمة الصادرات لآسيا ٣,٢٧ مليار دولار - أى أكثر بنسبة ٢٣,٥٪ - ٦٢٠ مليون دولار - عن نفس الفترة من العام الماضى. وبلغ العجز التجارى مع دول آسيا هذا العام ٥٧ مليون دولار، وأقل بنسبة ٧٠٪، ١٣٥ مليون دولار، عن العجز فى العام الماضى.

تستورد إسرائيل ٤٨٪ من احتياجاتها من دول الاتحاد الأوروبى، بينما تصدر اليها ٣١٪ من اجمالى صادراتها، وتستورد ٢٠٪ من الولايات المتحدة وتصدر اليها ٣٦٪، وتستورد ١٢٪ من دول آسيا وتصدر اليها ١٤٪. بلغ حجم استيراد الألماظ فى فترة يناير - أكتوبر ١٩٩٩ - ٤,٧ مليار دولار - أى أكبر بنسبة ٣٦,٥٪ - ١,٢٤ مليار دولار - عن نفس الفترة عام ١٩٩٨. وبلغ حجم صادرات الألماظ ٦,٣ مليار دولار أى بزيادة قدرها ٢٠٪ - ١,٠٠٥ مليار دولار - عن نفس الفترة من العام الماضى.

معاريف
١٢/١١/١٩٩٩
بقلم/ المراسل

تزايد العجز التجارى بنسبة ٤٠٪ فى شهر أكتوبر

حالة من القلق تسيطر على المسئولين فى وزارة الاقتصاد، حيث زاد العجز التجارى الإسرائيلى فى الفترة من يناير حتى أكتوبر هذا العام بنسبة ٢٧٪ ليصل إلى ٦,٢ مليار دولار مقابل ٤,٨ مليار دولار فى نفس الفترة من العام الماضى.

وتنبع الزيادة فى العجز من زيادة حجم استيراد السلع بنسبة ١١٪ مقابل زيادة معتدلة بنسبة تقل عن ٧٪ فى صادرات السلع. وتنبع نصف هذه الزيادة من استيراد الطائرات المدنية والزيادة الكبيرة فى استيراد الماس.

ويعتقد الخبراء أن العجز التجارى سيصل هذا العالم إلى ٨ مليارات دولار، مقابل ٥,٨ مليار دولار عام ١٩٩٨ بالكامل، أى بزيادة تصل إلى حوالى ٤٠٪. وقد وصل العجز التجارى فى شهر أكتوبر إلى ٥٩٣ مليون دولار، أى بزيادة تصل إلى ٤٠٪ بالمقارنة إلى شهر أكتوبر من العام الماضى. وقد بلغ حجم الواردات ٢,٥٣ مليار دولار مقابل الصادرات التى بلغ حجمها ١,٩٤ مليار دولار.

ويذكر المسئولون فى المكتب المركزى للاحصاء أن بيانات التجارة الخارجية فى شهر أكتوبر تميل نحو الانخفاض وذلك بسبب الاضراب الذى اجتاح الموانىء البحرية فى الثلث الأخير من هذا الشهر.

وقد سجلت صادرات البضائع زيادة كبيرة تصل إلى ١٤٪ فى الفترة من مارس حتى أكتوبر. ويذكر أن الصادرات سجلت ارتفاعاً كبيراً بعد انخفاض مستمر منذ مايو ١٩٩٨ وحتى فبراير الماضى. وقد سجلت زيادة كبيرة بصفة خاصة فى صادرات منتجات الهاى تيك والمنتجات الصناعية المتقدمة مثل المكونات الالكترونية ومعدات الاتصال. وزادت صادرات الماس بنسبة ٢٦٪ منذ بداية هذا العام بما قيمته ٩٠٠ مليون دولار

وزاد استيراد السلع فى الفترة من يوليو وحتى أكتوبر بنسبة ٢٪ فى العام، وهذا تباطؤ ملحوظ بالمقارنة إلى معدل الزيادة السنوى. وقد زاد استيراد منتجات الاستثمار فى هذه الفترة بنسبة سنوية تصل إلى ٨٪ وانخفض حجم صادرات المواد الخام بنسبة ٤٪.

العجز فى النشاط الحكومى فى شهر نوفمبر ١,٩٢٢ مليار شيكل

هآرتس
١٩٩٩/١٢/٢
بقلم/ موطى باسوك

سجل عجز فى النشاط العام للحكومة فى شهر نوفمبر يقدر بمليار و٩٢٢ مليون شيكل. ووصل العجز فى النشاط العام للحكومة منذ بداية العام إلى ١٢,٢١٢ مليار شيكل. ويتضح من بيانات المحاسب العام أن العجز المحلى فى نشاط الحكومة فى شهر نوفمبر قد وصل إلى ٤٥,٣ مليون شيكل، ووصل هذا العجز منذ بداية العام إلى٧,٦٨٢ مليار شيكل. وأما العجز فى نشاط الحكومة فى الخارج فقد وصل فى شهر نوفمبر إلى ١,٤٢٩ مليار شيكل وهذا مبلغ كبير للغاية. بينما وصل هذا العجز منذ بداية العام إلى ٤,٥٣١ مليار شيكل.

ووصل دخل الحكومة فى شهر نوفمبر إلى١٢,٤٩٢ مليار شيكل، ووصل الدخل منذ بداية العام إلى ١٣٩,٣٩٣ مليار شيكل. وأما نفقات الحكومة فى شهر نوفمبر فقد وصلت إلى ١٤,٣٤٥ مليار شيكل ومنذ بداية العام إلى ١٥١,٠٨٣ مليار شيكل.

لأول مرة: شركة كبيرة من اندونيسيا تخطط للاستثمار فى إسرائيل

يديعوت احرونوت
١٩٩٩/١٢/٥
بقلم/ نافيت زومير

مزيد من الدفء فى العلاقات مع اندونيسيا حيث قام رؤساء واحدة من أكبر المؤسسات فى هذه الدولة بزيارة إسرائيل مؤخراً وذلك بعلم الرئيس الاندونيسى وبمباركته.

والضيوف هم رؤساء مؤسسة دكستار فى اندونيسيا، مدير عام المؤسسة ايندير أكترن ونائبه دراما فان. وقد وصلا إلى إسرائيل فى طريقهما من عمان على طائرتهما الخاصة.

وتجدر الاشارة إلى أن شركة أ. فلد تمثل مؤسسة دكستار فى إسرائيل وتستورد منتجاتها.

وقد برز توثيق العلاقات بين إسرائيل وبين اندونيسيا فى اللقاء الذى عقد مؤخراً فى سياتل، فى الولايات المتحدة الأمريكية بين وزير الصناعة والتجارة ران كوهين وبين نظيره الاندونيسى يوسف كالا. ففى هذا اللقاء الذى استغرق ٣٠ دقيقة ناقش الاثنان العلاقات التجارية بين الدولتين.

وتعمل مؤسسة دكستار فى عدة مجالات ومن بينها الصناعات الكيماوية واستيراد المواد الكيماوية والمواد الخام. وتدير المؤسسة سلسلة من فنادق شيراتون فى اندونيسيا وثلاث شبكات من المطاعم وأحد البنوك.

ويقول رؤساء المؤسسة فى اللقاء الذى عقدوه مع رئيس رابطة الغرف التجارية دانى جيلرمان أنه مع تغيير السلطة فى اندونيسيا تم فتح الطرق أمام فرص إقامة علاقات تجارية بينها وبين إسرائيل. وأضاف أن الاندونيسيين يدرسون عدة اختيارات للاستثمار فى إسرائيل والتعاون فى مجالات الزراعة والاتصالات والهاى تيك والبنية التحتية والمواد الكيماوية.

وقال جيلرمان أن هذا الوفد هو وفد استطلاعى من جانب النظام الاندونيسى وأن رؤساء المؤسسة قد حصلوا على موافقة الرئيس الاندونيسى لزيارة إسرائيل والاعلان عن أمر الزيارة.

وعرض جيلرمان على الوفد افتتاح مكتب مصالح اقتصادية فى نطاق رابطة الغرف التجارية. ويقول مدير عام دكستار أنه سوف ينقل هذا العرض إلى أصحاب القرار فى بلاده.

٦ إسرائيل/شئون عسكرية

التفوق التكنولوجى الإسرائيلى تراجع

هآرتس ٢٢/١١/١٩٩٩
بقلم/ آمنون برزيلى

الفضاء وحرب المعلومات والهجوم الدقيق والمناورة والسلاح الفتاك .. هذه هى المجالات التى يجب أن تركز إسرائيل عليها، هذا إذا رغبت فى أن تستمر فى أن تكون لاعب له مكانته فى ميدان المعركة المستقبلى. وتلك هى توصيات اللجنة التى كلفت بدراسة مستقبل الصناعات العسكرية الإسرائيلية والتى رأسها مساعد وزير الدفاع للصناعات العسكرية اللواء احتياط موشيه بيلد. وكانت اللجنة قد قدمت مؤخراً توصياتها إلى وزير الدفاع إيهود باراك.

وتجدر الاشارة إلى أن اللجنة درست لأكثر من عامين التطورات فى المجال التكنولوجى فى إسرائيل وقارنت بينها وبين مثيلاتها فى العالم. وأعربت اللجنة عن اعتقادها بأنه فى مجال البنية التحتية فإن إسرائيل تتمتع بتفوق نسبى بارز حتى على بعض الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أو بريطانيا لأن أسلوب جيش الاحتياط الإسرائيلى قد أدى إلى طمس الفارق بين الصناعة أو معاهد الأبحاث وبين الجيش. وفى كثير من الأحيان كان مديرو المشروعات فى الصناعة هم من كبار ضباط الاحتياط الذين يعرفون الوضع على حقيقته. وعلى الرغم من ذلك فقد حذرت اللجنة من أنه للأسف الشديد فإن هذا التفوق الهام والخاص والمتميز فى تراجع مستمر.

وفى الفصل الذى يتعلق بميدان المعركة المستقبلى وكيف يبدو فى نظر المسئولين فى جهاز الدفاع، كتبت اللجنة تقول أن الانتفاضة والحرب المستمرة فى لبنان يثبتان أنه كلما كانت الحرب أكثر تكنولوجية، فسوف يزيد تفوق إسرائيل النسبى. والعكس صحيح أى أنه كلما هبطت الحرب إلى مستوى التفوق فى زيادة الأفراد والتراجع فى المستوى التكنولوجى فسوف يتدهور وضع إسرائيل بصورة مستمرة".

وتعتمد اللجنة على وثيقة أعدها رئيس إدارة تطوير وسائل القتال اللواء دكتور اسحاق بن إسرائيل والذى أعرب عن تقديره بأن المستقبل سوف يشهد قدراً أكبر من تأثير التكنولوجيا على أساس نظرية الأمن الإسرائيلية والتى تعتمد على الردع ثم الردع ونقل الحرب إلى مناطق العدو والحسم السريع فى ميدان المعركة.

وترى اللجنة أن نظرية الأمن الإسرائيلية قد أثبتت ذاتها طوال جميع الحروب التى خاضتها إسرائيل، ولكن الآن تثار أسئلة: هل المبادىء والأسس لا تستوجب التغيير والذى ينبع من تغير الظروف المحيطة والتكنولوجيا وكذلك اتجاهات بناء القوة فى الشرق الأوسط؟ ولذلك تذكر اللجنة فى توصياتها أنها تعتبر القدرة التكنولوجية والعلمية لإسرائيل عنصرا أساسياً ذا أهمية قصوى وحيوية وحاسمة لاستمرار وجود الصناعات العسكرية فى إسرائيل وقدرتها على توفير الحلول ووسائل القتال الخاصة الضرورية لإسرائيل.

وقد درست اللجنة تطور التكنوجيات المتقدمة فى إسرائيل والتى ستكون ضرورية فى ساحة القتال المستقبلية:

* الفضاء: إن النشاط الإسرائيلى فى مجال الفضاء يعتبر معقداً بسبب معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل. كذلك فإن الدخول فى مجال الفضاء يستوجب ليس فقط السيطرة على تطوير الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار

عن البعد ولكن أيضاً وسائل الاطلاق المناسبة. إلا أن التكنولوجيات المطلوبة لتطوير منصات الاطلاق تشبه تلك التي تحظرها معاهدة MTCR ونتيجة لذلك فإن قدرتنا على الاطلاق محدودة ونحن مضطرون إلى تقليل حجم الأقمار الصناعية وتزويدها بأحمال تزن عشر أو أقل مما هو متبع فى العالم.

وفى واقع الأمر نجد أن دولة إسرائيل تركز فى مجال الفضاء على شيء واحد ألا وهو التصدى للصواريخ أرض/أرض (مشروع الصاروخ "حيتس" ومنظومة "حوما").

* حرب المعلومات: إن منظومات التسليح الحديثة التى تعمل فى مجال المخابرات والسيطرة والرقابة تستوجب استخدام أجهزة الكومبيوتر بصورة مكثفة، حسبما تقول اللجنة. ومن الصعب أن نتخيل ميدان المعركة المستقبلى بدون الاعتماد على منظومات المعلومات والادارة التى تعمل بالكومبيوتر. ومن الواضح أن أجهزة الكومبيوتر ليست أجهزة مساعدة حيوية فى الحرب الحديثة فقط، بل إنها تشكل نقطة ضعف يجب أن تعالج على اعتبار إنها معرضة للحرب ضدها.

* الهجوم الدقيق: وتذكر اللجنة أن إسرائيل من أول الدول التى اعترفت بتفوق الأسلحة الموجهة والدقيقة والأهمية الخاصة التى تشكلها فى مجال المخابرات. ومن بين هذه الأسلحة، الطائرات بدون طيار. وتقول اللجنة أن استخدام الأسلحة الموجهة خارج المجال الفعال لوسائل دفاعات العدو يساعد على إصابة الأهداف بدقة دون تعريض من يطلق النار للخطر. وهذه الأسلحة تنطوى على مساهمة فعالة للقوات المحاربة مع تحسين قدراته ولذلك تم تبنى هذه الفكرة بحماس على ايدى جيش الدفاع.

* المناورة الفعالة: وتعتمد اللجنة على استيعاب الدروس من جانب البنتاجون فى حرب الخليج. وتقول فى توصياتها أنه على الرغم من الثورة المتوقعة فى التسليح الدقيق والقدرة الدقيقة على الهجوم فى العمق، فإنه مازالت هناك ضرورة لاحتلال الأراضى وتنفيذ المناورات لاخضاع العدو بواسطة تحريك القوات المناسبة فى المكان والزمان المناسبين.

* أسلحة رادعة وغير قاتلة: وتؤكد اللجنة أن الفكرة الأساسية هى تطوير تكنولوجيا تسمح بتحقيق أهداف عسكرية بدون المساس بالبشر بمرور الوقت. وهذه الأسلحة هى الردع والشلل والبلبلة والتحييد والعرقلة ولفت الانتباه والتفريق والعزلة ومنع دخول أفراد ومركبات.

وتقول اللجنة أن هذه الأسلحة مناسبة لتحقيق الأهداف الآتية: تفريق المظاهرات بما فى ذلك حماية المنشآت فى إسرائيل وفى الخارج (السفارات) وتحييد وشل الارهابيين والعدو فى ميدان القتال حتى يمكن تصفيتهم على وجه السرعة. ومع ذلك تؤكد اللجنة أنه على عكس المجالات الأخرى فإن هذا النوع من السلاح يمكن أن يشكل تطوراً

الصناعة العسكرية تتحول إلى عبء ويجب خصخصتها

هآرتس
١٩٩٩/١١/١٥
بقلم/ آمنون برزيلى

أكدت اللجنة التى قامت بدراسة مستقبل الصناعة العسكرية الحكومية فى إسرائيل والتى رأسها مساعد وزير الدفاع للصناعات العسكرية موشيه بيلد أن هناك تهديداً حقيقياً يهدد استمرار وجود الصناعة العسكرية فى إسرائيل وأنه بعد أقل من عشر سنوات سوف تتوقف هذه الصناعة عن تقديم مساهمتها فى أمن إسرائيل.

وتجدر الاشارة إلى أن تقرير اللجنة الذى قدم إلى رئيس الوزراء ووزير الدفاع إيهود باراك يتناول الصناعة الجوية وهيئة تطوير وسائل القتال (رفائيل) والصناعة العسكرية، ويشير إلى تناقض ميزانيات البحث والتطوير العسكرى وانخفاض مستمر فى الصادرات العسكرية. وأوصت اللجنة بإعادة تنظيم الصناعات العسكرية الحكومية والخاصة، بحيث تكون هناك جهة واحدة تشمل المعامل الوطنية وعناصر البحث والتطوير وتبقى فى ملكية الدولة. وتكون هناك جهة ثانية تشمل العناصر المنتجة والتى يمكن خصخصتها. وجهة ثالثة تشمل الجهات التى تقوم بإنتاج منظومات ذات أهمية استراتيجية، وتبقى فى نطاق ملكية الحكومة.

وتوصلت اللجنة إلى نتيجة مؤداها أن خصخصة الصناعات هى الوسيلة الوحيدة لنجاحها وتوصى بأن يتم ذلك بالتعاون مع لجان العاملين.

بنود التقرير :

* هناك تهديد حقيقى يهدد استمرار وجود الصناعات العسكرية.
* فقدت خطط الاصلاح منذ بداية هذا العقد.
* تناقص مستمر فى ميزانيات البحث والتطوير.
* المنافسة الداخلية خلقت ازدواجية فى البنية الأساسية.
* انخفاض كبير فى حجم الصادرات العسكرية.
* جيل العلماء يتقدم فى السن ولم يعد هناك شباب بسبب التراجع فى مكانة هذه الصناعات.
* تباطؤ مثير للقلق فى النشاط التكنولوجى لهذه الصناعات.

التوصيات :

* إقامة معامل وطنية.
* خصخصة الجهات المنتجة فى هذه الصناعات.
* يجب على وزارة الدفاع أن تقود عملية الخصخصة بالتعاون مع لجان العاملين.

إسرائيل تقوم بتحديث طائرة هندية فى نطاق صفقة الحرب الالكترونية

هآرتس ٢/١٢/١٩٩٩
بقلم/ أمنون برزيلى

وصلت إلى إسرائيل طائرة اليوشن تابعة لسلاح الجو الهندى. وهذه الطائرة الهندية وهى طائرة نقل أرسلت إلى مصانع الصناعة الجوية فى اللد. وتم الحفاظ على أمر وصول الطائرة الهندية فى طى الكتمان. وموديل الطائرة يشبه موديل طائرة الاليوشن الصينية والتى يجرى تحويلها الآن بواسطة الصناعة الجوية إلى طائرة تجسس للانذار المبكر.

وقد كتبت مجلة الطيران الأمريكية افيشان ويك فى عددها هذا الأسبوع أن الصناعة الجوية فى إسرائيل تشارك فى مناقصة لتطوير طائرات تجسس لصالح أسلحة الجو فى الهند وكوريا الجنوبية وتركيا.

وتجدر الاشارة إلى أن طائرة الاليوشن التابعة لسلاح الجو الهندى وصلت فى الأسبوع الماضى إلى إسرائيل وهى تقف الآن على مقربة من حظائر الطائرات فى قسم فحص الطائرات التابع للصناعة الجوية فى مطار بن جوريون.

وكانت شركات الطيران الهندية قد وصلت فى الماضى إلى إسرائيل لتنفيذ أعمال مختلفة فى منشآت الصناعة الجوية فى إسرائيل. ولكن يبدو أن هذه أول طائرة نقل تابعة لسلاح الجو الهندى.

وكانت صحيفة هآرتس قد نشرت قبل عدة أشهر أن إسرائيل وقعت على صفقة كبيرة لبيع معدات الكترونية للهند بما قيمته أكثر من ٢٠٠ مليون دولار.

وهذه أكبر صفقة منذ إقامة علاقات بين الهند وإسرائيل وتم التوقيع عليها سراً، وذلك بعد تأجيل استمر عدة أشهر بسبب طلب الحكومة الأمريكية للحلفاء بالانضمام إلى العقوبات التى فرضتها على الهند فى أعقاب التجربة النووية التى أجرتها فى منتصف ١٩٩٨.

وفى نطاق الخطوات ضد الهند طلبت الولايات المتحدة الأمريكية عدم بيع معدات عسكرية للهند. وطبقاً للتقديرات التى لم يؤكدها أى مصدر فإن التطور والتعديلات التى سيتم ادخالها على الطائرة الاليوشن الهندية تتصل بصفقة وقعتها الهند وإسرائيل فى بداية هذا العام. وتجدر الاشارة إلى أن الصناعة الجوية تعتبر هى وبوينج ولوكهيد إحدى الشركات الرائدة فى العالم فى مجال تطوير أجهزة الرادار للانذار المبكر التى تركب على طائرات التجسس.

وقد رفض رئيس مجلس إدارة الصناعة الجوية أورى أور الحديث تفصيلاً عن سبب وصول الطائرة الاليوشن الهندية.

وقال أور أنه ليست هناك صفقة موقعة بين الصناعة الجوية وبين الهند لانتاج طائرات تجسس.

سيتم شراء الرادار ولكن ..

هآرتس
٢/١٢/١٩٩٩
بقلم/ أمنون برزيلى

سيتم شراء الرادار ولكن ربما لم تتوافر الأموال اللازمة لشراء الصواريخ سلاح الجو يعلن أنه سيتم تزويد ١٢ طائرة أباتشى بأنظمة رادار لونج لو.

استضاف مصنع بوينج فى ماسا فى ولاية أريزونا فى الأشهر الأخيرة بعض كبار المسئولين فى جهاز الدفاع الإسرائيلى. وكان رئيس الأركان العامة الفريق شاؤول موفاز قد زار المصنع فى الشهر الماضى والآن يزور مدير عام وزارة الدفاع عاموس يارون المصنع. ولم تكن هذه زيارات مجاملة .. ففى الأيام القادمة من المقرر أن توقع المرحلة الأولى لصفقة الطائرات العمودية والتى تعتبر أكبر صفقة فى تاريخ سلاح الجو الإسرائيلى حيث يصل حجمها إلى أكثر من مليار دولار.

وفى هذه المرحلة سيتم تحديث ١٢ طائرة أباتشى إسرائيلية من بين ٤٠ طائرة عمودية حسبما تقول مصادر أجنبية، وتصل تكلفة تحديث هذه الطائرات إلى حوالى ٤٠٠ مليون دولار. وأما فى المرحلة الثانية فسوف يتم تحديث مزيد من الطائرات العمودية وفى المرحلة الثالثة ستشترى إسرائيل طائرات أباتشى أكثر تقدماً.

وتجدر الاشارة إلى أن الطائرات أباتشى التابعة لسلاح الطيران الإسرائيلى والتى سيتم تحديثها فى نطاق الصفقة ستزود بأنظمة رادار متطوره ويصل سعر كل نظام رادار إلى حوالى ٣٠ مليون دولار. وهذه الأنظمة التى يطلق عليها إسم لونج بو (قوس طويل) تمنح الطائرة قوة خاصة. وتجعل الأباتشى بمثابة صائدة الدبابات الأولى على

مستوى العالم. وتدعى شركة بوينج المنتجة لهذه الطائرات أن قدرة الأباتشى لونج بو على تحديد الهدف وتدميره تزيد سبعة أضعاف بالمقارنة إلى طائرة الأباتشى بدون جهاز الرادار.

ولم يكتف المسئولون فى سلاح الطيران وعلى رأسهم اللواء ايتان بن الياهو بكتيبات الشركة التى تحتوى على المعلومات، بل إنهم أعربوا عن إعجابهم الشديد بعد أن طاروا بأنفسهم بالأباتشى لونج بو واندهشوا من قدرتها العملية.

ومن المقرر أن تعمل الطائرة أباتشى فى ميدان المعركة على هذا النحو: الطائرة ترتفع ويقوم جهاز الرادار خلال ثوان معدودة بعمل خرائط للمنطقة ويسارع الطيار بالهروب من أى خطر. وعلى الرغم من الوقت القصير الذى يتم خلاله كشف الهدف فإن الرادار قادر على رصد وعلى تمييز أى خطر وأى تهديد غير عادى سواء كان فى صورة دبابات ومركبات قتالية مدرعة بجميع أنواعها أو كشف أجهزة الرادار التابعة للعدو. ويعمل هذا النظام فى جميع حالات الطقس سواء فى الليل أو فى النهار. وبفضل هذه المميزات فإن جيش الدفاع يهتم بطائرات الأباتشى لونج بو وبصفة خاصة لتوفير الحماية اللازمة فى حالة وقوع أى هجوم سورى مباغت فى هضبة الجولان.

ومن بين الانجازات التكنولوجية الخاصة فى نظام اللونج بو الدمج بين الرادار وبين الصاروخ المضاد للدبابات من طراز "هلبيار". والعلاقة بين الصاروخ المزود برأس قادرة على إصابة الهدف بدقة وبين منظومة الرادار تتم بواسطة موجات ميلليمتر والتى توجهه نحو الهدف.

وقد أصبح اللونج بو مرغوباً بدرجة كبيرة فى جيش الولايات المتحدة الأمريكية. ومثلما هو الحال فى سلاح الجو الإسرائيلى فإن سلاح الجو الأمريكى ينوى أيضاً تحديث طائرات الأباتشى التى يملكها وتركيب منظومات الرادار الجديدة عليها.

وكانت وزارة الدفاع الأمريكية قد صدقت مؤخراً على انتاج عدد يتراوح ما بين ٧٠٠ - ٨٠٠ منظومة لونج بو. وإضافة هذه المنظومة تستوجب فك أجزاء الطائرة وإعادة تركيبها من جديد وذلك بهدف تقوية المحرك وأجزاء أخرى فى الطائرة.

ولكن بالاضافة إلى الحماس الشديد لمنظومة اللونج بو، فإن هناك أيضاً تحفظات غير قليلة خاصة من جانب مركز تجارب الطيران التابع لسلاح الجو. والادعاء الرئيسى هو أن قدرة جهاز الرادار فى الطائرة، على العمل بالتعاون مع القوات البرية فى تحديد الأهداف وإصابتها، وأقصد الأهداف الأرضية، مكتوبة الآن على الورق فحسب. ومن بين المخاوف المثارة هو أن جهاز الرادار كبير وثقيل الوزن، الأمر الذى يضع عراقيل أمام تنفيذ مهام الطائرة الأباتشى وخاصة فيما يتصل بسرعتها ومدى عملها.

وهناك مشكلة أخرى لمنظومة اللونج بو وهى تتعلق بمدى الرادار، حيث أنه طبقاً للبيانات التى نشرتها شركة بوينج فإن مدى الرادار لا يزيد عن ثمانية كيلومترات. وهذا مدى خطير، حيث أنه يضطر الطائرات إلى الاقتراب من الهدف من أجل رصده. ويمكن أن تتعرض الطائرات على هذا المدى لنيران الدفاع الجوى والصواريخ الموجهة الدقيقة ذات مدى أكبر.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو كيف سيكون اداء الطائرات الأباتشى المزودة بمنظومة اللونج بو فى وقت الحرب؟ ليس هناك شك فى أن أداءها سيكون معقداً .. مثل مساعدة القوات البرية وإطلاق صواريخ من خلال الاعتماد على الرادار بدون رؤية الهدف. وهذه المشكلة تضاف إلى المعضلة العملية، فمن المعروف أن الطائرة الأباتشى تعتبر "حصان حرب" حيث أنها قادرة على حمل ١٦ صاروخاً مضاداً للدبابات. وهكذا كان اداء هذه الطائرات ودورها فى حرب الخليج. ولكن هناك اعتبارات مختلفة تتعلق بالطائرة الأباتشى لونج بو، حيث يصل ثمن كل صاروخ إلى حوالى ٣٠٠ ألف دولار، ولذلك فإنه من أجل تزويد الطائرات الأباتشى التى يملكها سلاح الطيران الإسرائيلى بصواريخ مضادة للدبابات فإننا فى حاجة إلى ميزانية تصل إلى ١٩٢ مليون دولار. والسؤال الآن هو: هل يستطيع سلاح الجو أن يتحمل النفقات اللازمة لشراء هذا الكم من الصواريخ؟

رئيس كور: لا مفر من إقامة صناعة عسكرية الكترونية

يديعوت
١٩٩٩/١١/٨
بقلم/ اريبه اجوزى

صرح دانى بيرن رئيس مؤسسة كور ورئيس مجلس إدارة تاديران بأنه لن يكون هناك مفر فى المستقبل من إقامة صناعة أمنية عسكرية الكترونية موحدة فى إسرائيل حيث أن تعدد الصناعات يضر كثيراً بهذه الصناعات وبقدرتها على المنافسة فى أسواق العالم. وأملى هو أن تكون هناك صناعة واحدة، وهذا قرار استراتيجى لشركة كور وفقاً للواقع العالمى.

وأضاف بيرن أن إقامة شركة التسويق المشتركة لتاديران والصناعة الجوية تعتبر خطوة طبيعية نحو إقامة شركة عسكرية واحدة تدمج الأنشطة المتفرقة فى الصناعات العسكرية فى إسرائيل. ويقول أيضاً أنه سيتم خلال أسابيع تعيين مدير عام للشركة المشتركة فى الوقت الذى

ينافس فيه الآن على المنصب إثنان من المرشحين.
واستطرد بيرن قائلاً أن الشركة سوف تعمل في العام القادم على الرغم من العقبات التي تواجهها. وتنبع هذه العقبات بصفة خاصة من اعتراض ممثلي العاملين، ولكن الشركة سوف تقوم وتعمل لأنه ليس هناك مفر لأن هذا شيء حتمي يفرضه الواقع.
ويقول بيرن أيضاً أن المواقف التي عرضها ممثلو لجان العاملين وخاصة في الصناعة الجوية ضد إقامة الشركة الجديدة ليس لها ما يبررها، حيث أن هذه الشركة لن تمس حقوق أي عامل، بل العكس هو الصحيح، لأن المنافسة المشتركة على المفاوضات وخاصة في الخارج سوف تزيد من احتمالات الفوز بها.
وفي المرحلة الأولى سوف تدمج الشركة الجديدة أنشطة التسويق لشركتي اليسرا التي تملكها تاديران وإلتا وهي الشركة التابعة لشركة الصناعية الجوية.
وفي المرحلة التالية سنضم إلى الشركة الجديدة جميع الشركات العسكرية التابعة لتاديران وشركة بي. في. آر والتي اشترت كور جزء من أسهمها.

سلاح الجو يرغب في شراء طائرات إف ١٥ آي

هآرتس
١٩٩٩/١١/٢٩
بقلم/ أمنون برزيلي

يرغب سلاح الجو الإسرائيلي في شراء طائرات مقاتلة من طراز إف ١٥ آي بالاضافة إلى طائرات إف ١٦ آي والتي وقعت صفقة بشأن شرائها مؤخراً. وكان سلاح الطيران قد استوعب في الفترة الأخيرة ٢٥ طائرة إف ١٥ آي وكانت هذه الاضافة من الطائرات تهدف إلى منع تآكل هذا النوع من الطائرات.
وهذه الصفقة مرتبطة بنتائج الصراع الذي يدور في الكونجرس الأمريكي ضد اغلاق خط الانتاج لهذه الطائرة "مكدونال دوجلاس" في سانت لويس.
وكان سلاح الطيران قد وقع مؤخراً على صفقة لشراء ٥٠ طائرة إف ١٦ مع إمكانية لشراء٦٠ طائرة أخرى من نفس النوع. ولكن نظراً لأن نسبة تآكل الطائرات المقاتلة خلال نشاطها العملي تصل إلى ما بين ٤ - ٥ طائرات خلال عشرين عاماً على فرض أن هذه الفترة مرت بدون حروب، فإن سلاح الجو يرغب في شراء خمس طائرات أخرى على الأقل من طراز إف ١٥ أي مع الاستعداد لشراء ١٥ طائرة من نفس النوع.
هذا ويضع سلاح الجو في الاعتبار الضغط الذي يمارسه ممثلو ولاية ميسوري في الكونجرس من أجل رصد ميزانية خاصة لمصانع مكدونال دوجلاس في سانت لويس عاصمة الولاية.
وبسبب قلة الطلبيات على شراء طائرات إف ١٥ آي فإن خط الانتاج مغلق، وغلق خط الانتاج سوف يؤدي إلى فصل آلاف العاملين.
ويمارس السناتور كريستوفر بونج ضغوطاً ضد اغلاق الخط، والسناتور بونج عضو في اللجنة الفرعية للاعتمادات العسكرية في مجلس الشيوخ.
وفي أعقاب الضغط الذي تمت ممارسته في هذا الصدد قرر سلاح الجو الأمريكي شراء ست طائرات إف ١٥ أخرى.
والاعتقاء السائد هو أن شراء الطائرات بواسطة سلاح الجو الإسرائيلي مرهون بإنجاز الديمقراطيين في انتخابات الكونجرس.
وتجدر الاشارة إلى أن الانتصار سوف يقوى مركز عضو مجلس النواب ريتشارد جفرهرت الذي يشغل الآن منصب زعيم الأقلية الديمقراطية في الكونجرس. وإذا انتصر الديمقراطيون في الانتخابات وأصبح جفرهرت الذي يمثل سانت لويس، زعيماً للأغلبية الديمقراطية، فإنه سوف يضمن منح اعتماد خاص لمصانع مكدونال دوجلاس.

١

تطور العلاقات بين الفاتيكان وإسرائيل

رؤية

حامد محمود السيد

جاءت أحداث مدينة الناصرة فى أبريل الماضى ، لتثير من جديد أبعاد موقف الفاتيكان مما يحدث فى فلسطين وإسرائيل فى الوقت الراهن ، ولتفجر ايضا قضية العلاقة بين الفاتيكان وإسرائيل .

فمع أشتعال المواجهات العنيفة فى مدينة الناصرة كبرى المدن العربية فى إسرائيل فى الرابع من أبريل الماضى ، بسبب النزاع حول ملكية قطعة أرض فضاء تقع بجوار كنيسة البشارة بالمدينة وتبلغ مساحتها ٢٠٠٠ م٢ ، وهو ما تسبب فى مشكلة خطيرة بين سكان المدينة من مسلمين ومسيحيين ، حيث قامت بلدية الناصرة بإخلاء هذه الأرض بغرض تحويلها إلى ميدان عام قبل عامين فى أطار استعدادات المدينة لأستقبال أحتفالات الالفية الثالثة التى يتوقع أن يتدفق على المدينة فى اطارها ملايين المسيحيين لزيارة كنيسة البشارة أهم معالم المدينة مسيحياً .

ويرجع سبب النزاع إلى رغبة المسلمين فى بناء مسجد فى هذه الأرض التى يعتبرونها ارض وقف لاحتواءها على قبر الأمير شهاب الدين ابن شقيقة القائد الإسلامى صلاح الدين الأيوبى ، فى حين يقدس المسيحيون كنيسة البشارة باعتبارها الكنيسة التى شهدت نبوءة مولد السيد المسيح حيث أبلغ الملاك جبريل السيدة مريم العزراء ببشرى إنجابها للسيد المسيح فى هذه الكنيسة المقدسة .

وفور إقدام بلدية الناصرة على هذه الخطوة شرعت الحركة الإسلامية بالمدينة فى نصب خيمة لأقامة الصلاة تمهيداً لانشاء مسجد فى هذه الأرض باعتبارها وقف إسلامى لشهاب الدين . ولذا لم يكن مستبعداً حدوث مواجهات طائفية خاصة مع تاجيج الحكومة الاسرائيلية فى فترة حكم رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو للنزاع حيث وقفت شخصيات فى حزب الليكود إلى جانب الحركة الإسلامية عشية الانتخابات الإسرائيلية فى مايو الماضى ومنهم نائب وزير البناء والإسكان وعضو الكنيست مائير بورش فيما وقف موظفون كبار فى وزارة الأديان إلى جانب المسيحيين وعلى رأسهم مدير عام الوزارة آفى بلوشتايل ومدير قسم الطوائف المسيحية أورى مور وهذا التأييد عمق الصراع أكثر فأكثر

وعقب اندلاع أحداث الرابع من أبريل فى الناصرة شكلت الحكومة لجنة لحل هذه المشكلة مكونة من أربعة وزراء وهم حاييم رامون الوزير المكلف بشئون القدس والعلاقات مع الكنيسة وشلومو بن عامى وزير الأمن الداخلى ومتان فلنائى وزير الشئون العربية ونتان شيرانسكى وزير الداخلية حيث عقدت هذه اللجنة لقاءات مكثفة مع زعماء الجماعتين الإسلامية والمسيحية فى الناصرة إلا أنها لم تصل لحل توفيقى ، حيث تمسك الجانب الإسلامى بضرورة إنشاء المسجد وهددت الحركة الإسلامية فى المدينة بتحويل المدينة إلى حمامات من الدم إذا ماتم رفع الخيمة المنصوبة فى مكان المسجد المزمع إنشاؤه ، فيما وجه رؤساء الكنائس المسيحية فى إسرائيل تحذيراً إلى الحكومة الإسرائيلية أكدو فيه أنه فى حالة السماح بأنشاء المسجد فى هذه الأرض المجاورة لكنيسة البشارة فسوف يغلقون الكنائس والأماكن المقدسة فى القدس أمام أحتفالات الآلفية الثالثة ، كما حثوا فى رسالة أخرى إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى أيهودا باراك فى١١ سبتمبر ١٩٩٩على إتخاذ قرار منطقى مدروس جيداً لا يمس باى مجتمع دينى فى الناصرة ، وأكدوا على عدم ملائمة المكان المجاور للكنيسة لأنشاء مسجد لأنه يهدد الوئام بين سكان المدينة مسلمين ومسيحيين وسيتحول هذا المسجد إلى بورة للتوتر والصراع مستقبلا .

****موقف الفاتيكان :**

جاء موقف الفاتيكان من أحداث الناصرة متسقاً مع موقف الكنائس ومواقف رؤسائها وعلى رأسهم بطريرك القدس لطائفة اللاتين ميشال صباح حيث أكد الفاتيكان فى أكثر من بيان على خطورة الوضع فى المدينة محذراً من بناء هذا المسجد ، كما أشارت مصادر الفاتيكان إمكانية النظر بجدية فى إلغاء زيارة البابا يوحنا بولس الثانى إلى فلسطين للاحتفال بالألفية الثالثة والمقرر لها مارس عام ٢٠٠٠ م .

كما انتقد مبعوث البابا يوحنا بولس الثانى إلى إسرائيل المونسيتور بتروسامبيى أقتراح الحكومة الإسرائيلية إقامة مسجد قرب كنيسة البشارة ووصفه بأنه أستفزازى كما اكد المسئول الكاثوليكى البارز وديع أبو نصر أن التوتر بشأن المسالة يهدد خطط زيارة البابا للمدينة فى مارس المقبل .

وقد وجهت الحركة الإسلامية في إسرائيل إنتقادات حادة للموقف البابوي من قضية الناصرة ووصفه سعيد أبو حامد رئيس الحركة الإسلاميه في إسرائيل بأنه موقف غير مبرر " فمن المدهش لنا أن يعارض البابا إقامة مسجد . "

وإزاء التوتر السائد أقترح وزير الامن الداخلي شلومو بن عامي إقامة مسجد في جزء من هذه الأرضي إلا أن المسيحيين رفضوا ذلك ، ولم يطرأ جديد على الموقف البابوي من أحداث الناصره إلى أن صدر قرار المحكمة الاداريه في إسرائيل يؤكد ملكية بلدية الناصرة لمعظم قطعة الأرضي عدا جزء منها ويشمل قبر شهاب الدين فهو وقف إسلامي وأصدرت اللجنة الوزاريه الإسرائيلية المكلفة بحل موضوع النزاع بين الحركة الإسلامية ومجلس بلدية الناصرة قرارها باقامة مسجد على مساحة ٧٠٠ م من إجمالي مساحة الأرضي التي تبلغ ٢٠٠٠ م على أن يبدأ البناء بعد إنتهاء أحتفالات الألفية الثالثة بالمدينه وازالة الخيمة التي نصبها المسلمون قبل الثامن من نوفمبر القادم وقد أعلن الفاتيكان أن قرار إسرائيل بالإقامة مسجد بالقرب من أحدى المقدسات المسيحية الرئيسية بالناصرة سيكون بمثابة حجر عثرة أمام الترتيبات الخاصة بزيارة البابا يوحنا بولس الناس إلى الأراضي المقدسة وقال خاوكين نافروفالس كبير المتحديثين بإسم الفاتيكان في بيانا له تعقيبا على قرار اللجنه الإسرائيلية "ليس مبالغة في شئ القول بأن هذا الموقف لايساعد ترتيبات زيارة البابا المنتظرة للمقدسات ، فقرار الموافقة على بناء مسجد على بعد أمتار من كنيسة البشاره التاريخية في الناصرة يثير قلق وزارة الخارجية بدولة الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية في الأراضي المقدسة . "

كما أعلن أن البابا يوحنا بولس الثاني يشعر بالتضامن مع الجميع خاصة مع مسيحيي الناصره .

فيما اتهمت الحركة الإسلامية في إسرائيل الحكومة الإسرائلية بالرضوخ للضغوط التي مورست عليها ، من البابا وبطاركة الطوائف الأربع في القدس "بطاركة الأرمن ، واللاتين والأرثوذكس ، والبروتستانت ، والمسيحية العالمية . "

**** تطور علاقات الفاتيكان مع إسرائيل .**

بالرغم من رفض الفاتيكان الأعتراف بأسرائيل يوم إعلانها في ١٥ مايو ١٩٤٨ ، إلا أن موقف الفاتيكان الإجمالي من الصراع العربي الإسرائيلي ، بدأ يميل إلى شئ من البرجماتية الحذرة ، حيث عمل الفاتيكان على تثبيت ودعم المسيحيين في فلسطين المحتلة ، للحيلولة دون هجرتهم إلى خارج فلسطين ، وزار البابا بولس السادس في مطلع الستينات فلسطين والقدس وبيت لحم ،كما أسست الفاتيكان عام ١٩٧٣ جامعة بيت لحم ، بهدف تقديم الخدمات التعليمية والثقافية والدينية لمسيحيي فلسطين خصوصا ، وللفلسطينيين بصفة عامه .

****موقف الفاتيكان من القدس :**

تحتل رؤية الفاتيكان لمدينة القدس أهمية كبيره لاسيما بسبب تداعياتها على المواقف الاوروبية والمسيحية بشكل عام ، فقد تطور موقف الفاتيكان من القدس على نحو واضح من المطالبه بتدويل المدينه في الأربعينيات إلى مجرد المطالبه بأقامة أمانة دولية مع توفيرها حماية قانونية مناسبة للآماكن الدينية تحت إشراف دولة إسرائيل قبل الأعتراف بها في الستينيات إلى الرضاء بالسيادة الفلسطينية أو الإسرائيلية أو بنتيجه التفاوض بين الطرفين مع المطالبه بضمانات دوليه للأماكن المقدسة ثم الاعتراف باسرائيل في التسعينيات ، ويبدو أن الفاتيكان تخلى تماما عن مطلب التدويل وبات مشغولا فقط بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وحمايتها تاركا قضية السياده عليها للمتفاوضين العرب والإسرائيليين .

ومنذ بداية المشكلة في الأربعينيات بين العرب والإسرائيليين حبذ الفاتيكان ونزولا على الأمر الواقع إعطاء طابع دولي للقدس وجوارها كافضل ضمان لسلامة المقدسات هناك ، الإسلامية والمسيحية على حد سواء ، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قطعت علاقاتها بالفاتيكان عام ١٩٤٥ للخلاف بين الطرفين حول موضوع الصراع العربي الصيهوني ، ولكن بعد قيام الكيان الصهيوني أزدادت الضغوط على الفاتيكان من جانب الولايات المتحدة واليهود وكانت الجماعات اليهوديه تريد إعلانا من الفاتيكان بتبرئة اليهود من دم المسيح، لذلك صدرت بالفعل من الفاتيكان وثيقة بعنوان " نوستر أيتاني "تبرئ اليهود من ذلك الأمر ، وقد صدرت هذه الوثيقة عام ١٩٦٥ م في عصر البابا بولس السادس ، ونتيجة لصدورها قام صدام عارم بين الكنائس الكاثوليكية العربية والكنائس الكاثوليكية الغربيه ، فقد عارض المسيحيون العرب الأعتراف الديني باليهود ولكن هذه الوثيقة صدرت دون الأشارة إلى معارضتهم تلك .

وبعد وقوع حرب ١٩٦٧ وما ترتب عليها من وقوع القدس كلها تحت السيطرة اليهودية وهو ما أوجد متغيرا جديدا أمام الفاتيكان فركز البابا منذ ذلك الحين على تدويل القدس .

أما فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني عموما فسنلاحظ أن البابا بدأ في عام ١٩٧٥ بتأسيس موقف جديد من الصراع ، اذ بدأ يقول أنه على الفلسطينيين والاسرائيليين تبادل الأعتراف والتعايش معاً وبدأت تظهر في تصريحاته تعبيرات جديدة مثل الشعب اليهودي .

وواقع الحال أنه قد جرت مياه كثيرة في العلاقات بين الفاتيكان واليهود ثم الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٨١ حتى الاعلان عن قيام علاقات دبلوماسية كاملة بين الطرفين في نهاية سنة ١٩٩٣ وتسارعت وتيرة هذه العلاقات منذ عام ١٩٩٤ .

وكانت حرب الخليج ١٩٩١ وما تمخض عنها من امتداد وسيطرة الدور الامريكي على العالم عشيه انهيار لاتحاد السوفيتي ، إيذانا بموقف جديد في الفاتيكان إذا التقى البابا بالرئيس الأمريكي أنذاك جورج بوش وأعلن بأن الفاتيكان يقيم الأن مسألة إقامه علاقات دبلوماسية مع إسرئيل في ضوء الأعداد لأنعقاد مؤتمر السلام في مدريد .

ومع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في اكتوبر ١٩٩١ وضحت الظروف لكي يعلن الفاتيكان تحولا في موقفه من السياسة الدولية وليس فقط في موقفه من الصراع العربي الصهيوني .

وهناك رؤية تقول بأن هذا التحول يجد سببة الرئيسي في رؤية الولايات المتحدة الايجابية لموقف ودور الفاتيكان من أحداث بولندا ومساندته الكاثوليك ضد الحزب الشيوعي

البولندى فى ذلك الوقت .

وعليه يبرز إتجاهان لتحليل هذا الموقف الجديد من جانب الفاتيكان تجاه إسرائيل حيث يرجع الأتجاه الأول هذا التحول إلى عدة عوامل -:

أولاً : أنه ولاسباب كثيرة لم يعد الفاتيكان فى موقفه السياسى إزاء الكيان الصهيونى أسير معتقداته الدينيه .

ثانيا : أن الفاتيكان لم يعد قادرا على أن يبقى وحده خارج مسرح العمل السياسى الدولى والاقليمى الجديد بعد بدء المفاوضات فى مدريد .

ثالثا : لم يعد الموقف العربى يشكل إحراجاً سياسياً للفاتيكان .

رابعا :لم يعد الفاتيكان يخشى من إنعكاس سلبى على أوضاع مسيحى العالم العربى إذا مابادر بالاعتراف بإسرائيل .

أما الاتجاه الآخر فيرجع تغير الموقف البابوى من إسرائيل إلى أنه فى عجلة من أمره للسيطرة على الأحداث فى منطقة الشرق الأوسط وذلك للتمكن من حماية المصالح الدينيه المسيحية والتى تستوجب فى الظروف الراهنه التفاهم مع إسرئيل هذا بالأضافه إلى تصاعد الضغوط الأمريكية على الفاتيكان إذ من المعروف أن الولايات المتحدة قطعت علاقاتها مع الفاتيكان عام ١٩٤٥ ولم تعدها إلا فى عام ١٩٨٤ عقب لقاءات بين البابا والرئيس الأمريكى رونالد ريجان وكان الأخير يخطط لعلاقة طيبة مع الفاتيكان لمواجهة الشيوعية فى أوربا الشرقيه .

ولم تكن الضغوط الأمريكية صادرة من الإدارة فقط بل أيضا من الكنائس الأمريكية وهى فى معظمها قريبة جدا من الصهيونية الجدير بالذكر أن هناك الكثير من الكنائس الأمريكيه تتبنى طروحات تتجاوز الصهيونية واليهود فى عدائها للعرب والمسلمين واستطاعت هذه الكنائس أن تجمع دعماً كبيرا ومؤثرا للكيان اليهودى فى إسرئيل وهى وإن كانت أنجيلية وبروتستانية فقد تمكنت من جذب بعض الكاثوليك إليها على غرار ماحدث فى تشكيل منظمة الكونجرس المسيحى الوطنى وهى من المنظمات الصهيونيه المسيحية وأنشئت عام ١٩٨٠ م بهدف توحيد المسيحيين من الطوائف والمنظمات كافة من أجل أمن الوطن القومى اليهودى وشارك فى حفل إنشائها ممثلون عن المؤتمر الوطنى للرهاب الكاثوليك والمجلس الوطنى للكنائس كما ان القس الكاثوليكى ديفيد لويس أسس المنظمة المسماه مسيحيون متحدون من أجل إسرئيل .

وكانت هذه المنظمات المسيحية فى الولايات المتحدة تناصب الفاتيكان العداء نظرا لمواقفه السابقة من إسرئيل وهنا تظهر حالة الضغط الثنائى الذى كان يتعرض له الفاتيكان من الطرف الأمريكى دون الأنتباه إلى خطورة هذه المنظمات المسيحيه الأمريكيه على المسيحية الأمر الذى يجعلها أقرب إلى اليهودية منها إلى تعاليم السيد المسيح ويرى أحد الكتاب المسيحيين المنتقدين لموقف الفاتيكان هو إلياس يوسف ضاهر أن البابا كان يجب أن يتوجه إلى المسلمين الذين يؤمنون برسالة السيد المسيح إن هو آراد حقا إنفتاحا للكنيسة الكاثوليكية على الأديان الآخرى متسائلاً عن الأسباب الحقيقية التى تدفع بالبابا نحو اليهود ولمصلحة من؟ وتؤكد بعض المصادر أن البابا "يوحنا بولس الثانى "قد تحول إلى المسيحية عام ١٩٣٩ اذ أنه أصلا من عائلة يهودية كما أكدت دور الأستخبارات ا لغربية فى أختيار البابا .

وبعد أشهر قليلة من اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تم التوقيع على اتفاق أعتراف الفاتيكان بإسرائيل ولم يشرهذا الاتفاق لامن قريب أو بعيد إلى موضوع القدس والذى ركز عليه الفاتيكان منذ قيام إسرئيل عام ١٩٤٨ حتى قبيل اتفاق الاعتراف عام ١٩٩٤ ، كما ركزت بنود الاتفاق على مكافحة العداء للسامية وتعهد الفاتيكان أن يبقى بمنأى من النزاع بين العرب والإسرائيليين فى شأن الأراضى المحتله والحدود والامن وغير ذلك .

وبعد هذا الاتفاق صدرت عن البابا تصريحات لم يكن من المتخيل أن تصدر عنه مثل قوله "بأن اليهود الذين تشتتوا بين دول العالم لالفى عام قد قرروا العودة إلى أراضى أجدادهم وهذا حقهم . "

وإزاء تطور الموقف البابوى الأخير من إسرائيل وجه بطاركة عرب فلسطينيون "ميشال صباح ولطفى لحام وسمير قفعيتى "رسالة الى البابا توضح مخاطر العلاقات بين الفاتيكان والإسرائيليين على وضع القدس .

فقد أظهرت أحداث الناصرة الأخيرة موقف الفاتيكان الضعيف ، فرغم أن بطاركة وأكاديميين ورجال دين فلسطينيين أكدو ضلوع إسرائيل فى تاجيج الخلاف فى المدينه أعتبر الفاتيكان دولة إسرائيل حاميه للمسيحيين ومسئولة عنهم إزاء المسلمين .

ومن الواضح أن الفاتيكان قد أعتمد مسارا هابطا فى العلاقة مع إسرائيل فتخلى عن كل شروطه السابقة ، ولبى أشتراطات الإسرائيليين ، وسعى إلى تكريس نمط تربوى تقوم به الكنيسة لصالح خلق قبول مسيحى للأدعاءات اليهوديه والأكاذيب الصهيونية .

ولعل الاستعدادات لزيارة البابا لإسرائيل للأحتفال بالألفية الثالثة تكرس كل الخطوات التراجعية التى قام بها الفاتيكان لمنح الشرعية لما هو غير شرعى والمصادقة على اغتصاب الأرضى المقدسة وهو ما يعنى تجاهل موقف المسيحيين العرب وما تعرضوا له من معاناة على أيدى الاسرائيليين كما يتجاهل موقف كنائس أخرى كالكنيسة الأرثوذكسية والتى ترفض إحداث أى تغير على نسق التعاليم المضادة لموقف اليهود وعدوانهم .

وفى التحليل الأخير يبدو أن مسار العلاقات بين الفاتيكان وإسرائيل فى تنامى وصعود مستمر فى الأونة الأخيرة بسبب إنفراد الولايات المتحدة بزعامة النظام الدولى، إلا أن وضعية مدينة القدس ومستقبلها فى عملية التفاوض قد تغير الأوضاع بشكل كبير مستقبلا وهو ما سيؤثر بدوره على مسار العلاقات بينهما .

٢

رؤيـة

الاقتصاد الاسرائيلى ومفهوم السلام

أمين إسكندر

منذ أن طرحت الحركة الصهيونية مشروعها السياسى الهادف لإقامة دولة صهيونية فى فلسطين ، طرحت معه مضمون المشروعات الاستيطانية الأخرى فى أمريكا وأستراليا وأفريقيا ، حيث تم إرساء قاعدة رئيسية فى النسق المفاهيمى للصهيونية بشأن اعتبار ارض فلسطين ومواردها غير مملوكة لأحد ويحق استيطانها من قبلهم حيث كانوا من الاف السنين !! ويرد ذلك واضحا فى "يوميات هيرتزل الكاملة" حيث يستشرف أحداث المستقبل فى فلسطين وسكانها فى الآتى : احتلال أرض فلسطين والاستيلاء عليها بسرعة وبصورة متزامنة "كما بكبسة زر كهربائى" وذلك بالقيام بالشراء فى مختلف مناطق فلسطين عن طريق سماسرة وعملاء يوجههم عملاء مؤسسة مركزية (مفوضية مشتريات الأملاك) . والعمل على حصر ملكية الاراضى المشتراه باليهود وعدم انتقالها الى غير اليهود .
ويقول د . يوسف صايغ فى بحثه المنشور بمجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٣٦ لعام ١٩٩٨ "البعد الاقتصادى للصراع الاسرائيلى - الفلسطينى " - عقب مؤتمر بازل اى فى اكتوبر ١٨٩٨ كتب صهيونى بارز هو ديفيس تريستش الى هيرتزل مكتوبا يطالب فيه " يجب ان يتضمن برنامج بازل الكلمات "فلسطين الكبرى" أو " فلسطين والأراضى المجاورة" وإلا فإن الأمر يكون هراء فأنت لا تستطيع ان تجد متسعا لعشرة ملايين يهودى فى أرض اتساعها ٢٥ ألف كم ٢ . وكان قد سبق ذلك أن قام المؤتمر اليهودى الامريكى فى نهاية عام ١٩١٩ بالطلب الى مؤتمر السلام أن يصرح " .. أن شروطا سياسية وإدارية واقتصادية يجب أن تتوافر فى فلسطين من شأنها ان تؤكد تحت وصاية بريطانيا العظمى نيابة عما سيشكل كعصبة أمم تطوير (تحويل) فلسطين الى كومنولث يهودى .
وقد عبر الدكتور أيدر ، رئيس المفوضية الصهيونية فى فلسطين عام ١٩٢١ عن ذلك المخطط قائلا " لا يمكن أن يكون هناك إلا وطن قومى واحد فى فلسطين ، وهو يهودى ولا مساواة فى الشراكة بين اليهود والعرب وإنما تفوق يهودى حالما تتزايد أعداد الفرق (اليهودى) بما يكفى" .
وفى مايو عام ١٩٤٢ أشار البرنامج الصهيونى الذى تم اقراره فى فندق بلتمور فى مدينة نيويورك حيث وضعت سياسة الحركة الصهيونية وتم اعتمادها لاحقا فى نوفمبر ١٩٤٢ . وكان الجنرال باترك هيرلى الممثل الشخصى للرئيس الأمريكى روزفلت قد قدم تقريرا عن المؤتمر جاء فيه "إن المنظمة الصهيونية أبدت التزامها ببرنامج موسع من أجل :
١ - دولة يهودية ذات سيادة فى فلسطين تضم فلسطين وفى النهاية (شرق) الاردن على الأرجح .
٢ - تحويل (نقل) السكان العرب فى آخر الأمر من فلسطين الى العراق.
٣ - القيادة اليهودية للشرق الاوسط بأكمله فى مجالات التنمية الاقتصادية والتحكم "السيطرة" ويقول د . يوسف صايغ فى بحثه المشار اليه آنفا " أن المقصود هو التنمية الاقتصادية للشرق الاوسط والتحكم فيها .
إذن مفهوم السيطرة والتحكم نابعان من طبيعة الصهيونية الاستيطانية ومشروعها الاستعمارى ، وكان طبيعيا ان يؤثر ذلك على المشروع الاقتصادى الذى كان تعبيرا عن اقتصاد الاستيطان والمقصود به التعامل من قبل حركة الاستعمار الاستيطانى مع الارض والموارد المراد استعمارها واستيطانها على انها ملكية صاحب لها وهذا ما تم فى فلسطين (الارض والموارد) وكان ذلك واضحا بنجاح فى الموجة الثانية من الهجرة الصهيونية الى فلسطين (١٩٠٤ - ١٩١٤) حيث كان ٧٧٪ من مستوطنى تلك الموجة تحت سن ٢٥ عاما ، جاء محملا بالافكار الاشتراكية والايديولوجية الصهيونية وكان ذلك خلف اقامة المستوطنات الزراعية الجماعية على الارض الفلسطينية ، بعد انتزاعها بطرق شتى ، كما كان ذلك خلف تأسيس النقابة العامة للعمال اليهود فى ارض اسرائيل

(الهستدروت) وبعد أشهر من ذلك كان تأسيس منظمة الدفاع (الهاجاناه) كمنظمة عسكرية وتحت اشراف (الهستدروت) ، الذى لم يتأسس كمنظمة نقابية تدافع عن حقوق العمال امام اصحاب العمل ، وإنما تأسست بغرض بناء اقتصاد عمالى استيطانى وإرساء دعائم (الوجه اليهودى) فكانت المستوطنات الزراعية والصناعية الخفيفة وبنك العمال ومنشآت التشييد والبناء وشركات المواصلات والتأمين والخدمات الصحية بل وكانت الهاجاناه المنظمة العسكرية ، ذلك هو اقتصاد الاستيطان .

وفى الوقت الذى تشكل فيه الاقتصاد العمالى الاستيطانى عبر موجات الهجرة اليهودية - الصهيونية التى جاءت من شرق اوروبا متسلحة بالفكرة الاشتراكية والعقيدة الصهيونية ، كانت المدن الفلسطينية (يافا - حيفا - صفد) تشهد نموا مطرد للرأسمالية اليهودية فى فلسطين وكان ذلك متلازما مع موجة الهجرة الرابعة لليهود الصهاينة والتى جاءت بين عامى (١٩٢٤ و ١٩٢٨) من دول الشرق الاوسط وبولندا ، وقد عرف عن معظمهم عدم الرغبة فى العمل الزراعى ، لذا كان استقرارهم المفضل فى المدن وعبر سكن التجمعات الفقيرة ، وهذه البيئة التى تشكلت هى التى اعطت الفرصة لظهور الحركة الصهيونية التصحيحية بقيادة جابوتنسكى ، والمؤمنة بشعار قيام الدولة اليهودية فورا على أن تضم فلسطين الخاضعة للانتداب بالاضافة لضفة نهر الاردن الشرقية .

وفى المؤتمر الصهيونى المنعقد فى عام ١٩٢٩ ، كان ممثلا للحركة الصهيونية التصحيحية فى المؤتمر الصهيونى ٢١ عضوا من مجموع ٥٢، وفى عام ١٩٣٥ قرر التصحيحيون الانسحاب من المنظمة الصهيونية وإعلان تأسيس المنظمة الصهيونية الجديدة، وتلازم معها تأسيس مؤسسة عسكرية موازية للهاجاناة تعرف باسم ايتسل (المنظمة العسكرية القومية) ، وفى خط مواز ، تم تأسيس الاتحاد الوطنى للعمال كمؤسسة عمالية مستقلة عن الهستدروت ، واتسعت مساحة الرأسمالية اليهودية فى الموجة الخامسة الآتية من اوروبا ونجحت فى الحصول على امتيازات تأسيس شركات احتكارية لانتاج الكهرباء والمياه وتم توظيف رؤوس اموال يهودية فى قطاعات اخرى مثل النسيج والمعادن والصناعات الكيمائية وتصدير الحمضيات والصناعة الخفيفة .

وكانت الباحثة تمار جوجانسكى فى بحثها المنشور عام ١٩٨٧ وفى طبعته الثانية عن موضوع "تطور الرأسمالية فى فلسطين" قد أشارت الى انه بدءا من النصف الثانى من القرن ١٩ ومع "اشتداد التنافس بين الدول الامبريالية الكبرى على تقسيم واعادة تقسيم العالم، تحولت الامبراطورية العثمانية الى حلبة صراع هامة بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا وايطاليا والنمسا - المجر وروسيا القيصرية . وفى اربعينات القرن ١٩ اقامت هذه الدول قنصليات لها فى القدس ، تمتعت بامتيازات فرضت على السلطنة العثمانية وكانت مهمة القنصليات التمهيد للسيطرة على فلسطين ، وذلك عن طريق الحصول على امتيازات وشراء اراضى وتشجيع هجرة رعايا دولها ، وإقامة مؤسسات وغير ذلك " .

وحصرت الباحثة تسرب الصهيونية الى فلسطين بوسائل متعددة منها الشركات الاستعمارية اليهودية (كالاليانس ، والجمعية الأنجلو - يهودية ، الجوينت ، ومشروع روتشيلد، وجمعية الاستيطان اليهودى ، واللجنة اليهودية الأمريكية) .

وقد انشغلت الحركة الصهيونية كثيرا بالقضايا الاقتصادية، ويتبين ذلك من اقرارها فى المؤتمر الأول خطة هيرمان شبيرا لإقامة صندوق لشراء الاراضى . وفى المؤتمر الخامس عام ١٩٠١ تقرر إنشاء الصندوق ، كما أنشأت الحركة الصهيونية فى فلسطين ، البنك الاستعمارى اليهودى (يكت) وأقامت شركة تطوير الاراضى . وفى عهد الانتداب البريطانى فى فلسطين أصبح دور رأس المال الاجنبى العام واليهودى الخاص بمثابة رأسمال الدولة المزمعة ، حيث كانت مهمة المؤسسات والشركات الصهيونية هى فتح الطريق امام المستوطنين الصهاينة على ارض فلسطين والاستعداد لمرحلة اعلان الدولة بكل ما يعنيه ذلك من بناء مؤسسات وطرق وجيش ومخابرات .. الخ وهكذا تملك رأس المال الأجنبى المصانع الكبيرة التى كان من وظيفتها انتاج المواد الخام المحلية (البوتاس) أو المستورد (النفط) . اما المصانع الصغيرة والمتوسطة فكانت عبارة عن ورش حرفية لانتاج سلع استهلاكية مصنعة للسوق المحلى ، كما انتشرت فى تلك المرحلة المصارف وبلغ عددها فى اواسط الثلاثينات ٨٩ مصرفا (٦١ مصرفا تجاريا ٥٢ مصرف رهونات، ٧ جمعيات تعاونية للتمويل) .

وهكذا كان نمو الرأسمالية اليهودية الصهيونية فى فلسطين قد بدأ وكبر فى عصر الانتداب البريطانى لفلسطين وذلك عبر حصوله على امتيازات الاحتكار ومساعدته من قبل حكومة الانتداب ببناء البنية الأساسية الممهدة لرأس المال اليهودى مثل ميناء حيفا وإقامة شبكة طرق وخط انابيب النفط من الموصل الى حيفا ومطار اللد الدولى ، وحانت الفرصة أكثر اتساعا للرأسمالية الصهيونية عندما تم اغلاق باب المنافسة فى وجه البضائع الأجنبية وتكشف ذلك من فرق الأرقام حيث مثلت الصناعة اليهودية عام ١٩٣٦نحو ٢٦٪ من الناتج الكلى للاقتصاد الصهيونى .

أما فى عام ١٩٤٥ ومن جراء الحرب وإغلاق المنافسة وصلت الى ٤١,٣٪ وهكذا تضاعف السكان الصهاينة فى فترة الانتداب كل ٨ سنوات ، وتضاعف الناتج القومى الاجمالى كل ٥ سنوات .

الاقتصاد الاسرائيلى عند قيام الدولة :

إن فهم الطبيعة الخاصة للاقتصاد الاسرائيلى بعد قيام الدولة يعتمد على فهم السياق التاريخى كحركة عدة عوامل ساعدت وترابطت وتواصلت فى نشأة الاقتصاد الاسرائيلى ، وبرزت جميعها قبل الدولة واستمرت معها، وكان العامل الأول فيها هو الاعتماد على حركة الاستعمار العالمى

والتوافق معه - حسب المرحلة التاريخية - لذا كانت العلاقات الاسرائيلية فى فترة الانتداب البريطانى ، والعلاقات الاسرائيلية الفرنسية البريطانية فى فترة العدوان الثلاثى على مصر والعلاقات الامريكية الاسرائيلية بعد ذلك وبالذات بعدما خسرت بريطانيا وفرنسا نفوذهما فى الشرق الاوسط. وعبر تلك العلاقات الاستراتيجية أصبح المشروع الصهيونى على ارض فلسطين وفى المنطقة بمثابة الجزء من الكل ، اى جزء من استراتيجية الاستعمار العالمى فى المنطقة. وقد ساهمت تلك العلاقة فى الدفع القوى للاقتصاد الاسرائيلى وتأمين استمراره وبالذات فى المراحل الصعبة التى مر بها فى بداية تشكيلاته وقطاعاته حتى عرفت الدولة الاسرائيلية بدولة المساعدات ، حيث قامت المساعدات الخارجية بدور كبير جدا فى تثبيت الدولة الاسرائيلية على ارض فلسطين وفى تطوير اقتصادها ورفع كفاءته . وهنا يأتى دور العامل الثانى المهم فى دعم الاقتصاد الاسرائيلى وهو الاعتماد على المساعدات الخارجية حيث تشير الاحصاءات التى جاءت فى مرجع هام وحديث للباحث أحمد السيد النجار تحت عنوان " بناء دولة " دور المساعدات الخارجية لاسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٩٦ " والصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام الى أن ما تلقته إسرائيل من الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٢ يوازي ٩٣٪ من قيمة المساعدات الأمريكية الرسمية المرسلة الى بلدان الشرق الاوسط ، ورغم تذبذب المعونة والمساعدة الامريكية حسبما حالة العلاقة بين امريكا واسرائيل ، إلا أن تولى جونسون رئاسة الولايات المتحدة الامريكية رفع المساعدات لاسرائيل من ٤٠ مليون دولار عام ١٩٦٤ الى ٧١ مليون دولار عام ١٩٦٥ ، والى ١٢٧ مليون دولار عام ١٩٦٦ ، اى قبل عدوان ١٩٦٧ بعام . واعتبارا من ١٩٧١ قفزت المساعدات الامريكية لاسرائيل قفزات هائلة وصلت الى ٦٠١ مليون دولار عام ١٩٧١ بعدما كانت عام ١٩٧٠ واحد وسبعين مليون دولار ، وفى عام ١٩٧٤ - اى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣، قدمت امريكا مساعدة استثنائية لاسرائيل بلغت قيمتها ٢٥٧٠ مليون دولار ، وفى عام ١٩٧٩ بلغت المساعدة ٤٨١٥ مليون دولار ثمنا لإتفاق السلام مع مصر. وخلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٥ ، كانت المساعدات الامريكية لاسرائيل تمثل ٢٥٪ من المساعدات الامريكية لدول العالم تقريبا . وفى عام ١٩٨٦ ، تلقت اسرائيل المساعدات الامريكية التى وصلت الى ٣ مليارات من الدولارات (١,٨ مساعدات عسكرية + ١,٢ مساعدات اقتصادية) بالاضافة الى منحة طارئة لا ترد بلغت قيمتها ١٥٠٠ مليون دولار، وفى عام ١٩٩١ ، تلقت اسرائيل المساعدة المعتادة ٣ مليارات دولار ، فضلا عن تقديم ضمانات الحكومة الامريكية لقروض مصرفية لاسرائيل من البنوك الامريكية بقيمة ١٠ مليارات دولار وبناء عليه ، بلغ مجموع المساعدات الامريكية لاسرائيل من عام ١٩٤٩ حتى ١٩٩٦ نحو ٦٦٥٨٨ مليون دولار منها ٢١٠٥ مليون دولار قروض و٢٣٠١٣ مليون دولار هبات ، و١١٤١٣ مليون دولار قروض عسكرية و٢٩٣٨٠ مليون دولار هبات عسكرية ، إضافة الى مساعدات خاصة لاستيعاب اليهود السوفييت وصلت الى ٦٧٨ مليون دولار من ١٩٧٣ حتى ١٩٩٢ . وفى المرتبة الثانية بعد المساعدات الامريكية تأتى المساعدات الألمانية لاسرائيل ، حيث شكلت المساعدات الالمانية لاسرائيل تعويضا عن الهوكولوست (المحرقة النازية لليهود) ما يعادل ٣٠٪ من الموارد الاسرائيلية . وقد بلغت قيمة التعويضات التى تلقتها اسرائيل من المانيا حتى عام ١٩٩٦ نحو ٦٠ مليار دولار - حسبما صرح وزير الخارجية الألمانى كلاوس كينكل - ومن المعروف أن التعويضات سوف تستمر حتى عام ٢٠٣٠ حيث تكون قد وصلت الى ٨٧٠ مليار دولار. وفى المرتبة الثالثة تأتى المساعدات اليهودية (الجباية) التى وصلت من الجاليات اليهودية فى انحاء العالم الى اسرائيل والتى وصلت عام ١٩٩٦ الى ما يقدر بنحو ١٩,٤ مليار دولار . كما أن هناك أصولا أجنبية فى اسرائيل وصلت الى نحو ٢٣,٤ مليار دولار . وهكذا ساهمت الدول الاستعمارية الكبرى فى صنع اسرائيل على ارض فلسطين ، حيث لم يكن وعد بلفور فقط وإنما كانت اموال الاستعمار العالمى ايضا خلف اسرائيل وهكذا أخذ الاقتصاد الاسرائيلى دفعات قوية جدا من تلك المساعدات والتعويضات التى وصلت الى ما يقرب الى ٢٢٥ مليار دولار . هذا بالاضافة الى مصادرة الاملاك العربية من بيوت وممتلكات واعتبارها جزء من الاقتصاد الاسرائيلى ، وعن ذلك كتب دان بيرس ، وهو كاتب وأستاذ جامعى اسرائيلى "ان الممتلكات التى تركها الفلسطينيون كانت من أهم العوامل التى ساهمت فى إمداد اسرائيل بمقومات الوجود ، ٣٥٠ مستعمرة يهودية من بين ٣٧٠ مستعمرة تم بناؤها خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٣ أقيمت على اراض اعتبرت فى هذا الوقت "أملاك غائبين" وفى العام ١٩٥٤ ، كان حوالى ثلث سكان اسرائيل يعيشون على اراض من جملة املاك الغائبين ، كما ان حوالى ثلث المهاجرين الجدد استقروا فى مدن كانت ملكا للعرب ، لقد ترك العرب وراءهم مدنا بكاملها ، مثل يافا وعكا واللد والرملة وبيسان والمجدل : ٣٨٨ مدينة وقرية ، ومعظم احياء ٩٤ مدينة وقرية اخرى احتوت على حوالى ربع المبانى في اسرائيل . عشرة الاف دكان ومتجر تركت فى ايدى اليهود . وخلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٢ أنتجت مزارع الحمضيات العربية ١,٥ مليون صندوق ، تم تصدير ٤٠٠ الف صندوق منها الى الخارج . دخل الصادرات الاسرائيلية من الحمضيات العربية كان حوالى ١٠٪ من اجمالى دخل اسرائيل من العملات الصعبة، وفى العام ١٩٤٩ كان دخل اسرائيل من صادرات مزارع الزيتون العربية يمثل ثالث مصدر للعملة الصعبة بعد الحمضيات والأحجار الكريمة ".

كما ذكر جوزف شيشتمان الصهيونى المتشدد والمروج لفكرة خروج الفلسطينيين من ديارهم باختيارهم ذكر فى كتابه المنشور فى نيويورك عام ١٩٥٢ تحت عنوان "مشكلة

اللاجئين الفلسطينيين " ما يؤكد الدور الكبير الذى لعبته الممتلكات العربية فى توطين مئات الألوف من المستوطنين المهاجرين اليهود " ان من الصعب المبالغة فى الدور الكبير الذى لعبته الممتلكات العربية فى توطين مئات الآلاف من المهاجرين اليهود ، ٤٧ مستعمرة زراعية جديدة انشئت على تلك الارض حتى شهر اكتوبر عام ١٩٤٩ ، كان لها الفضل فى استيعاب ٢٥٢٥٥ مهاجرا جديدا مع حلول ربيع ١٩٥٠ ، أكثر من مليون دونم من اراضى العرب كان تم تأجيرها للمستعمرات اليهودية والمزارعين لانتاج الحبوب مساحات كبيرة اخرى من ممتلكات الغائبين تم تأجيرها للمستوطنين القدامى والجدد من اجل انتاج الخضراوات . وفى منطقة الجنوب وحدها تم تأجير ١٥٠ ألف دونم من مزارع العنب للتعاونيات اليهودية، كما تم تأجير مساحة مماثلة لجمعية اليهود اليمنيين وجمعية المزارعين ومجلس اعادة توطين وتحسين احوال الجنود . ولقد نتج عن ذلك توفير ملايين الدولارات على الحكومة والوكالة اليهودية، اذ بينما تراوحت تكاليف توطين العائلة اليهودية من المهاجرين فى المستعمرات الجديدة ما بين ٧٥٠٠ - ٩٠٠٠ دولار ، كانت تكاليف التوطين فى القرى العربية أقل من ١٥٠٠ دولار مع نهاية العام ١٩١٨ ، حيث كان هناك حوالى ١٧٠ ألف يهودى معظمهم من المهاجرين الجدد وقدامى رجال الجيش ، وذلك الى جانب ٤٠ الفا من اليهود القدامى ، قد تم اسكانهم فى البيوت التى استولت عليها الدولة ، سبعون الف دكان وورشة صناعية ومركز تجارى تم ايضا تأجيرها للمهاجرين الجدد" .

ولم يكن ذلك فقط هى مصادر الدعم الكبير للاقتصاد الاسرائيلى ، بل ايضا كان احتلال كل سيناء لمدة تزيد على عشر سنوات والضفة والقطاع الى ما يقرب من اكثر من ثلاثين سنة والجولان المحتلة حتى الان (٣٣ عاما) وكان ذلك يعنى ثروات هائلة مضافة للاقتصاد الاسرائيلى .

اما ثالث تلك العناصر الدافعة للاقتصاد الاسرائيلى فقد كان الدور الملعوب من قبل الصناعات العسكرية الاسرائيلية فى الاقتصاد الاسرائيلى ، وقد مرت الصناعات العسكرية الاسرائيلية بثلاث مراحل أساسية من ١٩٤٨ حتى الان .

أ - المرحلة الاولى من ١٩٤٨ وحتى نهاية ١٩٦٧ . ب - المرحلة الثانية من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٤ . ج - المرحلة الثالثة من عام ١٩٨٤ حتى الآن.

يهمنا تناول المرحلة الأخيرة منها حيث تشابكت قوى التجمع الصيهونى المدنية والعسكرية وتشابكت قوى الاقتصاد المدنى مع العسكرى لذا كان من الطبيعى ان يوصف الاقتصاد الاسرائيلى بأنه اقتصاد حرب دائمة ، وكان من الطبيعى ايضا ان توصف اسرائيل بدولة العسكر ، حيث يعمل اكثر من ١٠٪ من قوة العمل الاسرائيلية فى المؤسسة العسكرية وصناعاتها الحربية وهى نسبة لا تتعداها دولة فى العالم سوى الولايات المتحدة الامريكية حيث تبلغ ١٤٪ ومثلت الميزانية العسكرية نحو ثلث الناتج القومى ، كما تحتل اسرائيل منذ عام ١٩٧٧ المرتبة الثالثة بعد الصين والهند فى حجم الانتاج الحربى بين الدول النامية ، كما تدخل فى عداد ٢٤ دولة فى العالم بوسعها ان تصنع وتطور معظم احتياجاتها العسكرية وأخيرا وليس آخرا القنبلة الذرية، كما أصبحت اسرائيل واحدة من أكبر خمس دول مصدرة للسلاح كما جاء فى جريدة معاريف بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٩٩ والمنشورة بمجلة مختارات اسرائيلية الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام العدد (٦٠) وتجدر الاشارة الى أن صادرات الصناعة العسكرية الاسرائيلية وصلت فى العام ١٩٩٩ إلى ١,٣ مليار دولار . وفى دراسة عن "التنظيم الاجتماعى للاقتصاد الاسرائيلى :تحليل مقارن" للباحث دانييل مامان والمترجمة فى مجلة مختارات اسرائيلية عدد (٦٠) الصادرة عن الأهرام " ففى الثمانينات كان يعمل فى صناعات السلاح حوالى ٢٥٪ من القوى العاملة فى اسرائيل ، كما مثلت صادرات هذه الصناعات ٢٨٪ من اجمالى الصادرات الاسرائيلية ، كما ان اكثر من ٥٠٪ من العلماء والمهندسين الاسرائيليين يعملون فى قطاع الصناعات الحربية وعلى وجه الخصوص مجال الابحاث والتطويرات ومعظم شركات الدفاع (المجمع العسكرى) إما مملوكة للدولة أو جزء من مجموعة اقتصادية كبرى ، فعلى سبيل المثال تملك الدولة الاسرائيلية صناعات سلاح الطيران الاسرائيلى وصناعة التسليح الاسرائيلى وهيئة تنمية التسليح كما تملك مجموعة كور عددا من الشركات : "تاديران" و"سولتام" و"تليراد" ويشكل انتاج السلاح نسبة هامة من النشاط الصناعى لمجموعة شركات كور ، فعلى سبيل المثال ، فإن ٥٠٪ من العاملين فى شركة كور كانوا يعملون فى تصنيع الاسلحة حوالى ١٧ الف عامل وفنى وكانت ٢٠٪ من صادرات شركة كور لها علاقة بصناعة الاسلحة .

وهكذا كانت صناعة الاسلحة، وكان المجمع العسكرى الصناعى الاسرائيلى هو بمثابة القاطرة التى سيرت الاقتصاد الاسرائيلى فى طريق النمو والازدهار بل والرغبة فى السيطرة والتخطيط لها .

وينكشف لنا من خلال السياقات السابقة للعوامل الدافعة والمشكلة للاقتصاد الاسرائيلى، أن ثمة ارتباط عضوى بين الاستعمار العالمى وحركته والاستيطان الصهيونى على ارض فلسطين والمساعدات المنوحة لاسرائيل وعسكرة الدولة الاسرائيلية على ارض فلسطين . كل ذلك هو الذى شكل الاقتصاد الاسرائيلى . لذا كان طبيعيا ان يكون للاقتصاد دور هام فى تحديث مفهومه للسلام ، كما كان له دور هام فى نشوء الصراعات المسلحة بين العرب و(اسرائيل) ولم يكن هذا الدور جديدا على الدولة الاسرائيلية ، بل أن هناك اتجاه فى الحركة الصهيونية كان يرى ان اسرائيل عليها ان تستخدم الاقتصاد لفرض هيمنتها على المنطقة وكان من ممثلى هذا الاتجاه ناحوم

جولدمان وموشيه شاريت ، واذا كانت ازمات الاقتصاد الاسرائيلي كانت أحد العوامل في فرض الحرب في ١٩٥٦ و ١٩٦٧ فالاقتصاد الاسرائيلي بعدما دخل مرحلة القوة والتصدير الواسع في الالكترونيات والسلاح وبعض الصناعات الاخرى سوف يعمل من اجل الهيمنة على الاسواق العربية حتى يكون ملبيا لمتطلبات التطور المصنوع والمرسوم من قبل الحركة الصهيونية لصالح لعب الدور الاقليمي الأول في الشرق الاوسط وعلى الرغم مما تمثله اسرائيل من أداة غربية في الشرق الأوسط فإنها ترى في مشروعها لتقدم الدولة وازدهارها ونفوذها في الملعب الاقليمي أهمية تشكيل تجمع جيو - سياسي ، حيث أن اسرائيل حتى ولو استطاعت أن تجمع كل يهود العالم تحت جناحيها والمقدر عددهم ١٣,٥ مليون نسمة فإنها لن تستطيع أن تبني دولة - أمة ولن يشكل هذا العدد سوقا للاقتصاد يدفع للهيمنة على الدور الاقليمي الاول في الشرق الاوسط ، وهنا كان المشروع الشرق اوسطي هو مدخلها لذلك ، وغايتها للاندماج وسبيلها للهيمنة .

وقد طرح أبا إيبان ذلك في كتابه "صوت اسرائيل" عندما طرح مشروع علاقة مع الدول العربية وكان نموذجه في ذلك علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بدول امريكا اللاتينية ، أي انه يتمثل في علاقة دولة عظمى مع دول محيطة عاجزة تقوم بدور دول الخدمات والمهام المساعدة لتفوق وعظمة الدولة العظمى والمركزية .

وذهب يوري افنيري ، وهو من المنادين بما يسمى - السلام حسب مفهومه - الى أن كتب في مجلة (هعولام هازيه) بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٧٨ مانصه "لن يؤدي السلام الى تقليص قوتنا السياسية ، وانما الى بناء دولة عالمية كبرى جديدة نكون فيها شريكا هاما ، ودولة كبرى تجمع ما بين قوة العالم العربي الضخمة وقوة العالم اليهودي" وفي جريدة دافار بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٧٧ . كتب دان بابلي عن أهمية استثمار الثروات الطبيعية والاموال العربية النفطية والخبرات الاسرائيلية والتي من الممكن ان تصنع ثورة كبرى تحدث تحولات هائلة مشابهة لتلك التي أحدثتها الثورة الصناعية في اوروبا ولتلك التي احدثتها الولايات المتحدة الامريكية بقيامها ، والتي احدثتها اليابان بثورتها التقنية .

كما يطرح بعض الاستراتيجيين الاسرائيليين مفهوم "الأمن التعاوني" بين اسرائيل والدول العربية بمضمون يملي على ، ويضمن أن الأطراف العربية تلتزم بأمن اسرائيل وتفهم اهتماماتها الاستراتيجية ، وتساعدها بالجبر ! للعب دورها الاقليمي الاول ، ويعتمد هذا المفهوم وتلك الرؤية على أن "السلام" في المنطقة لا يستوي إلا بتأسيس وتشريع علاقة أمنية - عسكرية غير متوازنة بين اسرائيل من جهة وكل دولة من الدول العربية من جهة أخرى وعن ذلك يقول الخبير الاستراتيجي الاسرائيلي وعضو مركز جافي للدراسات الاستراتيجية "ان منطق اللا تكافؤ أو اللا توازن اكثر ملحاحية في وضع الشرق الأوسط مما هو عليه في اوروبا، لأن كان الحال في أوروبا .. بل على أساس تقليص ما . وبتعبير آخر : يترتب على الربط بين السياسة والأمن مخاطر أمنية متوازنة لاسرائيل ، ولذا فان على هذه المخاطر ان تنعكس في اجراءات ضبط تسلح غير متوازنة" .

ويشرح جميل هلال ابعاد التعاون الاقتصادي والعلاقات غير المتكافئة في بحثه المنشور في مجلة الدراسات الفلسطينية (٧ ، ٨) ١٩٩٥ تحت عنوان "صناعة ايديولوجية السلام في اسرائيل" قائلا : " تمنح الدراسات الصادرة عن المراكز الاسرائيلية المتخصصة في شؤون العلاقات الاقليمية بعدها الاقتصادي أهمية استثنائية وتتم عملية التسويغ النظري لتلك الأهمية" .

وذلك عبر اعتماد أفكار من قبيل التعويض الاقتصادي عن التنازلات السياسية ، التعاون في الاقتصاد سبيل لعدم التوتر والصراع ، السلام يبنيه ويؤسسه الاقتصاد لأنه تعبير عن مصالح مستمرة.

كما يطرح بعض التكنوقراط الاسرائيليين " مرشدا" و "موجها" للاجراءات والتدابير المطلوب اعتمادها اسرائيليا في كافة مشاريع التعاون ! في كتيب تحت أسم "الدليل" صدر في عام ١٩٨٩، جاء فيه توجيهات مثل : ينبغي ان تكون كلفة" فك العلاقة" بين الأطراف المشاركة عالية تعميقا لمصلحتها في "السلام" وينبغي الاهتمام بالبعد النفسي للعلاقة، وذلك عبر اختيار الموضوعات التي تتيح لكل طرف الاحساس بأن مشاركته ايجابية ولا تمس كرامته . فالمشاريع التي تقوم على أساس استخدام "العقل الاسرائيلي والعضل العربي" تستدعي المعالجة الحذرة لأنها تثيرا اشكالات نفسية "رغم أنها قد تكون مشاريع مفيدة لجميع الأطراف".

ولا يعني ما سبق سوى ان مفهوم السلام لدى الاسرائيليين لا يعني إنهاء حالة الحرب ، وانما يعني بناء علاقات اقتصادية متميزة ومفتوحة ومحققة للتفوق والهيمنة الاسرائيلية ، ولعل ذلك ما يفسر الربط بين التسويات الحادثة والتطبيع وهذا ما حدث في كامب ديفيد واوسلو ووادي عربة وسوف يحدث ايضا بشأ الجولان والجنوب اللبناني . كما يتكشف مفهوم السلام هذا من خلال المشروعات الاقتصادية التي طرحتها اسرائيل فيما يسمى "الشرق الاوسط الجديد" على لسان كل من شيمون بيريز ويوسي بيلين ، حيث يتم الكشف بعد دراسة تلك التصورات والمشروعات المجسدة للتعاون الاقليمي الصادرة عن مركز آرمان هامر - الذي أنشئ خصيصا لذلك - والصادرة عن البنك الدولي ومؤسسات البحث الاوروبي المتعاونة مع اسرائيل، أن الغرض الأساسي لتلك المشروعات هو العمل على نسج شبكة اقتصادية سياسة تستفيد وتوظف الموقع الجغرافي "لإسرائيل" كموقع قيادة عبر الاتصال والربط والتوظيف لدول المنطقة الشرق أوسطية .

٣

رؤيـة

منظمات حقوق الانسان الاسرائيلية وانتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني

وجـهـة نظر نقـدية

أمير مخول

من المفيد تحديد مجالات انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني من قبل الدولة العبرية لتحديد مدى فاعلية منظمات حقوق الانسان الاسرائيلية وأسلوب تعاملها.

وعليه فإنني أود تحديد الانتهاكات الأساسية لحقوق الانسان الفلسطيني والشعب الفلسطيني وذلك بشكل تعميمي لتسهيل الخوض بالموضوع فماهي الانتهاكات الأساسية؟

١ - التهجير وتداعياته منذ ١٩٤٨ وخلق قضية اللاجئين.

٢ - الاحتلال عام ١٩٦٧ بكل مايشمله من تعذيب ومصادرة وهدم بنية وهدم بيوت وحصار وعنف.

٣ - الفلسطينيون داخل اسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والقوانين العنصرية، سياسة التمييز العنصري البنيوية، القرى غير المعترف بها(أكثر من ١٠٠ قرية) والمهجرين داخل وطنهم، الأوقاف الاسلامية التي تدار مباشرة من قبل مكتب رئيس الحكومة وعقد الصفقات لتصفيتها، وأملاك الغائبين (اللاجئون في الوطن وخارجه) التي تحولت الى ملكية الدولة ومنها الى المؤسسات القومية اليهودية (الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية) أي الى ملكية الشعب اليهودي ومؤسساته .

واليوم بلورت خطة لتحويل باقي الأراضي التي سيطرت عليها الدولة من ادراتها الى ملكية المؤسسات اليهودية خاصة الوكالة اليهودية ليتم التنسيق بذلك على الحل الدائم، حيث حينما سيتم طرح حق العودة للاجئين فسيكون متأخرا كون الدولة حلت نفسها حسب قانونها من المسئولية عن هذه الأراضي بحجة خصخصتها، مع أن الخصخصة تتم بشكل عنصري.

وعلى أساس القضايا أعلاه فإن منظمات حقوق الانسان الاسرائيلية قد حددت نطاق عملها ودورها في نتائج احتلال العام ١٩٦٧ وفي المجالات التي حددتها لها الدولة أو التي حددت بها الدولة حدود مسؤوليتها كدولة، وبذلك تعاملت منظمات حقوق الانسان الاسرائيلية وفق قواعد اللعبة التي حددتها الدولة ولم تعترض أو تعارض ذلك بل تقبلته كأمر مفروغ منه، والجانب الآخر لعمل هذه المنظمات هو المواطنة والتي تتدرج وفق التحديدات أعلاه.

منظمات حقوق الانسان الاسرائيلية حلت نفسها من مسؤلية العمل تجاه مصير اللاجئين الذين اقتلعتهم دولة اسرائيل من وطنهم عام ٤٨ لتقوم على أنقاضهم.

اسرائيل حلت نفسها من المسؤولية تجاه حق لاجئي الداخل(المهجرين) وعددهم ٢٥٠ ألفا، والذين هدمت قراهم ومدنهم ويمنعون منذ العام ١٩٤٨ من العودة اليها وحولت الى ملكية يهودية. وفي المقابل فإن منظمات حقوق الانسان الاسرائيلية قد حلت نفسها هي الأخرى من مسؤولية متابعة هذه القضية ومن مجرد وضعها على جدول اعمالها. وفي هذا تناقض بنيوي وازدواجية في المعايير الأخلاقية والحقوقية ، فكيف يبرر مثلا مناصر اسرائيلي لحقوق الانسان كونه يعيش في بلدة قائمة على أنقاض قرية فلسطينية مهدومة، أو كونه يعيش في بيت لعائلة فلسطينية استولت عليها الدولة باسم الشعب اليهودي كما يحدث في قرية عين حوض مثلا أو في الأحياء التاريخية في حيفا ويافا أو حوالي ٣٠ كيبوتسا اسرائيليا.

فمن يعش في مثل هذا التناقض تصبح لديه مصلحة في أن ينسى نكبة العام ١٩٤٨ وأن ينساها ضحاياها أيضا، وأن يخرجها من نطاق الذاكرة والعمل لتصبح ضمن مايتم تعريفه بـ«البقرات المقدسة» التي لايجوز لمسها كما أنها حصرت دورها في التعامل مع انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد احتلال ١٩٦٧، وكأن تاريخ انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني بدأت في العام ١٩٦٧.

وفي المقابل فإن منظمات مختلفة تقوم بدور هام في مواجهة ممارسات الاحتلال عام ٦٧، وفي التصدي للاستيطان، ورغم ذلك فانها تبقى محصورة في رد الفعل العيني على الانتهاك ومنظمات رئيسية مثل منظمة حقوق المواطن لا تضع مطلب انهاء الاحتلال على جدول اعمالها. وعند الحديث عن منظمات حقوق الانسان فمن المتوقع أن يكون موضوع العدل مركزيا في تحديد أولويات وحدود عملها.

مابعد أوسلو:

١ - الفئتان الأساسيتان الأكثر تضررا من نتائج أوسلو هما اللاجئون والفلسطينيون في داخل اسرائيل . ومنظمات حقوق الانسان لم تحددهما هي الأخرى بين الأمور المطروحة على جدول أعمالها.

٢ - أحد الأمور التي اتضحت بعد أوسلو هو سعة وعمق علاقة

السيطرة والتبعية بين المنظمات الاسرائيلية والفلسطينية والسلوك المتولد من هذه العلاقة والذى يكرسها. وان كان من المفروض أن تبلور منظمات حقوق الانسان الاسرائيلية والفلسطينية نموذجا للعلاقة بعيدا عن علاقة السيد بالتابع فان هذه المنظمات ايضا عكست فى علاقاتها توازن القوى الذى ولد اتفاقية أوسلو وتساوت مع توازن القوى العام وعدم التكافؤ والندية. اذا لعبت عدة عوامل فى تعزيز حالة الهيمنة من قبل المنظمات الاسرائيلية والتبعية من قبل المنظمات الفلسطينية، وأخذت أبعادها تتضح مابعد أوسلو. فمن ناحية اخذت بعض المنظمات الاسرائيلية مهمة استعلائية فى «تدريب الفلسطينيين على الديمقراطية» أى أن الشعب المسيطر والقائم على أنقاض الشعب الآخر يريد أن يدرب الأخير على الديمقراطية، ، بل ان منهم جزء من المحتلين يريدون تدريب الواقعين تحت الاحتلال على الديمقراطية، وهذه تذكر بـ «رسالة الرجل الأبيض» التاريخية.

والتدريب على الديمقراطية هو بدعة بدأت غداة التوقيع على اتفاقيات أوسلو وسرعان ماتحولت الى «صناعة تدريب الفلسطينيين على الديمقراطية وأصبحت مصدرا هائلا لتجنيد الأموال السياسية. وأخذت دول مانحة وصناديق داعمة تشترط دعمها بتبنى هذا النموذج من العمل، وأصبحت منظمات حقوق الانسان الاسرائيلية مستفيدة من أوسلو ومن تعزيز علاقات السيطرة والتبعية والضغط من قبل الصناديق المانحة تعدى حركات حقوق الانسان ليشترط فى كثير من الاحيان دعم المنظمات الفلسطينية غير الحكومية بالتعاون مع منظمات اسرائيلية، واشترط الدعم بالتطبيع.

وفى نفس الوقت لم تضع هذه المنظمات ضمن أولوياتها التغيير فى اسرائيل ، أى وضع عراقيل أمام الدولة للحد من ممارساتها العدوانية المنتهكة لحقوق الفلسطينيين بل ركزت على تدعيم الفلسطينيين وهذا التدعيم أحادى الجانب وذو النزعة الوصائية لايمكن ألا أن يعزز علاقات التبعية والسيطرة. فالتدعيم يعنى أيضا الارتباط بدل حل الاتباط ومانراه اليوم أن المنظمات الاسرائيلية تتدخل فيما يجرى من انتهاكات لحقوق الانسان الفلسطينى من قبل السلطة الفلسطينية، لكن هذه المنظمات لا تقبل أن تتدخل المنظمات الفلسطينية فى شئون المنظمات الاسرائيلية، وهذه القاعدة تقبلها أيضا المنظمات الفلسطينية .

وان كانت هذه هى القاعدة المسيرة للعلاقة، فان الشراكة التى تفرضها المنظمات الاسرائيلية أو الأطراف الداعمة، تعنى أن الاسرائيليين يتدخلون فى وضع جدول أعمال منظمات حقوق الانسان الفلسطينية بينما الأخيرات لاتحظى بالحق بالتبادلية فى هذا المجال، وكجزء من قواعد اللعبة فالمنظمات الفلسطينية محرومة من هذا التدخل.

فبدل أن تحترم المنظمات الاسرائيلية قرار المنظمات الفلسطينية ويكون تدخلها بالقدر الذى يطلب منها وبالتضامن مع الأخيرة فقط، فإنها تأخذ دور المقرر فى أولويات المنظمات الفلسطينية فبإمكان المنظمات الإسرائيلية وهى مطالبة بذلك أن تمارس قوتها فى مطالبة الممولين فى عدم اشتراط دعم المنظمات الفلسطينية بالتعاون والشراكة مع منظمات اسرائيلية. لكن الأخيرة مستفيدة من الوضع كما هى مستفيدة من مشاريع تدريب الفلسطينيين على الديمقراطية .

وعليه لايتوقع اليوم من المنظمات الاسرائيلية تحرير ذاتها من نزعة السيطرة ومن قواعد اللعبة التى فرضتها الدولة اليهودية. فتقسيم وتشتيت الشعب الفلسطينى من قبل الدولة اليهودية أصبح أمرا مفروغا وغير قابل للمراجعة من قبل منظمات حقوق الانسان الاسرائيلية. وبذلك فإن أوضاع اللاجئين ليست شأنها، وأوضاع اللاجئين فى وطنهم وحرمانهم من العودة الى قراهم ومدنهم ليست شأنها، والحقوق الجماعية لفلسطينيى الداخل ليست شأنها، آلية تمييز عنصرى وقانونى وفق القانون الاسرائيلى ليس شأنها، وقضية ضم القدس المحتلة أو الجولان المحتل الى اسرائيل كل ذلك ليس شأنها.

وهذا النهج وإن ازداد حدة بعد أوسلو فإنه قديم العهد. وهو مايميز تعامل «اليسار الصهيونى» الذى تنتمى اليه غالبية منظمات حقوق الانسان الاسرائيلية. فالحقوق الجماعية للفلسطينيين فى داخل اسرائيل ليست واردة على جدول أعمال منظمات حقوق الانسان الاسرائيلية.

وهناك ظاهرة جديرة بالاهتمام وهى انفصال منظمات حقوق الانسان الفلسطينية داخل اسرائيل عن المنظمات اليهودية أو ذات الهيمنة اليهودية، وإقامة مؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينى على أساس قومى، على هذا الأساس قامت عدالة مركز حقوق الأقلية العربية، ومنظمات مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية لتصبح مؤسسات تعمل فى موازاة المنظمات اليهودية. وهذا الانفصال هو تحول صحى فى التخلص من علاقات الهيمنة والتبعية فى الداخل.

ما العمل؟!

بناء على ماذكر فإن العلاقات الحالية هى علاقات تبعية وسيطرة، ولذلك يجب على الدول والمؤسسات المانحة بالكف عن اشتراط الدعم للمنظمات الفلسطينية بالشراكة مع منظمات اسرائيلية، وبالكف عن اخضاع مؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينية الى الاسرائيلية.

أما المنظمات الاسرائيلية فعليها مطالبة المنظمات الداعمة بعدم الاشتراط المذكور والتوصية الى المنظمات الفلسطينية بتحرير ذاتها من علاقات التبعية واستغلال الدعم الدولى غير المشرووط سياسيا.

وفيما يخص المنظمات الأوروبية والأمريكية والدولية بأخذ دورها فى تخليصث المنظمات الفلسطينية من اشتراط الجهات المانحة .

وعلى المنظمات الاسرائيلية الالتزام بأسس التعاون الندى بين شركاء متساوين. وان تركز جل عملها بين الشعب الاسرائيلى وليس الشعب الفلسطينى. أى أن تتبنى التصدى الى مجمل انتهاكات حقوق الشعب الفلسطينى وليس انتقاء ذلك وفق اعتبارات سياسة الدولة.

والسؤال هو هل ستقبل المنظمات الاسرائيلية هذا التعامل على أساس التكافؤ والمساواة والندية؟ وهل ستفضل الاستفادة من أوسلو لتعزيز سيطرتها أم أنها على استعداد لإعادة النظر فى قواعد اللعبة غير العادلة التى تزودها بها الدولة العبرية.

اسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية

عبد الغفار الدويك

منذ انشاء الجمهورية اعتمدت الولايات المتحدة على تحقيق عدة أهداف سياسية ودائمة أولها .. المحافظة على السيادة، واستمرار الحرية السياسية واستقلال الولايات المتحدة، والمحافظة على القيم والمبادىء وعلى وحدة البلاد، وحماية الأفراد الموجودين داخل وخارج البلاد وآخرها .. توفير الرخاء لجميع المواطنين. وترى الولايات المتحدة أن الأخطار الأمنية رغم تراجعها على اعتبار أن الولايات المتحدة أصبحت شريكا لمعظم دول العالم فى مجال الأمن إلا أن هناك العديد من التهديدات لأمنها.. كما ترى السياسة الأمريكية أن هناك احتمالات لاندلاع عدوان عبر الحدود على نطاق واسع حددته فى إيران والعراق(داخل نطاق الشرق الأوسط) وكوريا الشمالية فى شرق آسيا.. اضافة الى زيادة احتمالات انتشار الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة لدى الجيوش والارهابيين.. وذلك محتمل حتى عام ٢٠١٥.

كما أوضح تقريرا لوزير الدفاع الأمريكي أهم الأخطار التى تتعرض لها الولايات المتحدة عن طريق استخدام الصواريخ الباليستيكية وأسلحة الدمار الشامل وتخريب أجهزة المعلومات والبيانات(وخاصة مهاجمة شبكات أجهزة الكمبيوتر التى تقوم بتجميع المعلومات) بالإضافة إلى تهريب المخدرات ودعم الجريمة المنظمة وتدفق المهاجرين والتهديد بسرقة الأسلحة النووية من الدول الأخرى.

ان وسائل(أعداء الولايات المتحدة) سوف تتعدد وتتطور باستخدام أسلحة التدمير الشامل، والقيام بحرب اعلامية أو عمليات تخريبية من أجل تحقيق أهدافهم وذلك من خلال شل حركة مراكز القيادة والسيطرة وتخريب أجهزة الكمبيوتر والقيام بعمليات تضليل ومراقبة..

.. من هنا يرى خبراء الإستراتيجية تكييف هذه الاستراتيجية أن لمواجهة أسلحة الأعداء عن طريق البحث عن وسائل جديدة تستخدمها الدبلوماسية الأمريكية.

وأولى عناصر التهديد.. هو احتمال ظهور دولة منافسة جديدة.. ترى الولايات المتحدة أنها ستظل القوة الوحيدة فى العالم حتى عام ٢٠١٥م.. ولكن خلال هذه الفترة من الجائز أن تظهر قوة إقليمية عظمى أو قوة منافسة دولية وتحت هذا التصور تندرج روسيا والصين وإن كانت الصين أكثر ترشيحا طبقا لما أنجزته، أما روسيا فموقفها يتوقف على قدرتها على تحسين اقتصادها ودعم الاستقرار السياسى فى الداخل.

ومن هنا تستند الاستراتيجية على أهمية الاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة لمواجهة هذه الاحتمالات ..وأن قوتها هى الأساس وفى حالة عدم تفوقها العسكرى فانها قد تواجه الأخطار كما أن الحلفاء والأصدقاء والمصالح سوف تتعرض للخطر الشديد.

ان المصالح القومية الأمريكية تشتمل على:

- حماية السيادة والأراضى والسكان فى الولايات المتحدة - منع ظهور تكتلات إقليمية معادية - ضمان الوصول الى الأسواق الرئيسية وتوريد الطاقة والمصادر الاستراتيجية - ردع الأعداء والحاق الهزيمة بهم فى حالة قيامهم بأعمال عدوانية ضد الولايات المتحدة أو حلفائها أو أصدقائها - ضمان حرية الملاحة فى البحار والأجواء وفى الفضاء وكذلك حماية خطوط المواصلات الحيوية (هذا غير حماية الأمريكيين بالقوة العسكرية فى أى دولة من العالم) وهذه المصالح تتحقق من خلال ثلاثة أسس هى: تحديد التوقعات العدائية - القدرة على مواجهة الأزمات - الاستعداد لمختلف الاحتمالات. وفى هذا الإطار فإن الدبلوماسية الأمريكية تعمل على دعم الاستقرار الإقليمى من خلال دعم أمن وسلامة الدول الصديقة ذات المصالح المرتبطة والقوات الأمريكية هى الأداة والوسيلة المفضلة للعمل من أجل تحقيق الاستقرار.

وعلى مستوى مواجهة الأزمات. فإن الولايات المتحدة تخطط وتتدرب وتستعد لمواجهة كل الأزمات من خلال التحالفات وعلى الأقل المعاهدات، والهدف النظرى هو منع النزاعات - قبل اللجوء إلى العمل العسكرى - مع الاستعداد لها وتوظيفها بنتائجها لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وتبنى الاستراتيجية الأمريكية على أن العالم كله مسرح لها سواء الأوروبى والأطلنطى فى اطار الناتو لحماية مصالح اقتصادية عديدة.. كذلك جنوب آسيا وذلك من خلال تحسين العلاقات مع الهند وباكستان وعلى مستوى الشرق الأوسط وتطبيق العقوبات وضمان حرية الوصول إلى الموارد الطبيعية والعمل مع الشركاء.

وترى الحكومة الأمريكية أن فاعلية الجهود الدبلوماسية تلزم أن تستمر القوات المسلحة الأمريكية فى بذل الجهود العسكرية والتعاون المشترك.

ومن هنا كانت مطالب كوهين بزيادة الانفاق العسكرى خلال ١٥ عاما على أن يتم عام ٢٠٠٠ توفير مزيد من الموارد خلال ٦ سنوات لتصل الى ١١٢ مليار دولار، وهو مايحقق زيادة المخصصات الدفاعية للميزانية المالية عام ٢٠٠١ الى ٦٠ مليار دولار.

وهذا الهدف وضعته الحكومة فى ميزانيتها منذ عام ١٩٩٦م(وقد يرى بعض المحللين تناقضا - وهو ليس كذلك - بين زيادة المخصصات وتحديث المعدات والأسلحة وتخفيض حجم

القوات) وفى دراسة متميزة قامت بها مؤسسة هيريتيج -التراث- تضمنت أول خطة عمل لها عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم(جعل العالم آمنا). كان ولايزال منع سيطرة قوة معادية على الشرق الأوسط والخليج العربى واحدا من أهم أولويات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧، وهى فى هذا الإطار تبقى على ثلاثة أهداف رئيسية فى الشرق الأوسط:

- ضمان حرية وصول الغرب الى بترول الخليج- ضمان أمن إسرائيل- الحفاظ على علاقات عمل طيبة مع دول الشرق الأوسط المعتدلة.

وعند صياغة المصالح الأمريكية الهامة يأتى الاستقرار فى الشرق الأوسط فى المرتبة الرابعة من حيث الاهتمامات الأمريكية، ولأن هذا الاستقرار يتيح سهولة انسياب بترول الشرق الأوسط، ويقلص من خطر الإرهاب الدولى، ويساعد على ضمان أمن الدول الحليفة مثل اسرائيل وتركيا والدول العربية المعتدلة.. واذا كان التأثير السوفيتى السابق قد ضاع فإن الأصدقاء القدامى للسوفيت (العراق- ليبيا- سوريا) مازالوا يلعبون دورا لزلزلة الاستقرار فى المنطقة.. وفى إطار العدو البديل فإن إيران أخذت مكان الاتحاد السوفيتى السابق.. والتطرف الدينى الإسلامى أخذ مكان القومية العربية كعناصر تهديد جديدة.

ومن خلال انهيار السلام بين العرب وإسرائيل.. يصبح استقرار الشرق الأوسط أمرا غير وارد على الإطلاق.. ورغم كل ماوقع من اتفاقات ترى الولايات المتحدة أن التسوية النهائية يلزم بلوغها لصالح إسرائيل وعلى حساب الحقوق العربية.

والخبراء الأمريكيون يرون أن هذه المفاوضات طويلة وممتدة ومرهقة، وأن العقبة الكؤود الآن هى سوريا.. واللعبة المزدوجة التى تلعبها تضفى ظلالا من الشك على مدى رغبتها فى قبول تسوية سلمية حقيقية.

إن سوريا لاتزال تشكل عائقا ضد مسارات السلام حيث لازالت تحاول تحقيق مكاسب دعائية على حساب إسرائيل.

إن بناء سلام عربى إسرائيلى مستقر يعد من أهم ملامح تعزيز المكاسب الأمريكية بالمساعدة فى القضاء على التيار المتصاعد للأصولية الإسلامية، واحتواء الإرهاب، وتسهيل إقامة تعاون استراتيجى أوثق بين الولايات المتحدة والدول العربية.

ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية فى الشرق الأوسط فإن مفاوضات السلام لايجب أن تحظى بأسبقية على هذه الأهداف.. ويقول الخبراء إن المحاولات الأمريكية التواقة بشكل زائد عن الحد لانتزاع تنازلات من إسرائيل قد تحمى المفاوضات فى المدى القصير، غير أنها تلحق الضرر بفرص تحقيق السلام على المدى البعيد لا لشىء الا أنها تلقى عدم قبول لإسرائيل.

والغريب أن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى كان من المفروض أن يقلل من الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة وكحليف قوى (ضد موسكو) وهذا نظريا. الا أن الواقع.. قد زاد من أهميتها لخلقها مخاطر جديدة.. والتأكيد الدائم على عدم استقرار النظام السياسى فى العديد من الدول العربية المعتدلة والصديقة للولايات المتحدة.

والاستراتيجية الإسرائيلية لها مجموعة من المحاور أولها: أنها تقدم مساعدة معلوماتية للولايات المتحدة لاحدود لها(ثبت خطؤها.. ووصولها إلى أعلى درجات الكذب عندما قدرت حجم التطرف الدينى فى مصر) وثانيها: وجود قواعد أمامية للتواجد العسكرى (وقد أوجدته الولايات المتحدة لنفسها فى الخليج بعد مأساة غزو الكويت.. وهو واقع مؤسف نعتذر على الاستناد عليه، وهو ليس تبريرا للتواجد فى ذاته) وثالثها: تعاون عسكرى ضد تهديدات إقليمية مثل(إيران- العراق- ليبيا- سوريا..)

من هذا المنطلق فإن الولايات المتحدة ترى واقعيا أن إسرائيل هى جزء من أمن مصالحها الخارجية.. وأحد أهم عناصر الارتباط بالمجتمع اليهودى الأمريكى.

وفى المقابل فإن الدول الشرق أوسطية المعتدلة(من وجهة نظر الولايات المتحدة) وهى السعودية ومصر والأردن وتونس والمغرب جميعا تتفاوت فيها درجة الممارسة والقوة الديمقراطية.. ومن خلال هذا القياس يكون مدى الارتباط.

ومصر ترى فى ذاتيتها واجبات قومية لا يجب التنازل عنها أو تركها- بل يمكن تجنبها أو تحييدها فى هذه المرحلة- عسى أن تتغير الظروف فى المجتمع الدولى. وليس غريبا أن كل موقف للسياسة المصرية داخليا وخارجيا له تفسير إسرائيلى مضاد على الدوام للمصالح المصرية الأمريكية، ومن هنا تشهد العلاقات المصرية الأمريكية فتورا وأزمات مفتعلة- عادة ماتكون إسرائيل سببا وراءها أو دافعا لها، الغريب أيضا أن الولايات المتحدة لم تفكر أن تعيد توجيه بوصلتها فى الاتجاه الصحيح للوصول إلى الهدف. لاشىء إلا أن هذه البوصلة تخضع فى كل الأحوال لتأثير كهرومغناطيسى من اللوبى الصهيونى فى نيويورك.. يدعمه سوء تقدير وتصرف عربى داعم لنفس الاتجاه.

لماذا تحظى اسرائيل بكل هذا الاهتمام؟ يرى البعض أن التأثير اليهودى هذا جزء من كل ولكن السياسة الخارجية الإسرائيلية واعية لدرجة أن فكرة وجود حليف قوى من أهم مرتكزات نظرية الأمن وهى الآن قد تعدلت لتكون(حلفاء أقوياء) فهى تصدر وتهرب تكنولوجيا أمريكية للصين.. وتنقل معلومات عن نظم الصواريخ الصينية للولايات المتحدة. وهى تعقد أكبر صفقة غواصات مع ألمانيا.. دعما وتعاونا مع الأمن الأوروبى.. الذى تراه الولايات المتحدة الأمريكية انتقاصا من أمن الناتو.

إن التحالفات التى تقيمها إسرائيل سواء مع تركيا أو اليونان.. تخطط لها فى إطار تأمين أشمل وأكبر فى إطار التأمين الإقليمى للمصالح الأمريكية.. وعند تقييم حجم التعاون الإسرائيلى الأمريكى فإن حجم الأسلحة والمعدات فى إطار مايسمى بفائض سلاح الخليج أو التواجد الأمريكى المسبق لأمن المنطقة يكشف القيمة الاستراتيجية لإسرائيل رغم صداقة أمريكا للعديد من الدول العربية المعتدلة (حتى الآن طبقا للتفسير الإسرائيلى..)

إن الذين يدعون أن تعامل أمريكا مع إسرائيل من أجل مصالح أمريكا فى المنطقة واهمون وغافلون لأن هذا هو الذى تعلنه رسميا الولايات المتحدة.. والقضية هى أننا نتعامل مع إسرائيل كدولة شرق أوسطية/ يهودية/ صهيونية أيا كان المسمى، إلا أن التحالف الإستراتيجى مع الولايات المتحدة لايعبر عن تبادل مصالح بقدر مايكشف على أن الفصل خطأ جسيم على المستوى التحليلى.

أزمة أسس الدولة العبرية

رؤية ٥

سعيد عكاشة

تعيش الدولة العبرية منذ نشأتها فى ظل أزمة ذات طبيعة خاصة لم تتولد عن المواجهات التى خاضتها مع العرب، بقدر ما تولدت عن الأسس التى قامت عليها ، وبدون الدخول فى تفاصيل تاريخية طويلة، يمكن القول أن إسرائيل قد قامت على جهود أربعة كيانات أو مؤسسات نشأت جميعها فى مرحلة التحول الذى وقع لليهود : من جماعة دينية ، الى جماعة قومية ثم الى شعب ودولة . وهذه الكيانات الأربعة هى:

١ – الحركة الصهيونية .
٢ – حركة الاستيطان .
٣ – الهستدروت .
٤ – جيش الدفاع .

ولقد كان متوقعا من الناحية النظرية ان تختفى أو تتلاشى بعض من هذه المؤسسات ، وأن يندمج بعضها الآخر فى الدولة أو يتم توظيفه فى إطار أهدافها ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، حيث حافظت الكيانات الأربعة على استقلالها وتمايزها النسبى . واذا كان هذا التمايز أمرا طبيعيا بالنسبة للهستدروت لكونه اتحادا للنقابات العمالية والمهنية ينبغى أن يكون مستقلا عن الدولة (مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدنى)، إلا أنه لم يكن طبيعيا بالنسبة للكيانات الثلاثة الأخرى خاصة الحركة الصهيونية التى كان إعلان الدولة عام ١٩٤٨ .. بمثابة إنهاء لوجودها بعد أن تحققت مهمتها التى قامت من أجلها وهى إنشاء الدولة.

إن أهم مظاهر "أزمة اسرائيل" تتمثل فى ذلك التصادم بين نظرتها الى نفسها بوصفها دولة ديمقراطية أو على حد قول زعمائها – واحة الديمقراطية فى الشرق الأوسط – وبين واقع الحال الذى يجعلها دولة غارقة فى مرحلة الشرعية الثورية شأنها شأن معظم دول المنطقة والتى عجزت حتى الآن عن التحول الى مرحلة الشرعية الدستورية ، ومن ثم فإن الكيانات التى سبقت انشاء الدولة مازالت فاعله وقادرة على أن تؤثر فى صناعة القرار والمستقبل .

والسؤال الآن هل ستظل هذه الكيانات قادرة على التماسك والهروب من محاولات الاحتواء التى تمارسها الدولة تجاهها؟ وهل تسعى الدولة حقا لإحتواء هذه الكيانات وتذويبها داخلها ، أم إنها تحاول فقط تحجيمها ومنع تمددها ؟

وأخيرا الى أى مدى ستؤثر العملية السلمية على العلاقة القائمة بين الدولة وبين هذه الكيانات أو المؤسسات؟

أن الاجابة على تلك التساؤلات تفرض علينا أن نلخص أهم التطورات التى وقعت للكيانات الأربع وكذلك الأزمات التى عانت منها .

أولا : تطور الصهيونية :

كمدخل ينبغى أن نفرق بين الفكرة الصهيونية ، والحركة الصهيونية ، فالأولى لها أساس دينى يعتنقه اليهود وغير اليهود ، وبالتحديد بعض الفرق المسيحية ، "المعروف أن الحركة البروتستانتينية التى نشأت فى القرن السادس عشر قد اتخذت من التفسير الحرفى لسفر الرؤيا منهاجا لتحقيق الوعد التوراتى بعودة اليهود الى صهيون كمقدمة لعودة المسيح وبدء الألفية السعيدة "(١) ، أما الحركة الصهيونية فهى حركة تضم اتجاهات علمانية ودينية معتدلة ومتشددة وإن كان العلمانيون قد سيطروا عليها أو كانوا أبرز فرقها وهم الذين دعوا الى مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ .. المؤتمر الذى كان إشارة البدء لتنفيذ مخطط تهجير اليهود الى فلسطين ، وعلى الرغم من أن الحركة الصهيونية قد وظفت المقولة التوارتية "العودة الى صهيون" لتشجيع هجرة اليهود الى فلسطين إلا أن السبب الأهم لانطلاقها كان الخوف من الافكار الاصلاحية اليهودية التى ظهرت فى نفس الفترة والتى كانت تدعو الى ادماج اليهود وصهرهم فى المجتمعات التى يعيشون فيها (٢) . وعلى مدى قرن كامل انقسمت الحركة الصهيونية الى ثلاثة اتجاهات متمايزة : أولها الاتجاه الصهيونى العلمانى الذى تحمل عبء إنشاء الدولة وتولى حكمها منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٧ ، والثانى الاتجاه الصهيونى الدينى المعتدل (المتحالف مع الاتجاه العلمانى) وآمن هذا التيار بأن تحقيق وعد الرب يمكن أن يتم بالارادة الانسانية والفعل الانسانى ، والثالث الاتجاه المتشدد الذى اعتبر عملية تهجير اليهود الى فلسطين نوعا من الكفر باعتبار أن هذه المهمة هى مهمة الله وليس مهمة البشر ، ولكن الملاحظ أن هذا التيار لم يرفض الهجرة الطوعية الى اسرائيل، ولم

يرفض الاستيطان ، مفرقا بين دولة اسرائيل ، وأرض إسرائيل ، فالاولى ينبغى ألا تقوم إلا بإرادة إلهية ، أما الثانية فهى واجب دينى من المستحب اداؤه .
لقد عانى كل تيار من هذه التيارات من أزمة اختلفت طبيعتها باختلاف المنطلقات النظرية لكل منها ، فالاتجاه العلمانى وضع لنفسه هدفا هو إنشاء دولة إسرائيل ، وبتحقيق هذا الهدف عام ١٩٤٨ لم يعد ثمة مبرر لبقاء الحركة ، بل أن الاتحاد الصهيونى نفسه كان قد اتخذ قرارا عام ١٩٤٧ بحل نفسه فور إعلان الدولة (٣) ، أما الاتجاه الدينى المعتدل فقد كان يعانى من هجمات التيار المتشدد الذى اتهمه بالهرطقة والتجديف لتعاونه مع دولة كافرة، والغريب أن التيار المتشدد لم يظهر على السطح بقوة إلا بعد حرب عام ١٩٦٧ والتى انتصرت فيها اسرائيل على ثلاث دول عربية مجتمعة ، وهو ما اعتبره البعض اشارة الى تدخل الإرادة الالهية لتحقيق هذه المعجزة، غير ان استمرار الصراع العربى - الاسرائيلى وفشل اسرائيل فى فرض السلام على العرب وعجزها عن الاحتفاظ بالأراضى التى احتلتها بعد عام ١٩٦٧ خاصة فى أعقاب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ، قد دفع بأزمة التيارات الصهيونية عاليا ، فانهارت الصهيونية العلمانية بخسارة حزب العمل -ممثلها الرئيسى- الانتخابات العامة عام ١٩٧٧، وتصاعدت فضائح الفساد فى أوساط الصهيونية الدينية المعتدلة، وتحول التيار المتطرف الى الارهاب وكان صعود الحاخام المتطرف مائير كاهانا وحصوله على مقعد فى الكنيست عام ١٩٨٤ مؤشرا قويا على ذلك وهو الأمر الذى ادى الى دخول هذا التيار فى معركة شرسة مع الدولة انتهت بفرض قيود هائلة على تحركات أفراده وجماعاته ، وبدا أن جزءا لا يستهان به من المتشددين قد تخلوا عن فكرة انتظار خلاص الرب وقرروا أن يعجلوا هم بهذا الخلاص حتى ولو عن طريق الارهاب ومحاولة اجبار العرب على ترك أراضيهم بالعنف، وهو ما كان يعنى تناقضا أساسيا فى فكر هذا التيار الذى كانت أفكار حاخاماته تدور حول عدم جواز استخدام العنف لتحقيق وعد الرب .
لقد كانت أزمة الصهيونية أكثر عمقا فى أوساط الاجيال الشابة التى اعتبرت الصهيونية ايديولوجية متخلفة عفا عليها الزمن وخاصة مع انتشار الثقافة العلمانية واتجاه الاجيال التى ولدت فى اسرائيل الى الاستخفاف بفكرة ليس لها أى معنى بالنسبة لها وهى فكرة العودة الى اسرائيل !! ومما يدل على عمق هذه الازمة أن تكتل الليكود هو الوحيد بين الاحزاب والتكتلات الاسرائيلية الذى وردت كلمة الصهيونية فى برنامجه الانتخابى عام ١٩٩٦ . ولوحظ اختفاؤها من كافة برامج الأحزاب الاسرائيلية على اختلاف توجهاتها (٤) وكان بنيامين نتنياهو زعيم الليكود ورئيس وزراء اسرائيل قد وصف اتفاقية أوسلو بأنها جريمة ضد الصهيونية (٥) ، والدلالة الأخرى على أزمة الصهيونية هى تلك المناقشات التى دارت فى الاحتفال بمئوية مؤتمر بازل (٦) والتى اعتبرت الصهيونية حركة فى ذمة التاريخ ، كذلك نجد أن هناك مناقشات دارت بين الاكاديميين الاسرائيليين حول ما يسمى "ما بعد الصهيونية" وهو عنوان يحمل دلالة واضحة على أن الصهيونية قد تم تجاوزها .
ورغم الأزمة التى تعيشها الصهيونية إلا أننا نعتقد أن قدرتها على ايجاد مبررات جديدة لاستمرارها ليس أمرا مستبعدا وذلك إذا أخذنا فى الاعتبار الدعم الذى تتلقاه معنويا من الاتجاهات المسيحانية والدعم المادى فى صورة تعاون مشترك مع المؤسسات الثلاث الأخرى (الهستدروت ، جيش الدفاع ، حركة الاستيطان) ، وهو ما سنوضحه عندما نناقش العلاقة بين الحركة الصهيونية وهذه الكيانات.

حركة الاستيطان :

تنوعت الاصول الفكرية والسياسية للاستيطان فى فلسطين وذلك على الرغم من أن الاستيطان كما يراه الحاخامات جزء من العقيدة الدينية لليهود قبل أن يكون هدفا سياسيا أو اجتماعيا ، وقد بدأ الاستيطان كعملية لا تحمل شبهة سياسية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولكنه تحول بعد مؤتمر بازل الى جزء من جدول أعمال الحركة الصهيونية، وفى عام ١٩١٠ ظهر أول نموذج استيطانى قائم على الفكر الصهيونى العلمانى وهو نموذج الكيبوتس وهو تجمع قائم على أسس اشتراكية وضعتها جماعة من المهاجرين الوافدين من أوروبا الشرقية، وانشأوا أول مستوطنة لهم عام ١٩١٠ فى وادى نهر الأردن، وتشير دراسة حديثة إلى أن حركة الاستيطان قد مرت بثلاثة مراحل مختلفة (٧) :

*** المرحلة الأولى : ١٩١٠ - ١٩٣٥ :**

وتسمى فترة التكوين وفى هذه الفترة كانت الامكانيات قليلة والمساعدات التى تتلقاها حركة الكيبوتزات من التنظيمات الصيهونية ضعيفة ، كما كانت الحياة داخل الكيبوتسات صعبة وشاقة ، ولولا التركيز على العوامل العقائدية والايديولوجية لما تحمل المغامرون الأوائل البقاء فى مستوطناتهم .

*** المرحلة الثانية ١٩٣٦ - ١٩٥٠ :**

وهى الفترة التى تدخلت الحركة الصهيونية فيها والقت بثقلها خلف الجماعات الاستيطانية خاصة بعد اشتداد الصراع العربى - اليهودى من جهة ، وزيادة أعداد المهاجرين اليهود من جهة أخرى ، وحتى عام ١٩٥٠ كان نصف عدد المستوطنات فى إسرائيل كيبوتسات .

*** المرحلة الثالثة ١٩٥٠ - ١٩٦٧ :**

وقد تدهورت فيها مكانة الكيبوتسات ، وبدا واضحا أن الدولة تريد وراثتها ومصادرة دور الحركة المنظمة لها ، كما كان هناك سبب آخر وهام أيضا وهو أن الكيبوتسات كتجمعات علمانية اشتراكية قائمة على التحرر من التقاليد الاجتماعية مثل الأسرة والزواج ، لم تكن تلائم أغلب المهاجرين الذين بدأوا فى التوافد على اسرائيل بعد عام ١٩٥٠ ، وكان أغلب

هؤلاء من بلدان شرقية تحمل تقاليد مناهضة للأفكار العلمانية وتؤمن بالأسرة والحفاظ على الحياة الإسرية فى صورتها التقليدية ، لأجل ذلك ظهر نموذج "الموشاف" وهو نموذج قائم على التعاونيات العائلية وقد دعمته الدولة بقوة وجاء ذلك الدعم على حساب الكيبوتسات . وخلال هذه الفترة تعمقت أزمة الكيبوتسات بسبب اتجاه الأجيال الجديدة التي ولدت داخلها للثورة على بعض المفاهيم الأساسية فى حياة الكيبوتس خاصة فيما يتعلق بتقديس العمل اليدوى والزراعة على وجه الخصوص، وطالب هؤلاء بتخليص الكيبوتسات من قبضة الحركة الصهيونية بأفكارها البالية، والسماح لهم بادخال بعض الصناعات للكيبوتسات وتمكينهم من تلقى تعليم عال فى الجامعات ، ولم ترحب الدولة بهذا الاتجاه وهو ما جعل إعداد القاطنين للكيبوتسات تتناقص بدءا من عام ١٩٦١ . غير أن الدولة عادت مرة أخرى ودعمت التوجهات الجديدة داخل حركة الكيبوتسات بعد حرب عام ١٩٦٧ حيث اكتشفت الأهمية الكبرى لهذه التجمعات الاستيطانية فى الدفاع والأمن بعد أن أبلى المستوطنون أكثر من غيرهم فى هذه الحرب خاصة على جبهة الأردن .

*** المرحلة الرابعة ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٢ :**

وتميزت هذه المرحلة بسرعة تحول الاقتصاد فى الكيبوتسات من اقتصاد زراعى الى اقتصاد صناعى ، فأنشئت مئات من المصانع خاصة العاملة فى الصناعات الغذائية والمعدات الزراعية ، وفى عام ١٩٩١ بلغت مبيعات الكيبوتسات من المنتجات الصناعية حوالى ٢ مليار دولار ثلثها ذهب الى التصدير ، وخلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٧ ارتفع عدد سكان الكيبوتزات من ٨٣ ألف الى ١٢٧ ألف ، أى بمعدل زيادة قدرها ٥٣٪ .

غير أن العديد من المتغيرات التى طرأت على الأوضاع السياسية والاقتصادية فى اسرائيل منذ منتصف السبعينات قد أدخلت حركة الكيبوتس والموشاف فى أزمة كبيرة، فمن جهة كان لوصول الليكود الى الحكم عام ١٩٧٧ واتجاهه لتحرير الاقتصاد والتحول الى اقتصاد السوق أثره الكبير على توازن الكيبوتسات اقتصاديا ، حيث ارتفعت ديونها الى أربعة مليارات دولار (أى ما يشكل ٢٥٪ من مجمل انتاجها السنوى) (٨) .

ويتضح من هذا الاستعراض السريع لتطور حركة الاستيطان فى اسرائيل أنها قد تأثرت سلبا وايجابا برؤية كل من الحركة الصهيونية والدولة العبرية لدور الاستيطان فى تثبيت دعائم المشروع والدولة الصهيونية. وسوف نوضح فيما بعد كيف تغلبت الكيبوتسات والموشاف على أزمتها بعد اكتشاف أدوار أخرى لها وبعد تمكن حركة الاستيطان بشكل عام من الحصول على دعم المؤسسات الثلاث الأخرى التى قامت عليها الدولة العبرية .

أزمة الهستدروت :

يعتبر الهستدروت أكبر منظمة وكيان اقتصادى (غير حكومى) فى إسرائيل، وعضويته مفتوحة للجميع بما فيها ذوى الأعمال الخاصة والطلبة وحتى العاطلين عن العمل، ومنذ نشأة الهستدروت كاتحاد للعمال الصهاينة فى إسرائيل قبل ولادة الدولة عام ١٩٣٢ (٩) ، كان واضحا أن مهامه لاتقتصر على المهام التقليدية التى تقوم بها المنظمات العمالية فى أى مكان فى العالم ، فبجانب الدفاع عن حقوق العمال وتنظيم علاقتهم بأصحاب العمل وبالدولة بعد نشأتها ، انخرط الهستدروت فى دعم نشاط الاستيطان وتنظيم الهجرة الى فلسطين ، وحتى اليوم مازال للهستدروت لجان خاصة تتابع مثل هذه الشئون فضلا عن كونه كيانا متغلغلا فى المجتمع يقدم الخدمات الاجتماعية بأنواعها ويدعم الأنشطة الثقافية والتعليمية وبرامج التنمية الاقتصادية وقد واجه الهستدروت أزمتين كبيرتين بدأتا فى منتصف السبعينات مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية وإزدياد معدلات التضخم والبطالة، كما أنه تأثر بشدة بعد انهيار حكم حزب العمل عام ١٩٧٧ لأول مرة منذ تأسيس الدولة ، وأصبح الهستدروت بوصفه كيانا خاضعا من الناحية الفعلية لأيديولوجيا اليسار الاشتراكى فى مواجهة حكومة يمينية (حكومة مناحم بيجين الأولى) اتجهت تقليديا وبشكل تلقائى نحو ضرب الأفكار الاشتراكية وتصفية الكيانات التابعة لها . ولم تكن صدفة أن تزايدت المشكلات الفنية والادارية داخل الهستدروت بعد وصول بيجين للسلطة عام ١٩٧٧ ، بل إن التنظيم نفسه كان قد عانى من الانقسامات التي حدثت من تكتله الرئيسى الذى ينتمى لحزب العمل وكان أكبر هذه الانقسامات ذلك الذى وقع فى مايو عام ١٩٩٤ عندما خرج حاييم رامون أحد زعماء حزب العمل عن اجماع الحزب ورشح نفسه فى الانتخابات بقائمة مستقلة استطاعت ان تهزم قائمة حزب العمل الرسمية، كما تفجرت قبلها عدة فضائح مالية أطاحت بعدد من أبرز رموز الهستدروت فى ذلك الوقت ، ورغم ذلك لم يتعرض الكيان للانهيار الكامل ربما لأن اذرعه العديدة التى يغرسها فى المجتمع صعبت كثيرا من مهمة إنهائه وتفكيكه الى نقابات عمالية ومهنية منفصلة، بالاضافة الى ذلك فإن الأنشطة التى يمارسها الهستدروت والتى تتقاطع مع أنشطة شبيهة تقوم بها الحركة الصهيونية وحركات الاستيطان قد مكنته من استيعاب الأزمة التى مر بها .

غير أن السؤال الذى يدور الآن هو : هل يمكن للهستدروت كمنظمة عمالية فى جوهرها أن تبقى فى عالم يتجه نحو تغليب اقتصاد الخدمات على كل ما عداه من قطاعات أخرى؟ وهل سيصمد الهستدروت فى الوقت الذى تتحول فيه إسرائيل الى دولة متخصصة فى صناعة التكنولوجيا الدقيقة والمعلومات بما يعنى وضع مصالح العمال غير المهرة فى مقابل مصالح العمالة المتخصصة الراقية فى تعليمها ؟ وهل يمكن أن تجتمع الجهتين فى نقابة واحدة تدافع عن حقوقها معا؟

أزمة جيش الدفاع :

يعتبر جيش الدفاع الإسرائيلى أهم المؤسسات الأربع التى

تدين له الدولة بفضل تحقيقها على أرض الواقع، وقبل أن نتناول أزمة الجيش من منظور التطورات السياسية والعسكرية ، ننوه الى ذلك الجانب الغامض والخفى فى علاقة الجيش بالدولة وبالوجدان اليهودى عامة .

لقد اعتبر الكثير من اليهود أن تحول "اليهودى" الى محارب بمثابة معجزة الهية، حيث أن ميول اليهود تاريخيا كانت دوما فى اتجاه العمل فى التجارة والمهن الحرة ، وكان آخر عهدهم بالانخراط فى سلك العسكرية فى القرن الأول للميلاد، أى أنهم بقوا قرابة الفى عام بعيدين تماما عن التقاليد العسكرية، ومع تأسيس جيش الدفاع قبل اعلان الدولة بقليل تحول الجيش الى ما يشبه الأسطورة المقدسة ، (١٠) وقد أعلن ديفيد بن جوريون ذات مرة "أن الجيش هو خير مفسر للتوراة" أى أنه الجهة التى ستحدد حدود الوعد الالهى لليهود، وقد فهم الكثيرون هذا التعبير على منحى واحد وهو أن الجيش سيقوم بتوسيع حدود الدول ولم يخطر فى أذهانهم أن القول نفسه ينطوى على احتمال تقليص الحدود أيضا ، وحتى عام ١٩٦٧ كان المعنى الوحيد لهذه العبارة هو التوسع ولكن بعد أن قامت اسرائيل بالانسحاب من سيناء وتفكيك المستوطنات عام ١٩٨٢ تهاوت قدسية المؤسسة العسكرية فى أعين الاسرائيليين وأصدر بعض الحاخامات فتاوى تحرم على الجنود المشاركة فى إزالة المستوطنات أو إجبار المستوطنين على الرحيل عن مواطنهم وعلى الجانب الآخر ذهب العلمانيون فى الاتجاه نفسه فتشكلت عام ١٩٨٢ حركة اطلقت على نفسها اسم "يش جفول" - أى هناك حدود - وتعهد أعضاؤها بعدم أداء الخدمة العسكرية أو إطاعة أوامر قادتهم اذا كانوا فى الخدمة فعلا ، إذ لم يقتنعوا بشرعية الحرب التى يخوضونها (١١) ، وقد عبر رئيس الأركان الاسرائيلى السابق أمنون شاحاك عن أزمة الانقلاب فى عقيدة الجيش من التوسع الى الانسحاب بقوله "لقد أصبح الجيش فى مواجهة مهام لم تكن مطروحة عليه من قبل ، أهمها أن يقوم بعمليات انسحاب كبيرة من المناطق .. انسحاب ليس بسبب هزائم حربية وإنما فى إطار تسويات سلمية ، وفى نفس الوقت عليه أن يخوض حرب عصابات والتى فى ظل الظروف الحالية من الصعب إحراز انتصار كبير فيها (١٢) .

ان الجيش الاسرائيلى بتورطه فى جنوب لبنان قد مكن أطراف عديدة داخل المجتمع من الهجوم عليه مطالبة "بتحديد مهامه وصلاحياته" ، فقد كان قرار دخول لبنان شبه خدعة مارسها وزير الدفاع السابق ايريل شارون وكان واضحا اثناء المعارك التى استمرت قرابة ثلاثة شهور (يونيو - أغسطس ١٩٨٢) أن مجلس الوزراء الاسرائيلى لم يكن مطلعا على خطط العملية وتطوراتها (١٣) ولم يقتصر الأمر على محاولات الحاخامات مزاحمة الجيش فى أصدار الاوامر للمجندين، بل كتب الكثيرون فى الصحف الاسرائيلية عن ضرورة تحويل الجيش الى جيش محترف (١٤) باعتبار ان الجيوش المحترفة تكون أداة فى يد الدولة ، أما الجيوش التى تعتمد على التجنيد الاجبارى والتعبئة العامة فيكون تدخلها فى سياسة البلاد أكبر ، وعادة ما تتلاشى الحدود بين مؤسسات الدولة السياسية وبين المؤسسة العسكرية وتصبح العلاقة بينهما سجالا وقد بينت بعض المواقف خطورة مثل هذه العلاقة وتحدث البعض عن احتمال قيام انقلاب عسكرى فى اسرائيل فى اى لحظة خاصة بعد التعديلات الانتخابية الاخيرة التى اتى بنيامين نتنياهو على خلفيتها عام ١٩٩٦ وجعلت منه اول رئيس وزراء منتخب مباشرة (١٥) بمعنى ان الصراع بين العسكريين والسياسيين يمكن ان يشتد طالما تمددت صلاحيات السياسيين بأكثر مما ينبغى ، وقد وجه سؤال الى رئيس الاركان الاسرائيلى السابق امنون شاحاك يقول : الا تشعر بان جيش الدفاع يفقد رويدا رويدا موقعه داخل المجتمع الاسرائيلى (١٦).

وكانت بعض استطلاعات الرأى قد بينت أنه لولا قانون التجنيد الاجبارى ما كان ٢٢٪ من الشباب ليخدموا فى الجيش (٤) .

على الجانب الآخر هناك الحاح على ضرورة تغير الرؤية الامنية للجيش وقد كتب المعلق العسكرى الاسرائيلى الشهير زئيف شيف مقالا تناول فيه هذه القضية وقال "أن اسرائيل تعود ببطء الى حدود ماقبل يونيو ١٩٦٧ ولكنها تعود الى هذه الحدود فى ظل وضع امنى شديد التعقيد وسوف يفرض ذلك عليها أجراء تحولات جذرية فى الرؤية الامنية (١٧)

***

أن ازمة الجيش الاسرائيلى قد أصبحت بالفعل أزمة معقدة ومركبة بدأت بسقوط الهالة المقدسة التى اقيمت من حوله بعد تأسيس الدولة عام ١٩٤٨ ، مرورا بتوريطه فى ادارة عمليات سياسية - عسكرية وتحميله وحده وزرها ، وإنتهاء بالتحديات الجديدة التى فرض عليه مواجهتها (حرب الصواريخ، وحروب العصابات) ، والأهم مشكلة علاقته بالدولة بعد تعديلات القانون الانتخابى الاخيرة .

***

إن السؤال الذى يطرح نفسه الآن بعد استعراض تطورات وأزمات المؤسسات الاربع المذكورة والتى قامت على أكتافها الدولة العبرية ماهو مستقبل هذه المؤسسات ومستقبل العلاقة بينها وبين الدولة؟

إن البحث عن اجابة مثل هذا السؤال ترتبط بعملية أساسية وهى مستقبل التسوية السلمية فى المنطقة وهو أمر لا ينكره أحد فى اسرائيل ، فالتسوية تعنى احتمال انتهاء دور هذه المؤسسات فى الحياة السياسية فى اسرائيل ، وتأخرها يعنى استمرار بقاء هذه المؤسسات ، وفشل التسوية سيقود حتما الى تقويتها وفى المرحلة الحالية تركز المؤسسات الاربع على الدعم المتبادل فيما بينها ، فعلى سبيل المثال فإن التغلب على مشكلة تهرب الشباب من الخدمة العسكرية، وهى المشكلة التى تواجه المؤسسة العسكرية ، تجد حلا لها وفق تصور وزير الدفاع السابق اسحاق موردخاى "بأن يتم دعم الكيبوتسات بوصفها مؤسسات ذات خبرة طويلة فى حفز الشباب نحو الارتباط بفكرة القتال والحرب والدفاع عن أمن الدولة" (١٨)

وبالنسبة لمشاكل الهستدروت نجد ان تغلغلة فى كافة انشطة المجتمع يتيح له مواجهة الضغوط الواقعة عليه، ولكن الوسيلة الأهم لمواجهة هذا الضغط هى تكثيف النشاط فى اقسام الاستيطان التابعة له ، وتشجيع هجرة اليهود الى هذه المستوطنات (١٩) .

وبالنسبة للحركة الصهيونية نجد أنها تحاول ان تبرهن على انها ضرورة أمنية حتى بأفتراض سقوطها كايديولوجيا (٢٠) .

ومن ثم فإن إنشطة تهجير اليهود الى اسرائيل ودعم بناء المستوطنات يعطيها فرصة اطول للبقاء من خلال التنسيق مع لجان الاستيطان والهجرة فى الهستدروت .

ومن جانبها تدخلت الدولة بوضوح لانقاذ حركة الكيبوتزات والموشافات واسقطت بعض الديون المتراكمة عليها (٢١) . أن الدولة حينما تتدخل لانقاذ أحد الكيانات الاربع كأنما تتدخل لتثبيت وضعها نظرا لعلاقة الاعتماد المتبادل القائمة بينهما، ومن ثم فإن الدولة العبرية سوف تحافظ على بقاء الوضع المميز لهذه المؤسسات نظرا لعدم ثقتها فى امكانية تحقيق سلام حقيقى مع العرب، بل ان من مصلحة التيارات المتطرفة ألا يحدث هذا السلام الآن أو فى المستقبل القريب لأن المعنى الوحيد لتحقيق التسوية السلمية هو إنتهاء الدور الاستقلالى لهذه المؤسسات التى تحميها جماعات مصالح ليست على استعداد للتفريط فى المكاسب الهائلة التى تجنيها من جمود العملية السلمية أو تفجرها نهائيا .



المراجع :

١ - ريجينا الشريف - الصهيونية غير اليهودية ، جذورها فى التاريخ الغربى ، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز ، ص ٣٨.

٢ - د . رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية فى اسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، ص ١٥.

٣ - إسرائيل عام ٢٠٠٠ - تصورات إسرائيلية - مجموعة بحوث، ص ٢٤.

٤ - دراسة مستقبلية لاحتمالات عملية التسوية السياسية حتى عام ٢٠٠٠ - الجزء الاول ، إشراف د . ابراهيم البحراوى ص ١١١ .

٥ - اسرائيل والليكود والحلم الصهيونى ، كولن شندلر ، ترجمة مصطفى الرز ، ص ٤٢٣ .

٦ - أنظر ملف مائة عام على الصهيونية ، مختارات إسرائيلية مارس ١٩٩٦ .

7 - Stanly Maron, Kibbutz in A markt Socity.

8 - Manachem To Pol - Trend of Change in Kibbutzim Kibbutz Trend, 27/8 Winter 1997.

9 - The Middle East and North Africa 1997, P579.

١٠ - د . رشاد عبد الله الشامى، القوى الدينية فى اسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، ص ٢٤.

١١ - هآرتس ٢٥ يناير ١٩٩٨ - فى الطريق لحكم الحاخامات (مختارات إسرائيلية العدد ٣٩، مارس ١٩٩٨) .

١٢ - كولن شندلر ، اسرائيل والليكود والحلم الصهيونى - ترجمة مصطفى الرز ، ص ٢٤٢.

١٣ - يديعوت احرونوت ٣ يناير ١٩٩٧ - الارهاب اليهودى (المختارات العدد ٢٦ ، فبراير ١٩٩٧).

١٤ - كولن شندلر ، اسرائيل والليكود والحلم الصهيونى ، ترجمة مصطفى الرز، ص ٢١٦.

١٥ - انظر حديث مع وزير دفاع اسرائيل السابق اسحاق موردخاى - يديعوت احرونوت ٢٢ سبتمبر ١٩٩٦ (المختارات العدد ٢٣ - نوفمبر ١٩٩٦) .

١٦ - انظر زئيف ماعوز، احتمالات انقلاب عسكرى فى اسرائيل هآرتس ١٦ اكتوبر ١٩٩٦ ، وانظر تحليل د . عماد جاد لنفس الاحتمال فى الحياة الدولية .

١٧ - هآرتس ١٣ سبتمبر ١٩٩٦ (المختارات الاسرائيلية نوفمبر ١٩٩٦) .

١٨ - معاريف ١٧ ديسمبر ١٩٩٦ (المختارات فبراير ١٩٩٧) .

١٩ - هآرتس ٩ يناير ١٩٩٨ - المنظومة الامنية - رؤية قديمة فى واقع جديد (المختارات العدد ٣٩ ، مارس ١٩٩٨) .

٢٠ - أنظر حديث مع موردخاى ، يديعوت احرنوت ٢٢ سبتمبر ١٩٩٦ (مختارات اسرائيلية ، عدد ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦) .

٢١ - انظر هآرتس ٥ نوفمبر ١٩٩٦.

٢٢ - ندوة حول الصهيونية ، ومابعد الصهيونية ، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٣٣ شتاء ١٩٩٨ .

23 - The Middle East and North Africa - 1997 , P579.



مختارات اسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجى العربى: تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشترك فى اصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والاقليمى، النظام الاقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.
- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.
- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.
- «ملف الاهرام الاستراتيجى» شهرياً باللغة العربية. اعتبارا من يناير ١٩٩٥
- «مختارات إسرائيلية» شهرياً باللغة العربية. اعتبارا من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

مطابع الأهرام بكورنيش النيل